التنمية المستدامة في لبنان

RIO + 10

بالتعاون مع

مؤسسة فريدريش - إيبرت

وبالتنسيق مع

الشبكة العربية للبيئة والتنمية

ومجلس الأرض

وثائق

ورشة العمل الوطنية حول

التنمية المستدامة في لبنان

تحضيراً لقمة الأرض الثالثة

RIO + 10

فندق الكسندر - الأشرفية - بيروت

٧ ايلول ٢٠٠١

A03 - 01588

المحتويات

١ ـ تقرير مختصر عن الورشة.

٢ ـ برنامج الورشة.

٣ ـ كلمات الافتتاح:

ـ منسق الورشة المهندس مالك غندور.

ـ رئيس التجمع المهندس رفعت سابا.

ـ ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت السيد سمير فرح.

ـ منسق عام الشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد عدلي.

ـ معالي وزير البيئة الدكتور ميشال موسى.

٤ ـ اوراق عمل الجلسة الأولى:

ـ ممثلة UNDP السيدة ندى الناشف.

ـ مدير عام البيئة الدكتور برج هتجيان.

٥ ـ اوراق عمل الجلسة الثانية:

ـ التقرير الوطني اللبناني (غير الحكومي) ـ المهندس مالك غندور.

ـ العولمة وانعكاساتها على البيئة والتنمية ـ المهندسة ميرفت ابي خليل.

٦ ـ اوراق عمل الجلسة الثالثة:

ـ معوقات التنمية المستدامة في لبنان ـ الاستاذ اديب نعمة.

ـ دور الشبكة العربية للبيئة والتنمية في RIO + 10 ـ الدكتور عماد عدلي.

٧ ـ توصيات مجموعات العمل.

٨ ـ لائحة المشاركين.

٩ ـ اخبار الورشة في الصحف اللبنانية.

١ ـ تقرير مختصر عن الورشة

تقرير مختصر
عن ورشة العمل الوطنية حول
التنمية المستدامة في لبنان
تحضيراً لقمة الأرض
RIO + 10

في ٢٠٠١/٩/٧ نظم التجمع اللبناني لحماية البيئة ورشة عمل وطنية حول التنمية المستدامة في لبنان تحضيراً لقمة الأرض الثالثة RIO + 10 التي ستعقد في ايلول ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ ـ جنوب افريقيا. عقدت الورشة في فندق الكسندر ـ الأشرفية ـ بيروت برعاية وزارة البيئة وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت وبالتنسيق مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

الافتتاح

الجلسة الافتتاحية: (من اليمين) المهندس مالك غندور ـ الاستاذ سمير فرح وزير البيئة
الدكتور ميشال موسى ـ المهندس رفعت سابا ـ الدكتور عماد عدلي

تحدث في الافتتاح امين سر التجمع المهندس مالك غندور مشيراً إلى ان الحكومات والشعوب لم تبذل الجهد الكافي لمواجهة تدمير النظم الايكولوجية وتزايد معدلات الفقر داعياً إلى تعديل المسار بما يتجاوز دائرة المناقشات والوثائق.

ثم كانت كلمة لرئيس التجمع المهندس رفعت سابا اعتبر فيها ان «لا بيئة بدون تنمية ولا تنمية على حساب البيئة وتدمير التوازن الطبيعي».

من جهته رأى ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان الأستاذ سمير فرح «ان حماية البيئة والتنمية البشرية المستدامة بحاجة لوضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع القائم وتحسب حساب الأجيال القادمة» لافتاً إلى «إن المشاكل البيئية في لبنان باتت تأخذ منحى مأسوياً على مختلف المستويات».

ورأى منسق عام الشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد عدلي ان الحاجة باتت ماسة لعمل مشترك من اجل الانتقال من واقع مراكمة ارقام السنوات بعد ريو ١٩٩٢ الى مراكمة الانجازات للوصول إلى تنمية حقيقية مستدامة في البلدان العربية.

وشدد وزير البيئة الدكتور ميشال موسى في كلمته على «ان حماية البيئة هي مدخل لكل تنمية، وإن استدامة التنمية تكون بالمحافظة على البيئة وحماية مواردها.

وتطرق إلى انصراف الوزارة منذ انشائها إلى معالجة المشاكل الطارئة المتفاقمة للتدهور البيئي دون ان تغفل مقررات قمة الأرض لافتاً إلى «أن الوزارة تواجه صعوبات على الصعيد المؤسساتي والقانوني لجهة هيكليتها وضآلة مواردها المالية وجهازها البشري وغياب التشريعات، اضافة إلى تشابك الصلاحيات مع وزارات وادارات اخرى معنية بالادارة البيئية، مما يقلل من فعالية القرارات المتخذة».

اشار (موسى) إلى ان لبنان قد «حقق تقدماً في مجال التنمية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي والجمعيات الاهلية» واعداً بإعداد تقرير وطني حول التقدم الذي أحرز بعد عشر سنوات على مؤتمر ريو مؤكداً أن الوزارة تلفت دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من اجل ذلك.

جلسات العمل

● **الجلسة الأولى:** ترأسها د. جورج أبو جودة ومقررها د. منذر داغر وتحدثت فيها:

ممثلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP السيدة ندى الناشف عارضة نظرة (UNDP) للتنمية البشرية في لبنان منذ قمة الأرض الأولى فاشارت إلى «أن مبدأ التنمية المستدامة يرتكز على التكامل والربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وتحدثت الناشف عن سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى «مساعدة البلدان لدمج الإدارة البيئية من ضمن خطط التنمية الوطنية» لافتة إلى سعي البرنامج في خطة عملة الخمسية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) إلى «إيلاء الشأن البيئي أهمية كبرى ودعم وضع وتنفيذ السياسات البيئية والتشريعات البيئية»، مشيرة إلى ان القيمة الإجمالية للدعم المقدم من البرنامج بلغ حتى السنة الحالية ٨ ملايين و٧٠٨ آلاف دولار اميركي أنفق ٢٩ في المئة منه على حماية التنوع البيولوجي و٣٠ في المئة على تغير المناخ و٢٥ في المئة على طبقة الأوزون و١٥ في المئة على بناء القدرات وواحد في المئة على مكافحة التصحر.

وعرض المدير العام لوزارة البيئة الدكتور برج هتجيان لنظرة القطاع الحكومي للتنمية البشرية في لبنان متوقفاً عندما تحقق وما يجب ان يتحقق للمستقبل لافتاً إلى البعد البيئي والتنموي الذي يتضمنه الدستور وإلى ما تضمنه خطاب القسم والبيان الحكومي الذي وضع البيئة في اولويات اهتمامات الحكومة الحالية.

وتطرق هتجيان إلى ادارة البيئة وسياسة الوزارة في هذا المجال مؤكداً على دور اللامركزية الإدارية في الشؤون البيئية وإلى ادراج السياسات البيئية في سياسات القطاعات الإنمائية كافة، مشيراً إلى مبدأ اساس في الادارة البيئية هو «الحماية من خلال الوقاية».

ودعا إلى شراكة تجمع القطاعات المعنية بالبيئة والتنمية معتبراً ان القطاعات التي سوف تلعب الدور الاساسي في التنمية هي الشركات الخاصة والجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية.

وعدد الإيجابيات الملموسة في تعاطي القطاع الخاص من خلال ازدياد عدد الاستشاريين البيئيين واهتمام الصناعات بالإدارة البيئية وصولاً إلى صناعات صديقة للبيئة وبازدياد عدد الجمعيات الأهلية وتشكيل لجان بيئية نقابية وبالاهتمام البلدي بالبيئة.

وأشار هتجيان إلى الاهتمام الإعلامي بالبيئة وبالتنمية وإلى الاهتمام التربوي بهذا الشأن.

وعرض لتصنيف لبنان من حيث ايفائه بالتزامات التنمية المستدامة في المرتبة ٦٥ من اصل ١٦٢ دول وفي المرتبة ١٧ من اصل ٧٨ دولة متوسطة الدخل في المرتبة السابعة بين الدول العربية الـ ٢٢.

ودعا هتجيان الى الانتقال من الإدارة القائمة على مبادئ «قرر، اعلن ودافع» إلى ادارة تتبنى شعار «ناقش (حاور)، قرر وانتج».

● **الجلسة الثانية:** ترأسها الأستاذ حبيب معلوف ومقررها المهندس لطفي سلوم وتحدث فيها:

ـ المهندس مالك غندور عن التقرير الوطني (غير الحكومي) الذي اعده التجمع اللبناني لحماية البيئة لتقييم عشر سنوات بعد قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ ووضع لبنان على صعيد البيئة والتنمية المستدامة.

الاولى: (من اليمين) المهندسة ميرفت ابي خليل ـ الاستاذ حبيب معلوف الدكتور عماد عدلي ـ المهندس لطفي سلوم.

ويشير التقرير إلى وجود صعوبة في الحديث عن سياسة تنموية مستدامة سواء عبر مشاريع إعادة الإعمار أو من خلال برامج النمو الاقتصادي.

ويشكو التقرير من غياب السياسة البيئية التنموية، وغياب قانون البيئة الذي مضى على تحضيره اكثر من ثلاث سنوات، وغياب الاستراتيجية البيئية التي لم يقرها مجلس الوزراء.

ولاحظ التقرير تدني قيمة النفقات البيئية من عشرة ملايين دولار في برنامج الطوارئ إلى ثلاثة ملايين وخمسمئة الف دولار في برنامج آفاق ٢٠٠٠ ... بالرغم من المؤشرات التي تعرفها الحكومات جيداً، والتي اظهرت ان لبنان هو دون المعايير العالمية المسموح بها في قطاعات المياه، والصرف الصحي وشبكة المواصلات والبيئة، ومعالجة النفايات الصلبة.

وحول الوضع البيئي العام في لبنان، يشير التقرير إلى استمرار حالة التردي والتقهقر نتيجة غياب السياسات البيئية العامة وضعف التنسيق والتواصل بين المؤسسات الحكومية المعنية بالملفات البيئية. كما يشير إلى الضغط المستمر على الموارد الطبيعية من خلال التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء ولا سيما الأراضي الزراعية والمساحة الحرجية، بالإضافة إلى القطع الجائر وافتعال الحرائق لتصنيع الفحم او للاستثمار في قطاع البناء و«السياحة» وانجراف التربة بسبب الانتشار العشوائي للمقالع والكسارات اضافة الى الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية وتلوث المياه الجوفية وتملحها واستنزافها، وتلوث الهواء الناتج بشكل رئيس عن قطاع النقل...

ويشير التقرير إلى أهم المشاريع الممولة دولياً والعاملة في لبنان وإلى ابرز السياسات العامة التي يمكن ان تساهم في ارساء التنمية المستدامة في لبنان ومنها: تضارب الصلاحيات وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية بشؤون الإدارة البيئية، وعدم تطبيق القوانين البيئية وضعف هيكلية البلديات.

كما يخرج التقرير باقتراح توصيات عامة عدة لتطبيق التنمية المستدامة منها: التشديد على أهمية اتباع المشاركة الفعالة بين مختلف الأطراف المعنيين بعملية التنمية المستدامة، وإقرار القوانين، بالإضافة إلى توصيات حول ادارة الثروة المائية في لبنان والتخفيف من آثار الكثافة السكانية على الصحة والبيئة، وزيادة عدد المحميات الطبيعية لا مع التشديد على التوجه نحو السياحة البيئية.

ـ ثم تحدثت المهندسة ميرفت أبو خليل عن العولمة وانعكاساتها على البيئة والتنمية معتبرة أن «سعي منظومة العولمة لفرض آليات السوق كآلية وحيدة لتنظيم العلاقات بين البشر، يستهدف تدمير البيئة بشكل لا مثيل له».

وأكدت أن «تحرير الأسواق المتنامي يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية» وأن «التركيز على تعزيز التصدير من شأنه ان يدمر النظم البيئة ويسبب التلوث «لافتة إلى ان» اختيار البلدان النامية لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية للشركات العملاقة هو هروب من الشروط والغرامات التي تفرضها الدول الصناعية وتدمير للبيئة في الدول النامية».

الجلسة الثالثة: (على المنصة من اليمين) الاستاذ اديب نعمة ـ السيد عباس شمص ـ المهندس مالك غندور ـ الآنسة هيفاء يونان ـ وجانب من المشاركين في الورشة.

● **الجلسة الثالثة:** ترأسها السيد عباس شمص والمقررة الآنسة غريتا صليبا وتحدث فيها:

ـ الاستاذ أديب نعمة عن معوقات التنمية المستدامة في لبنان. وفي سياق تناوله للمعوقات رأى لا أنه لا يجوز الفصل بين الاستراتيجية البيئية واستراتيجية التنمية لافتاً إلى سوء الإدارة العامة والمحلية ومعتبراً ان الضغط الأساسي على البيئة ينتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد وعن نمط الاستهلاك السائد.

ـ ثم تحدث الدكتور عماد عدلي عن دور الشبكة العربية للبيئة والتنمية في التحضير للريو + ١٠ وذكر ان هناك خمسة مراحل للتحضير لمؤتمر RIO + 10.

ـ تنشيط المجتمع الأهلي ـ الحوار بين مختلف القطاعات المعنية ـ التنفيذ

والتفاعل مع القواعد ـ الدفاع عن قضايا البيئة والتنمية ـ بناء الشركات مع انفسها اولاً.

وتحدث عن تحضير الورقة اللبنانية والعمل في الدول الأخرى، ودعا إلى ضرورة الإطلاع على تقارير الآخرين وخاصة الدول المتقدمة.

ورأى في هذه المناسبة فرصة لإقامة تحالفات جديدة، وتحدث عن أهمية دور القطاع الخاص والمشاركة في المشاريع التنموية وعن علاقة التنمية البشرية بالتنمية المستدامة.

مجموعات العمل:

بعد الجلسات الثلاثة وما دار فيها من مناقشات انقسم المجتمعون إلى ثلاثة مجموعات عمل هي:

١ ـ سياسة الحكومة وأداء القطاع العام التي أدارها الأستاذ منير أبو غانم.

٢ ـ دور القطاع الأهلي في البيئة والتنمية التي أدارها الأستاذ محمد عرابي.

٣ ـ أولويات التنمية المستدامة والحاجات الوطنية التي ادارتها المهندسة سوسن مهدي.

بعد الانتهاء من عمل المجموعات عقدت جلسة عامة عرضت فيها نتائج ورش العمل ونوقشت التوصيات واقرت وهي شددت على عدد من القضايا الهامة المتعلقة بالبيئة والتنمية.

٢ ـ توصيات مجموعات العمل

المجموعة الاولى
المقترحات لتحسين اداء القطاع الحكومي

ـ مطالبة مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وفقاً للأجندة ٢١ بمشاركة القطاعات الحكومية والاهلية والخاصة لتأخذ دورها في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورسم السياسات العامة الكفيلة بتطبيقها بالشراكة والتكامل بين القطاعات المعنية.

ـ اعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع البيئية.

ـ إعلان الحماية على المشاعات وتصنيف المناظر والمواقع الطبيعية وتشجير المناطق

ـ إقرار قانون البيئة والاستراتيجية الوطنية البيئية وتشكيل المجلس الوطني للبيئة.

ـ محاسبة المسؤولين على عدم تطبيق القانون.

ـ تنظيم الصيد ومراقبة المخالفات.

ـ انشاء شرطة بيئية.

ـ اعادة انشاء وزارة التصميم.

ـ مسح شامل للحاجات البيئية وتحديد الاولويات البيئية والتنموية.

- المطالبة بنقل دائرة الميكانيك الى وزارة النقل.
- تقوية دور المؤسسات المحلية، بلديات، جمعيات.
- اعطاء حق الادعاء للجمعيات.
- دمج وزارة البيئة والبلديات والتنسيق بين الوزارات.
- تشكيل جهاز متخصص بمكافحة حرائق الغابات.
- إقرار المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات بعد اعادة مناقشته.
- ان تقوم الوزارات بتنفيذ مهامها المنصوص عليه في قوانين انشائها.
- فرض المشاورات الإلزامية على المشاريع مع المجتمع الاهلي.
- التوعية وتثقيف الافراد على جميع المستويات الاجتماعية.

المجموعة الثانية
دور القطاع الاهلي في البيئة والتنمية

١ - التخطيط انطلاقاً من دراسة الواقع بشكل منهجي وعلمي بمشاركة الناس وتحلي الحاجات وتحديدها وايجاد الاجوبة بمشاركة المعنيين.

٢ - دراسة الاثر البيئي لاي مشروع.

٣ - ايجاد سياسة عامة تتحكم في عمل الجمعية.

٤ - وجود اقتران وتخصص بقضايا البيئة وصولاً لعمل مؤسساتي.

٥ - تفعيل وتنشيط وادارة الموارد البشرية.

٦ - اعداد الملف ومتابعة وتقييم كل مشروع.

٧ - التثقيف ونشر الوعي البيئي.

٨ - انتاج مواد تثقيفية وتعبوية.

٩ - دور ضاغط بايجاد تشريعات وسياسات عامة وتفعيل ادوار المؤسسات الرسمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

١٠ - تفعيل آليات المشاركة والتنسيق والمتابعة والتقييم بين الجمعيات.

١١ - توثيق الخبرات ونشرها.

١٢ - دور فاعل في ادارة المرافق البيئية والمساءلة والمحاسبة والمراقبة والتقييم للسياسات العامة والمحلية.

المجموعة الثالثة
اولويات العمل للوصول الى تنمية مستدامة في لبنان (معايير):

- اقرار قانون البيئة وتطبيق القوانين البيئية المرعية بشكل حازم.
- انشاء وزارة للتخطيط والادارة.
- وضع خطة للتوعية تشمل وسائل الاعلام والمناهج الدراسية (الجامعية والمدرسية) وجميع شرائح المجتمع.
- وضع خطة مدينية سليمة تشمل المساحات الخضراء والحدائق والمياه والمباني.
- حماية المواقع والمناظر الطبيعية.
- تنفيذ المشاريع الموضوعة والمتعلقة بالقضايا المائية والمياه المبتذلة وغيرها.
- وضع خطة لادارة الثروة المائية.
- وجود حوار دائم بين المسؤولين والناس وتطوير آلية الحوار بين ممثلي القطاعين الحكومي والاهلي.
- رسم سياسة تنموية (كل سنتين بمشاركة جميع شرائح المجتمع، تعتمد في مبادئها المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية عبر حوار ثلاثي الاطراف (القطاعات الحكومية والخاصة والاهلية).

٣ - برنامج الورشة

برعاية معالي وزير البيئة الدكتور ميشال موسى
التجمع اللبناني لحماية البيئة
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش - إيبرت
نوبالتنسيق مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية ومجلس الأرض
ورشة العمل الوطنية حول التنمية المستدامة في لبنان
تحضيراً لقمة الأرض RIO + 10
فندق الكسندر - الأشرفية - بيروت - ٧ ايلول ٢٠٠١

البرنامج:

٨,٣٠ - ٩,٠٠ ● **استقبال وتسجيل**

٩,٠٠ - ٩,٣٠ ● **الإفتتاح**

- كلمة رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة المهندس رفعت سابا
- كلمة ممثل مؤسسة فريدريش - أيبرت في لبنان الاستاذ سمير فرح
- كلمة منسق عام الشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد عدلي
- كلمة معالي وزير البيئة الدكتور ميشال موسى

٩,٣٠ - ٩,٤٥ ● **استراحة**

● **الجلسة الأولى:** رئيس الجلسة الدكتور جورج أبو جودة - المقرر: الدكتور منذر داغر.

٩,٤٥ - ١٠,٠٠ نظرة UNDP للتنمية في لبنان منذ قمة الأرض الأولى - السيدة ندى الناشف

١٠,٠٠ - ١٠,٢٠ - نظرة القطاع الحكومي للتنمية البشرية في لبنان منذ قمة الأرض الأولى - الدكتور برج هتجيان

١٠,٣٢٠ -١٠,٥٠ ● **مناقشة**

١٠,٥٠ - ١١,٠٠ ● **استراحة**

● **الجلسة الثانية:** رئيس الجلسة الأستاذ حبيب معلوف - المقرر: الدكتور علي درويش

١١,٠٠ - ١١,٢٠ - نظرة القطاع الاهلي للبيئة والتنمية في لبنان - المهندس مالك غندور

١١,٢٠ - ١١,٤٠ - العولمة وانعكاساتها على البيئة والتنمية - المهندسة ميرفت أبي خليل

١١,٤٠ - ١٢,١٠ ● **مناقشة**

١٢,١٠ - ١٣,٠٠ ● **غداء**

● **الجلسة الثالثة:** رئيس الجلسة: الأستاذ عباس شمص - المقرر المحامي نزيه شلالا

١٣,٠٠ - ١٣,٢٠ - معوقات التنمية المستدامة في لبنان - الاستاذ اديب نعمة

١٣,٢٠ - ١٣,٤٠ - دور المنظمات غير الحكومية في RIO + 10 - الدكتور عماد عدلي

١٣,٤٠ - ١٤,١٠ ● **مناقشة**

١٤,١٠ - ١٥,٣٠ ● **مجموعات عمل**

- سياسة الحكومة واداء القطاع العام - مدير المجموعة الأستاذ منير أبو غانم

- دور القطاع الأهلي في البيئة والتنمية - مدير المجموعة الأستاذ محمد عرابي

- اولويات التنمية المستدامة والحاجات الوطنية (برنامج وطني) - مديرة المجموعة المهندسة سوسن مهدي

١٥,٣٠ - ١٦,٣٠ ● **عرض نتائج ورش العمل والتوصيات**

٤ ـ كلمات الافتتاح

- منسق الورشة المهندس مالك غندور.
- رئيس التجمع المهندس رفعت سابا.
- ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت السيد سمير فرح.
- منسق عام الشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد عدلي.
- معالي وزير البيئة الدكتور ميشال موسى.

كلمة أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة
المهندس مالك غندور
في افتتاح الورشة الوطنية حول التنمية المستدامة في لبنان
تحضيرا لـ RIO + 10
فندق الكسندر ـ الاشرفية ـ بيروت ـ ٧ ايلول ٢٠٠١

يتزامن عام ٢٠٠٢ مع مرور عشر سنوات على قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ في «ريو» والمعنية بالبيئة والتنمية. وتشير التحاليل إلى أن الحكومات والشعوب لم تبذل الجهد الكافي للاستجابة للأزمة التي تواجهها. من تدمير للنظم الإيكولوجية (البيئية)، إلى تدهور الأراضي والتربة، وفقدان الغابات، والمصايد، والتنوع الحيوي، وتلوث الماء والهواء، والإفراط في استهلاك المياه العذبة، فضلاً عن مسببات تزايد معدلات الفقر، وعدم المساواة، والاستعباد والتغريب، وتدني مستويات الصحة، والصراعات الاجتماعية، والعنف.

ولا بد لاستعراض ما تم خلال السنوات العشر منذ قمة الأرض أن يكون بمثابة قوة دافعة نحو مزيد من التوعية، وتعديل المسار، والقيام بأعمال أكثر إبداعية، بما يتجاوز دائرة المناقشات، والوثائق. وهناك حاجة ملحة لتقييم أسلوب تنفيذنا للاستراتيجيات، واتخاذ الخطوات التعاونية من أجل حل المشكلات وإصلاح أوجه الضعف، حيث يمكننا تعديل سبل تعاملنا مع قضية التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق الفاعلية والاستدامة على المستويين المحلي والعالمي، فإن عملية المراجعة لا بد وأن يشترك فيها جميع اصحاب المصالح، من القواعد الشعبية العريضة مروراً بالمستويات الوطنية، وحتى المستويات الإقليمية والدولية.

الأهداف:

- استعراض ما تم تحقيقه بعد عشر سنوات من قمة الأرض.
- التعرف على مشكلات التنفيذ ونقاط الضعف والمعوقات أمام تحقيق تنمية بشرية مستدامة في لبنان.
- اقتراح الحلول بشكل برامج وطنية.

المشاركون:

- الجمعيات الاهلية بجميع قطاعاتها.
- القطاعات الخاصة المعنية بالموضوع.
- القطاعات الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية.

كلمة رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة
المهندس رفعت سابا

صاحب الرعاية،

ايها الأحبة اهلاً بكم وشكراً لكم لمشاركتكم.

شكلت قمة الأرض الاولى في الريو سنة ١٩٩٢ علامة مضيئة في مسيرة العمل البيئي وسعي البيئيين للحفاظ على ما خلقه الله دون تناقض مع تأمين المستوى اللائق والعيش الكريم لسكان هذا الكوكب.

كانت هذه القمة اعترافاً واضحاً بان الكون قرية واحدة وجميع من فيها ان لم نقل مسؤولين فهم على الاقل معنيين بسلامة القرية.

لقد كانت هذه القمة ايضاً تكريساً لايمان البيئيين بان البيئة والتنمية المستدامة هما وجهان لعملة واحدة فلا بيئة بدون تنمية ولا تنمية على حساب البيئة وتدمير التوازن الطبيعي.

ان تنمية انانية وقصيرة النظر قد تجلب الدمار والكوارث الى كوكبنا ويتساوى في دفع الثمن الفقير والغني، الابيض والاسود والاصفر.

من هنا كان من الطبيعي ان يهتم البيئيون اللبنانيون بهذا المؤتمر ويحضره بعض مؤسسي تجمعنا وان تصبح شعارات المؤتمر واستراتجياته وسياساته في البيئة والتنمية موضع اهتمامنا مما دفع تجمعنا عام ١٩٩٦، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت والشبكة العربية للبيئة والتنمية مشكورتين الى تنظيم ورشة عمل اقليمية لمناسبة مرور

خمس سنوات على القمة. ونتج عن الورشة ورقة التوصيات العربية التي قدمت لمؤتمر الريو زائد خمسة عام ١٩٩٧.

ومحكومين بنفس الهواجس نطلق هذه الورشة املين ان يحتل التفكير بالبيئة والتنمية حيزاً كبيراً من فكر اللبناني وهواجسه وضميره ايّاً كان مواطناً عادياً ام ناشطاً بيئياً او اجتماعياً او مسؤولاً في السلطة المحلية والعامة يذكر البيئة ويسعى الى التنمية المستدامة الرشيدة في كل حين وليس بالمناسبات فقط.

ورشتنا هذه سنعتبرها ناجحة بمقدار ما تعرض من حقائق بسيطة تصل الى اذهانكم والى اذهان اللبنانيين جميعاً. وبمقدار ما سيتبعها من دراسات ومنشورات وارشادات تقدم الى المواطن اللبناني المعرفة بحقيقة ما يحيط به وبالبشرية من اخطار تلزم ومن ورائها الجميع بوضع الاستراتيجيات وآليات التنسيق والتنفيذ اللازمتين للسير على طرق الصواب والتنمية الحقيقية وحماية البيئة.

وبالطبع سأنهي كلمتي بأمل ان تأتي الاحتفالات القادمة للعالم كله بانباء السيطرة على ظاهرة الدفيئة ومعجزة ضبط التخبط والقضاء على الانانية على مستوى الافراد والامم بحيث يشعر الجميع ان واجبهم حماية هذا الكوكب وتنميته لخير جميع ابنائه ودمتم.

كلمة ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت في لبنان
الاستاذ سمير فرح

معالي وزير البيئة الدكتور ميشال موسى

سيداتي سادتي

ايها الحضور الكريم،

ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليس مفهوماً جديداً، لكن السنوات الأخيرة وخاصة ما بعد انعقاد قمة ريو سنة ١٩٩٢، برز هذا المفهوم الى الضوء اخذاً منحاً جدياً في سياسات الدول عبر التركيز على اختيارات وقدرات الشعوب وحاجاتها دون ان يعرض ذلك خيرات الطبيعة للفناء ودون ان يدمر النظم البيئية التي ترعى وتحمي العناصر البيئية المتكاملة التي سوف تتوارثها من بعضها إلى بعض الأجيال القادمة.

من الواضح والمُسَلَّمْ به ان حماية البيئة والتنمية البشرية المستدامة بحاجة ماسة الى تظافر كافة عناصر المجتمع أفرادا ومؤسسات وانها تتفاعل وتتطور وتتبلور عبر جسور تواصل مستديمة مع جميع القطاعات الحكومية والأهلية، ومما لا شك فيه ان ذلك يحتاج لوضع استراتيجيات طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع القائم وتحسب حساب الأجيال القادمة جيلاً بعد جيل.

إن التنمية البشرية المستدامة الشاملة والمنظمة تجعل من حماية البيئة هدفاً اول ضمن سلم اولوياتها وتسعى الى تنظيم شؤون الناس وتأمين حاجاتهم وسبل العيش

لهم في مناطقهم منعاً للنزوح المكثف نحو المدن الذي يحرم بقية المناطق من ابنائها ومن الحق في التطور والاستمرار.

ان المشاكل البيئية في لبنان باتت تأخذ منحاً مأسوياً على مختلف المستويات.

الحرائق تأكل الاخضر واليابس والهواء النظيف يكاد ثاني اوكسيد الكربون المنبعث من عوادم السيارات العاملة على المازوت اضافة الى العوامل الاخرى يقضي على عناصره الطبيعية.

المياه الملوثة، المجارير تتداخل مع شبكات المياه ومياه البحر تختلط مع مياه الآبار الجوفية، والنفايات جبال تزداد ارتفاعاً يوماً بعد يوم بينما الجبال الحقيقية تتراجع بانكسار امام وحشية المقالع والكسارات والمرامل تفترس الشواطئ. وغير ذلك الكثير الكثير من الايذاء المتعمد وغير المتعمد الذي تتعرض له البيئة كل يوم.

هذا كله يدعو وبشكل بالغ الاهمية الجمعيات الاهلية كافة ان تتظافر وتتحدد لتحقق دوراً فاعلاً يخطط ويراقب ويحاسب ويثقف. على الجمعيات الأهلية ان تعمل على ترسيخ وتحقيق الوعي البيئي وعلى تحفيز كافة عناصر المجتمع المدني للمشاركة في حماية البيئة والحفاظ على عناصرها، كما انه مطلوب من السياسات الحكومية ان تشتمل على برامج وخطط واضحة معلنة ومحددة لحماية البيئة ولتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

نحن في مؤسسة فريدريش إيبرت نرى ان حماية البيئة المستدامة يجب ان تتخطى حدود النظريات والمواعظ، الى العمل الفعلي ضمن قوانين وروادع صارمة تنفذ ولا تبقى حبرا على ورق.

ان مؤسسة فريدريش إيبرت تسعى وبشكل وثيق ان تكون شريكا فاعلا في كل ما من شأنه تعزيز واقع المجتمع المدني وتحسين اوضاعه على مختلف المستويات، وذلك عبر ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتطبيق شرعة حقوق الانسان.

والهواء غير الملوث والمياه النظيفة، والغذاء الصحي والحق في اختيار مكان السكن والعمل حقوق بديهية للناس لا يحق لأحد التهاون بشأنها بل يجب العمل على تدعيمها وتحقيقها ولا من مجال افضل لذلك من حماية البيئة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة للجميع ومن اجل الجميع.

اخيرا بإسم مؤسسة فريدريش إيبرت أشكر شركاؤونا في ورشة العمل هذه، وزارة البيئة والتجمع اللبناني لحماية البيئة والشبكة العربية للبيئة والتنمية ومجلس الارض متمنيا النجاح لكل الخطوات الشجاعة والبناءة الساعية لحماية مصالح المجتمع المدني وتطوير إمكاناته.

ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت

سمير فرح

كلمة الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)

د. عماد الدين عدلي

معالي الوزير... الحضور،

الشكر على الدعوى التي وجهت من المجتمع اللبناني لحماية البيئة وكذلك مؤسسة فريدريش ايبرت، واتوجه بالشكر لمعالي الوزير على رعايته لهذه الورشة وهذا يبرر ذو الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي في لبنان والذي يعتبر نموذجاً يحتذى به في الدول العربية والدول النامية الأخرى.

كما انني اشيد بإمتداد هذه الشراكة مع الأمم المتحدة ممثلة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP. واذا كنا نتحدث عن التنمية المستدامة Sustainable Development في البداية غريبة على الآذان وخرج لها مجموعة كبيرة من التعريفات تدور كلها تقريباً حول معنى واحد وهو موارد وحياة للحاضر والمستقبل تعريف بسيط ولكنه السهل الممتنع.

فالتنمية المستدامة لا يمكن ان تكون مسؤولية تنفيذها تقع على طرف واحد او هيئة واحدة، ولكنها مسؤولية جماعية لكل الاطراف وكل الافراد.

وعلى مستوى الامم المتحدة فقد بدأت الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مؤتمر ريو والذي شهد اكبر تجمع غير حكومي داخل حديقة الفلامنكو.

وتأتي قمة الأرض الثالثة القمة العاملية للتنمية المستدامة في «جوهانسبرج» في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ لكل تراجع ما تم تنفيذه من قبل الدول المختلفة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة... وبالطبع لأننا لا نتحدث على التلوث فقط ولا عن انجازات

وزارات البيئة وحدها... فالمفترض ان تكون المهمة صعبة... لأننا في كثير من الأحيان في علاقتنا بقضية التنمية المستدامة وقفنا عند مستوى التعريف ولم نذهب الى درجات اعمق من التنفيذ.

معالي الوزير، ان الطريق لتحقيق التنمية المستدامة لا ينتهي بالوصول الى «جوهانسبرج» وفي رأي تأتي «جوهانسبرج» فقط كعامل مساعد ينشط عملية تنفيذ التنمية المستدامة على مستوى الوطن، وعندما اقول الوطن فانا اتحدث عن الدولة بدعاماتها الثلاثة «الحكومي، الخاص والمجتمع المدني».

وبالتالي، فلن يكون التقييم لطرف واحد ولن تقع المسؤولية على طرف واحد.

ان الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) تسعى جاهدة وبالتعاون مع مجلس الأرض على تشجيع المجتمع المدني ليس فقط على المشاركة في عملية التحضير والتقييم للسنوات العشر الماضية ولكنه ايضاً ليضطلع بدوره في تنفيذ برامج لدعم التنمية المستدامة.

ونحن، في الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، تساعد ونشارك في العمليات الوطنية في عديد من الدول العربية وبشكل مكثف على مستوى لبنان والأردن ومصر وتونس والمغرب، وكذلك نعمل عن قرب وبشراكة ايضاً مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP وخاصة من خلال قدرات 21 (Capacity 21) وبرنامج المنح الصغيرة التابع لل GEF لإظهار الدور الذي تلعبه الجمعيات في تنفيذ التنمية المستدامة.

واذا كنا نريد ان نقيم على اسلوب ريو (زائد) فعلامة (+) هذا تعني الزيادة وبالتالي فنحن نطمح في ان تكون عملية التنمية المستدامة ايجابية وان تكون علامة ال (+) لتعبر عن معناها.

واخيرا وليس آخراً، اتمنى ان تكون هذه الورشة بداية لحوار وطني حول قضية التنمية المستدامة وكيفية ادارتها لكي تستمر وتقوى.

واريد ان اذكركم جميعا ان ادارة التنمية المستدامة يجب ان تتم من خلال عملية تشاركية يشارك فيها الأطراف المعنية، وتكون مسؤولة عن ادماج بعد الاستدامة في كل ما نقوم به.

ولعل مناقشة قضية كيفية ادارة التنمية المستدامة من خلال هيكلية وطنية تكون احد نتائج عملية التحضير «جوهانسبرج».

اشكركم على الدعوة... واشكر معالي الوزير على رعايته لهذه الورشة وهذا الحوار واتمنى لنا جميعاً كل التوفيق في تحقيق اهداف هذه الورشة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة معالي وزير البيئة د. ميشال موسى
في ورشة العمل الوطنية حول التنمية المستدامة في لبنان
تحضيراً لقمة الأرض RIO + 10

الجمعة ٢٠٠١/٩/٧ ـ الساعة ٠٠: ٩ صباحاً
في فندق الكسندر ـ الاشرفية

ايها الحضور الكرام،

نلتقي اليوم لنتشارك التحضير لمؤتمر قمة الأرض حول التنمية المستدامة RIO + 10، الذي يعقد في جوهانسبورغ مطلع خريف سنة ٢٠٠٢.

نجتمع لنرسم معاً، آفاق مبدء التنمية البشرية المستدامة وخطوطها على الصعيد الوطني، آخذين في الاعتبار ان حماية البيئة هي مدخل لكل تنمية، وان استدامة التنمية تكون بالمحافظة على البيئة وحماية مواردها.

فبالعودة إلى مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد صيف ١٩٩٢ في ريو دو جانيرو، فقد تبنت ١٧٩ دولة السعي نحو تنمية مستدامة، عبر ايجاد توازن لحاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال بناء شراكة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية من ناحية، وبين الحكومات وقطاعات المجتمع المدني من ناحية اخرى.

واقرت جميع مواثيق قمة الأرض في حينه ان التنمية لم تعد مرتبطة بالنمو الاقتصادي فحسب، انما بات تحقيقها وتلبية حاجات الإنسان الاساسية، لا يمكن

تأمينهما بمعزل عن مفهوم حماية البيئة الذي اصبح بفضل هذه القمة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

شاركت الحكومة اللبنانية في هذا المؤتمر، واستحدثت وزارة بموجب القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣، لتكون الجهاز الحكومي الرسمي المسؤول عن صوغ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

لكن استحداث هذه الوزارة، جاء غداة انتهاء الحرب الطويلة، ولم يستطع هذا الهدف ان يتصدر اهتمامها، بل انصرفت الى معالجة المشاكل المتفاقمة للتدهور البيئي والتي اعتبرت طارئة وعاجلة مثل الكسارات العشوائية، وشفط الرمول والنفايات على انواعها الخ...

غير ان الوزارة لم تنس هدف قمة الأرض، بل اعدت مشروع «اطار للاستراتيجيات البيئية» بدعم من البنك الدولي وبرنامج المساعدات التقنية البيئي للمتوسط METAP.

كذلك شاركت في التوقيع على اتفاقات دولية انبثقت عن مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢، كاتفاقات تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. والتزاماً لبنود هذه الاتفاقات، عملت ولم تزل على تنفيذ مشاريع عدة، تلاقي دعماً مالياً وتقنياً من هيئات ومنظمات دولية، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، الصندوق العالمي للبيئة GEF وغيرها. وهنا لا تخفي عليكم ان الوزارة تواجه صعوبات على الصعيد المؤسساتي والقانوني، لجهة الهيكلية وضآلة مواردها المالية وجهازها البشري وغياب التشريعات، اضافة الى تشابك الصلاحيات مع وزارات وادارات عامة اخرى معنية بالادارة البيئية، مما يقلل من فعالية القرارات المتخذة. واننا نسعى مع في هذا الصدد مع المعنيين، الى ازالة كل ما يعوق عملها وتحقيق الآمال المعقودة عليها.

ورغم كل الصعوبات، حقق لبنان تقدماً في مجال التنمية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية. وقامت وزارة البيئة بتشجيع الجمعيات

الأهلية البيئية وتفعيل دورها، فخصصت لها مساعدات سنوية من موازنتها لتنفيذ مشاريع ونشاطات، باعتبارها شريكاً اساسياً في عملية التنمية المستدامة.

وتجلت هذه الشراكة في ادارة المحميات الطبيعية، وحملات التشجير، وتوقيف عمل الكسارات، وحل مشكلة النفايات السامة والتلوث الناجم عن المصانع وتنظيف المناطق الأثرية والشواطئ والأنهر الى ما هنالك وقد اثّر دور الجمعيات الأهلية إيجابا في إثارة القضايا البيئية ونشر المعرفة البيئية، فتحول موضوع البيئة هماً يومياً للمواطن وحرّك الرأي العام والإعلام والمسؤولين.

ومن اجل دعم قدرات هذه الجمعيات الشريكة وتعزيزها، قام مشروع «قدرات ٢١» الذي نفذته وزارة البيئة بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتحويل هذه الجمعيات الناشئة مؤسسات متخصصة في الإدارة البيئية على المستوى المؤسساتي، الإداري والبشري. واصبحت كل جمعية تهتم بحقل معين من حقول الادارة البيئية. كما ساعدها على وضع خطط عمل لتنفيذ مشاريعها البيئية الخاصة.

كذلك ساهم مشروع «شبكة التنمية المستدامة» الذي نفذته الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وصل هذه الجمعيات بعضها ببعض عبر شبكة الانترنت، وبجميع الجهات المعنية بالشأن البيئي داخلياً وخارجياً.

ولا ننسى مشروع «المرصد اللبناني للبيئة والتنمية» الذي تنفذه الوزارة حالياً بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغايته استحداث قاعدة معلومات وطنية او بنك للمعلومات البيئية، وذلك لكي يكون صلة الوصل بين الجهات الوطنية الحكومية، واداة لنشر الوعي البيئي من اجل ترشيد اصحاب الشأن في صنع قراراتهم التنموية.

وتقوم الوزارة بتحديث تقرير «وضع البيئة في لبنان» الذي اعدته عام ١٩٩٥ بدعم من البنك الدولي وبرنامج المساعدات التقنية البيئي للمتوسط METAP، واللذين ايضا قدما المساعدة من اجل اعداد «قانون حماية البيئة» Code de l'Environnement» الذي رفع الى مجلس الوزراء، واحيل على مجلس النواب،

وتدرسه لجنة الادارة والعدل، ويعتبر مرجعاً أساسيا قانونياً لحل المشاكل البيئية، وللسعي نحو ادارة بيئية سليمة مستدامة.

وبالاتفاق مع وزارة العدل، توصلنا الى تعيين خمسة مدعين عامين منسقين للقضايا البيئية في المحافظات. كما اثمرت جهود وزارة البيئة مع نقابات المهن الحرة عن تشكيل لجان بيئية، خصوصاً في نقابات المحامين والاطباء والمهندسين.

اما بعد مرور عشرة اعوام على قمة الأرض، واستجابة لطلب لجنة التنمية المستدامة الموجه الى حكومات العالم بوجوب إجراء تقييمات وطنية حول تنفيذ جدول اعمال القرن الواحد والعشرين، لتكون حجر الأساس للأعمال التحضيرية لمؤتمر RIO + 10 في جوهانسبورغ، فعقدت في بيروت بمبادرة من منظمة الاسكوا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في نيسان ٢٠٠١، طاولة مستديرة تحضيرية شارك فيها الكثير من الدول والهيئات والمنظمات الاقليمية، وكان هدفها اعداد الملامح القطرية التي ستشمل المجالات الموضوعية الرئيسية لجدول اعمال القرن ٢١.

وفي هذا الاطار، تلقت الوزارة دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من اجل اعداد التقرير الوطني التقدمي لعشر سنوات بعد مؤتمر الريو. وتقوم حالياً بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين، بتشكيل لجنة وطنية.

للتنمية المستدامة ينتمي اعضاؤها الى جميع قطاعات التنمية المستدامة في الوطن، ومن شأنها اثراء المناقشة الوطنية بافكار رائدة تساهم في اعداد التقرير الوطني.

اخيرا، اريد ان انوه بجهود التجمع اللبناني لحماية البيئة الذي من اهم اهدافه حماية البيئة من اجل حماية الانسان، وذلك عن طريق جمع شمل الجمعيات واللجان والهيئات البيئية، وتنسيق عملها وتوحيد اهدافها وزيادة فعاليتها. كما انوه بالمساهمات الرائدة لمؤسسة فريدريش ايبرت، والشبكة العربية للبيئة والتنمية ومجلس الارض.

ايها الحضور الكرام،

لقد واجه لبنان ولا يزال تحديات كبيرة امام اعادة اندماجه في الإطار الاقتصادي العالمي واعتماد سياسة التنمية المستدامة في كل مشاريعه، كما جاء في قرارات روزنامة ٢١ الصادرة عن قمة الأرض. انما حفاظاً على الوعد الذي قطعته وزارة البيئة، وايمانا منها بالجهود التي تبذلها الجمعيات البيئية في حمل المسؤولية لمواجهة الأخطار البيئية، والعمل على اعتماد ادارة بيئية سليمة مستدامة، لا بد لنا من العمل معاً يداً بيد لنحقق تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية المستدامة.

مشوارنا طويل

والى لقاء قريب

وتمنياتي لكم بالتوفيق

٥ ـ أوراق عمل الجلسة الأولى:

ـ ممثلة UNDP السيدة ندى الناشف.

ـ مدير عام البيئة الدكتور برج هتجيان.

ورشة العمل الوطنية حول
التنمية المستدامة في لبنان تحضيرا لقمة الأرض Rio + 10
٧ ايلول ٢٠٠١
اوتيل الكسندر

كلمة نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
السيدة ندى الناشف

معالي وزير البيئة، الدكتور ميشال موسى

ممثلي الجمعيات الأهلية البيئية في لبنان

الحضور الكرام،

يسعدني ان اشارككم اليوم في ورشة العمل هذه حول التنمية المستدامة في لبنان تحضيراً لقمة الأرض Rio + 10 التي سوف تعقد في ايلول ٢٠٠٢ في جوهانسبورغ - جنوب افريقيا. اود في هذه المناسبة التوجه بالشكر للتجمع اللبناني لحماية البيئة لجهوده في التحضير لهذه الورشة.

كما تعلمون، ان مبدأ التنمية المستدامة يرتكز على التكامل والربط بين الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للتنمية. وهنا يكمن التحدي العام في التحول

من تنفيذ برامج بيئية بحتة إلى برامج بيئية انمائية متكاملة، ووقائية، للوصول الى التنمية البشرية المستدامة.

ان شرعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنص على مساعدة البلدان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال بناء القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر، وخلق فرص عمل، وتفعيل دور النساء، وحماية البيئة، وكل ذلك بهدف القضاء على الفقر. بناء عليه، يهدف برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى مساعدة البلدان لدمج الادارة البيئية من ضمن خطط التنمية الوطنية وسياسيات مكافحة الفقر بالاضافة إلى الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية، ودعم سياسات الطاقة المستدامة.

ان الشعوب الفقيرة التي تعيش في المدن وفي الريف تعتمد كلياً في معيشتها على البيئة المحيطة بها وعلى مواردها الطبيعية وبما ان معظم هذه الموارد هي معرضة للزوال والتلوث فإن حسن ادارة هذه الموارد هو من صلب الحاجات الأساسية للشعوب. هذا الرابط المباشر بين حماية البيئة والتخطيط السليم لإستدامة الموارد الطبيعية من جهة ومكافحة الفقر من جهة اخرى يجعل موضوع البيئة من صلب برامج التنمية المستدامة التي يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

يعتبر المجتمع الأهلي أحد الشركاء الأساسيين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، فهو إحدى الجهات الأساسية المستهدفة في جميع برامج بناء القدرات الوطنية كما يشكل المجتمع المدني أحد الشركاء الأساسيين في تنفيذ العديد من البرامج التنموية، خاصة المتعلق منها بتنمية المجتمعات المحلية.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون الوثيق والفعال مع المجتمع الأهلي من صلب مهامه على مختلف المستويات (الوطني، الإقليمي والعالمي) من اجل المساهمة في تحسين اوضاع المعيشة لدى الشعوب. فان مشروع وسياسة التعاون مع المجتمع الأهلي يهدف إلى تحقيق الآتي:

- دعم البيئة التمكينية للمجتمع الأهلي من الأجل المساهمة الفعال في عملية

التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال تشجيع سياسة الحوار بين القطاع الحكومي والأهلي والجهات المانحة.

- دعم بناء قدرات المجتمع الأهلي وذلك بتزويده بالمعلومات الدقيقة والمهارات المناسبة
- تقوية الشراكة مع المجتمع الأهلي من اجل معالجة الحاجات الواقعية والحقيقية للشعب

وفي لبنان، يشكل القطاع البيئي إحدى الاهتمامات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزء اساسي من خطة عمل البرنامج المشتركة مع الحكومة اللبنانية. هذا الاهتمام تطور وتمت ترجمته عملياً مواكبة لدعم عمل وزارة البيئة منذ انشائها وازدياد عدد الجمعيات الأهلية العاملة على حماية البيئة. ويسعى البرنامج في خطة عمله الخمسية للمرحلة القادمة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) إلى ايلاء الشأن البيئي أهمية كبرى ودمجه على صعيدين: على مستوى القاعدة من خلال برامج التنمية المحلية المتكاملة بالإضافة إلى استمرار التركيز على دعم وضع وتنفيذ السياسات البيئية المتعلقة بدعم الإطار التشريعي للبيئة وتنفيذ برامج عملية من ضمن نطاق الاتفاقيات الدولية خروجاً من المنظور القطاعي إلى الإندماج الشامل في جميع القطاعات الإنمائية.

يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي حالياً بتنفيذ عدة مشاريع بالتعاون مع المجتمع الأهلي في مختلف المجالات البيئية ومنها مشروع المحميات الطبيعية المنفذ وطنياً من قبل وزارة البيئة ومحلياً من قبل الجمعيات في المحميات المختلفة. ويعتبر هذا المشروع رائداً على الصعيدين الوطني والعالمي من حيث طريقة التنفيذ المتبعة. لقد قام المشروع بعدة نشاطات لدعم وتقوية القدرات الوطنية من اجل الادارة السليمة للمحميات من ابرزها إكتساب بعض الجمعيات تقنيات جديدة كالرصد عبر نظام المعلومات الجغرافية التي تقوم بتنفيذه جمعية الخط الأخضر.

كما سعى برنامج الامم المتحدة الانمائي ونجح في الحصول على عدة برامج

منح صغيرة تهدف إلى بناء قدرات المجتمع الاهلي من اجل تنفيذ مشاريع بيئية على الصعيد المحلي. نذكر منها برنامج المبادرة المحلية للبيئة الحضرية LIFE، برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج المساعدة البيئي التقني للمتوسط METAP، وقريباً نأمل ان ينضم إلى هذه البرامج برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي GEF + برنامج المنح لوزارة البيئة.

تطور دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقطاع البيئي منذ العام ١٩٩٤ حيث بلغت قيمته ٥٥٠,٠٠٠ دولار اميركي بينما القيمة الإجمالية لهذا الدعم حتى العام ٢٠٠١ هي ٨,٧٠٨,٠٠٠ دولار اميركي. وينقسم الدعم حسب القطاعات البيئية المختلفة: حماية التنوع البيولوجي (٢٩ك)، تغير المناخ (٣٠٪)، حماية طبقة الأوزون (٢٥٪)، بناء القدرات (١٥٪)، مكافحة التصحر (١٪).

وفي النهاية، اود ان اشكر مجدداً منظمي هذه الورشة متمنية لكم النجاح في النقاش للوصول إلى توصيات حيوية لإثراء التقرير الوطني الذي سوف يقدم في مؤتمر Rio + 10 القادم. ونأمل ان تكون هذه النقاشات أيضاً دعماً لحوار وطني متواصل يعزز من اهمية دمج المنظور البيئي في جميع مراحل صنع القرار التنموي.

ورشة العمل الوطنية حول
التنمية المستدامة في لبنان تحضيراً لقمة الأرض Rio + 10
٧ ايلول ٢٠٠١
اوتيل الكسندر
مداخلة المدير العام لوزارة البيئة الدكتور برج هتجيان

الاهتمام البيئي في لبنان

المديرية العامة لوزارة البيئة

وزارة البيئة

الجمهورية اللبنانية

د. برج هتجيان

البيئة في التشريع اللبناني

الدستور اللبناني
(المقدمة فقرة «ب»)

لبنان يلتزم بالاعلان العالمي لحقوق الانسان
(قانون تصديق ميثاق الامم المتحدة تاريخ
٢٥ ايلول ١٩٤٥)

خطاب القسم

«لا يجوز ان يكون الفقر مانعاً للعلم
لا يجوز ان يكون الفقر مانعا للصحة
لا يجوز ان يكون الفقر مانعا للعمل
لا يجوز ان يستمر الاجرام البيئي»

البيان الحكومي
(المادة العاشرة)

«ان الحكومة تضع البيئة في اولويات اهتماماتها»
«علينا جميعا مواطنين وقادة سياسة وفكر، وصناعة، وتجارة،
العمل من اجل ضمان بيئة معافاة للاجيال المقبلة».

د. برج هتجيان

سياسة وزارة البيئة

مشروع قانون اعادة هيكلية وزارة البيئة يتلاءم مع هذه السياسة

اللامركزية الادارية في الشؤون البيئة

تطبيق منهجية الحماية من خلال الوقاية
(مشروع مرسوم تقييم الاثر البيئي)

ادراج السياسات البيئية في جميع سياسات القطاعات الانمائية
(صناعة، خارجية، شؤون اجتماعية، صحة، الخ...)

د. برج هتجيان

مساهمة القطاعات في التنمية المستدامة ١

Globe Scan 2001-1 Respondents (by sector and region)

	Corporate	Govemment	Voluntary	Institutional	service	TotaL
westem Asia	34	12	4	24	16	90
North America	31	7	8	8	21	75
Asia/pacific	7	1	3	5	4	20
Others	2	6	0	7	0	15
Total	74	26	15	44	41	200

Source: «Globe Scan Survey of Experts 2001-1» - Environics International Ltd.

د. برج هتجيان

مساهمة القطاعات في التنمية المستدامة ٢

مساهمة القطاعات في التنمية المستدامة

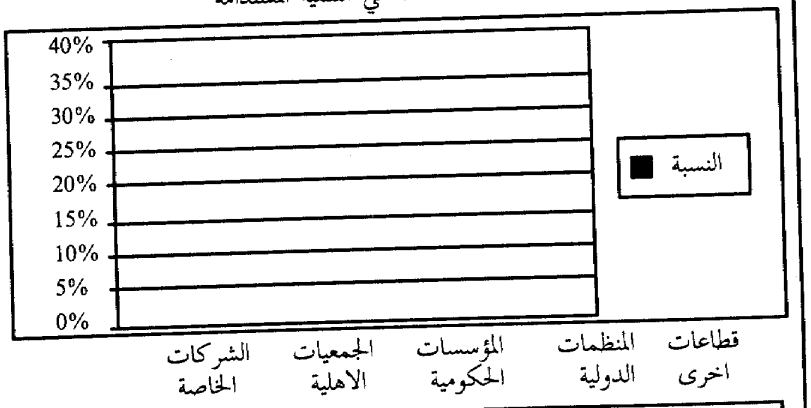

Source: «Globe Scan Survey of Experts 2001-1»- Environics International Ltd.

د. برج هتجيان

واقع المشاركة في لبنان ١

القطاع العام

ابقاء وزارة البيئة في هيكلية الادارة العامة والحكومة

ادخال التعليم البيئي في المناهج التعليمية (تعميم رقم ٧٣/م/٩٨ في ٢٣ ت ٢ ٩٨ صادر عن وزير التربية)

ابرام الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية (تغير المناخ، التنوع البيولوجي، مكافحة التصحر).

اصدار قوانين المحميات الطبيعية

تعيين ٥ مدعيين عامين كمنسقين للقضايا البيئية في المحافظات

ادخال اموال الى لبنان من مساهمات دولية (مقابل كل ليرة مرصودة ليرتين من مساهمات دولية)

د. برج هتجيان

واقع المشاركة في لبنان ٢

القطاع الخاص

ازدياد لافت لعدد الاستشاريين البيئيين (١٢ في ٢٠٠١)

ازدياد لافت للمستشارين البيئيين الدوليين

اهتمام الصناعات بالحصول على تصنيف ISO14000

تحويل صناعات وزراعات محلية الى صناعات اخرى صديقة لطبقة الاوزون

القطاع الاهلي

ازدياد لافت لعدد الجمعيات البيئية والتنموية (١٢٣)

تشكيل لجنة بيئية في عدد من نقابات المهن الحرة (نقابة المحامين»، نقابة المهندسين، نقابة الاطباء)

اهتمام لافت للمواطنين في الامور البيئية

د. برج هتجيان

واقع المشاركة في لبنان ٣

القطاع الاعلامي

نقلة نوعية لافتة للاعلام البيئي:

انشاء صفحات بيئية في معظم الاعلام المقروء

تغطية شاملة للمواضيع البيئية لدى الاعلام المرئي

اصدار مجلات مختصة بالبيئة (مجلة البيئة والتنمية)

القطاع التربوي

اكثر من ٧ جامعات تخرج اخصائيين بيئيين

انتشاء الاندية البيئية في المدارس والمجتمعات الاهلية

د. برج هتجيان

ساهم واقع المشاركة بالنتيجة التالية:

حاز لبنان على التصنيف التالي من حيث التنمية البشرية:

المرتبة ٦٥ من اصل ١٦٢ دولة

المرتبة ١٧ من اصل ٧٨ دولة ذات دخل متوسط

المرتبة ٧ ما بين ٢٢ دولة عربية

Source: «Human Development Report 2001»- UNDP

د. برج هتجيان

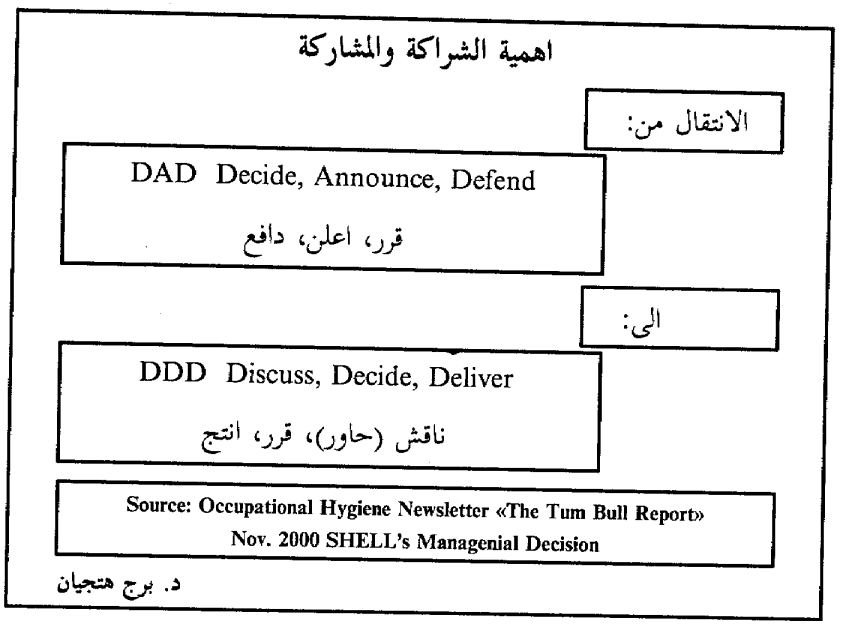

٦ ـ أوراق عمل الجلسة الثانية

ـ التقرير الوطني اللبناني (غير الحكومي) ـ المهندس مالك غندور

ـ العولمة وانعكاساتها على البيئة والتنمية ـ المهندسة ميرفت ابي خليل.

التجمع اللبناني لحماية البيئة

بالتعاون مع

مؤسسة فريدريش - إيبرث

وبالتنسيق مع

الشبكة العربية للبيئة والتنمية

ومجلس الأرض

التقرير الوطني اللبناني

للمنظمات غير الحكومية

تقييم مسار

التنمية المستدامة

عشر سنوات بعد الريو

RIO + 10

إعداد

مالك غندور - سوسن مهدي

تقييم مسار التنمية المستدامة
عشر سنوات بعد الريو 10 + RIO

مقدمة

إن الهدف من هذا التقييم هو مراجعة الحالة البيئية والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتقييم ما آلت إليه تنفيذ مقررات قمة الأرض تبعا للبنود الواردة في الروزنامة ٢١ والتي تتفق وطبيعة الواقع اللبناني.

نتائج مقررات مؤتمر التشاور العربي 5 + RIO خمس سنوات بعد قمة الأرض

خلال مؤتمر التشاور العربي للبيئة والتنمية الذي عقد في بيروت ١٩٩٦[1] صدر عن المؤتمرون من الدول العربية عدد من التوصيات التي تعنى بالشأن البيئي والاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي، وكانت التالية:

ـ مطالبة منظمة بازل بان تخطر الدول العربية (مؤسسات حكومية ومنظمات بيئية غير حكومية) بأي تحرك لنفايات خطرة حتى لا تتكرر تجربة لبنان.

ـ اشراك المنظمات الأهلية في الوفود الرسمية للمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية والاقليمية.

(١) اعده التجمع اللبناني لحماية البيئة بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت وبالتنسيق مع مجلس الارض.

Bonn

ـ الحد من الاستهلاك الجائر للموارد.

ـ مراعاة عدم قبول الهبات من الجهات المانحة، الا اذا كانت توفر للتنمية المستدامة.

ـ ضرورة مشاركة المرأة والشباب في مشاريع التنمية المستدامة من اول مراحل تصميم البرامج حتى تنفيذها.

ـ توفير المناخ الديمقراطي الملائم نحو التنمية المستدامة مع التركيز على توفير اسباب الأمن.

ـ العمل على تجريد المنطقة من اسلحة الدمار الشامل.

ـ مطالبة الجهات المانحة بالوفاء بالتزاماتها المعلنة في قمة الأرض.

ـ مشاركة الأنظمة الحكومية والجمعيات الأهلية والدولية في وضع برنامج عمل للقرن ٢١ (اجندة ٢١ للمنطقة العربية).

ـ حماية سواحل البحر المتوسط من محاولات دفن المواد والنفايات الخطرة والضارة، والتعاون الدولي باستخدام الأقمار الاصطناعية للكشف عن مدافن هذه النفايات والعمل على إزالتها.

ـ مطالبة الدول والجهات الدائنة بتحويل الديون المتراكمة على الدول العربية قصد استثمارها لإنجاز مشاريع هادفة في مجال التنمية المستدامة.

ـ حث الجامعة العربية على تخصيص جزء من انشطتها واعتماداتها المالية والبشرية لفائدة المنظمات غير الحكومية العربية لهدف المساهمة في تنفيذ الاجندة ٢١ والحفاظ على البيئة.

ـ الدعم المعنوي والمادي للمنظمات النسائية العربية لتمكينها من القيام بدورها في مجال التوعية والتربية والتحسيس البيئي لتنفيذ التنمية المستدامة.

- حث الدول العربية الغنية لاستثمار اموالها لإنجاز مشاريع تنموية اقتصادية في الدول العربية.

- العمل على تقوية الشبكة العربية للبيئة والتنمية وذلك من خلال إشراك اكبر عدد من الجمعيات والمنظمات القطرية الأهلية، ومطالبة الجامعة العربية بالمساهمة المادية والتدريب وقبولها بصفة مراقب في اجتماعاتها.

- المطالبة بإلزام الدول الكبرى التي تدفن نفاياتها السامة والخطرة في الدول النامية باسترجاع هذه النفايات وتدويرها او معالجتها في بلادها.

- الاسراع بتطبيق اتفاقيات قمة الأرض وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات في الدول النامية.

- انشاء مركز معلومات بيئي على مستوى الوطن العربي على ان يكون في كل قطر عربي فرع معزز للمعلومات البيئية وتقديم خصوصية كل قطر وتبادل المعلومات بين الاقطار والمركز الإم، وعلى المستوى الدولي من اجل تنمية بيئة مستدامة.

- العمل على تكوين الأطر والكوادر المؤهلة لدمج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية في مختلف البلدان العربية.

- تكرار المشاريع الرائدة في دولة عربية ما ونقلها مع الخبرات والتجارب والمعلومات إلى الدول العربية الاخرى.

- دراسة الموارد الطبيعية في كل الدول العربية ومحاولة إيجاد تنسيق بينها من اجل التكامل في الاستعمال الرشيد والحفاظ على الموارد الطبيعية الاستراتيجية الضرورية.

تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

توصيات التقرير اللبناني ١٩٩٦

تقدم التقرير الوطني الذي اعده التجمع اللبناني لحماية البيئة في تشرين الثاني من العام ١٩٩٦ بعدد من التوصيات العامة التي كان من شأنها ان تساعد في عملية التقييم بعد خمس سنوات على إعداده ورصد التقدم الحاصل في هذا الإطار. وجاءت التوصيات كالتالي:

- تحديد أوضح لدور وزارة البيئة ودور باقي الوزارات.

- استحداث طرق جديدة وواضحة للتعاون والتنسيق فيما بينها مثل المجلس الأعلى للبيئة، حيث يكون دور وزارة البيئة فيه هو التخطيط والمراقبة والإعلام عن كيفية تنفيذ المشاريع.

- تحديد واضح للسياسة البيئية وتنفيذها في في كل القطاعات كل حسب اختصاصه وخاصة عبر تقييم الأثر البيئي لمشاريعها قبل تنفيذه.

- تفعيل وتعديل القوانين البيئية مع التشديد على العقوبات المالية فيها.

- التركيز على انماء القدرات المؤسساتية للجمعيات غير الحكومية وتنشيط التعاون بينها وبين الوزارات.

- تحسين ادارة الموارد المالية في الوزارات المختلفة حسب الأولويات.

- التركيز على خلق تمويل محلي للمشاريع البيئية عبر اقناع القطاع الخاص بأهميته ومردوده.

- التركيز على التوعية البيئية بين المواطنين.

- الاهتمام بتأمين المعلومات المستجدة عن البيئة، ونشرها على صعيد المواطنين والجمعيات واجهزة الدولة كافة عبر انشاء بنك المعلومات البيئية.

- تخصص الجمعيات غير الحكومية بمواضيع محددة والتكامل والتنسيق فيما

بينها وذلك بهدف زيادة انتاجيتها.

- رفع التدخل السياسي وتغطيته للمخالفين والمضرين بالبيئة.

وبعد مرور خمس سنوات على هذا المؤتمر، أي من هذه التوصيات الاقليمية والوطنية نفذت، واين اصبح لبنان من على خارطة التنمية المستدامة؟

السياسة العامة والتنمية المستدامة في لبنان...

وفي لبنان، ومنذ انعقاد قمة ريو التي صادفت انطلاق الحكومة بسياستها الاقتصادية الاصلاحية، لا يزال الحديث عن اقتفاء اي اثر واضح لتطبيق سياسة تنموية مستدامة سواء عبر مشاريع إعادة الأعمار او من خلال برامج النمو الاقتصادي صعبا، وذلك في ظل غياب اي تشريعات قانونية مناسبة وانعدام تطبيق التدابير التنظيمية الملائمة، على الرغم من تعاقب الحكومات والتحول بالتالي في السياسات البيئية او الاقتصادية او التشريعية، فلا سياسة بيئية تنموية تم تحضيرها وإلزام الوزارات والمؤسسات المختلفة بتطبيقها، ولا قانون البيئة الذي مضى على تحضيره اكثر من ثلاث سنوات اقر، ولا الاستراتيجية البيئية التي مرت على مجلس الوزراء اقرت. بل تبقى الحلول آنية تتعرض لخطر التغير والتبدل في كل لحظة. فكيف تبدلت سياسة لبنان العامة منذ العام ١٩٩٢؟

منذ العام ١٩٩٢، اي بعد انتهاء الحرب الأهلية، وهدف الحكومة اللبنانية الرئيسي هو في ترميم قطاع الخدمات العامة وتحفيز الحركة الاقتصادية. فاطلق مجلس الإنماء والأعمار البرنامج الوطني للطوارئ وإعادة الإعمار National Emergency and Reconstruction Programme بقيمة اجمالية وقدرها ٢,٢٥ مليون دولار اميركي بأهداف رئيسية تمثلت ي تسهيل الأوضاع الحياتية للمواطنين، والسماح بتشغيل سليم للقطاع الخاص بغية رفع وتيرة الحركة الاقتصادية. وقد حدد البرنامج الأصلي بالمشاريع ذات الأولوية كاعادة تأهيل

قطاعي الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. بعد ذلك، عملت الحكومة على تمديد المشروع بحيث اصبح يشمل مرحلتي استرداد الكلفة وإرساء التنمية المستدامة عبر برنامج آفاق ٢٠٠٠ Horizon 2000 والذي قدرت كلفته حوالي ١٨ بليون دولار اميركي من الاستثمار العام وذلك لغاية العام ٢٠٠٧. وتطرقت المرحلة الأولى من آفاق ٢٠٠٠ إلى إعادة توفير التغذية بالتيار الكهربائي بشكل متواصل وتحسين في شبكة الاتصالات واعادة تأهيل شبكة الطرقات بالاضافة الى جمع النفايات الصلبة ضمن نطاق بيروت الكبرى. وتوجهت المرحلة الثانية من البرنامج نحو تأهيل البنى التحتية من تربية وصحة وتوفير لمياه الشفة ومعالجة المياه المبتذلة والنفايات الصلبة. كما تحول نحو اعادة تأهيل وبناء المرافق التربوية ومعامل الطاقة الحرارية ومطار بيروت الدولي وبعض شبكات الطرق الاكثر تدهوراً. غير انه وللأسف تدنت في هذه المرحلة قيمة النفقات المتعلقة بالشؤون البيئية من ١٠ ملايين دولار خلال البرنامج الوطني للطوارئ واعادة الاعمار الى ٣,٥ مليون دولار خلال برنامج آفاق ٢٠٠٠، اي بانخفاض من ١,٨٪ الى ٠,٣٪ من مجمل نفقات البرنامج. وقد عزى هذا الانخفاض إلى اعتبار عدد من المشاريع الاعمارية ذات فائدة على البيئة بالاضافة إلى مشاريع النفايات الصلبة والمياه المبتذلة.

وفي العام ١٩٩٩، تطرقت الحكومة إلى معالجة القضايا الاقتصادية باعتبار ان مرحلة اعادة الاعمار ترافقت مع دين عام كبير ونظام ضرائبي غير فعال. فتم تحضير خطة ضرائبية خمسية Five Year Fiscal Plan هدفت إلى رفع قدرة الوضع الاقتصادي على المستوى الوطني. ومن ثم استبدل مجلس الإنماء والأعمار برنامج آفاق ٢٠٠٠ بالخطة الخمسية للتنمية Five Year Development Plan (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) لمرافقة الخطة الخمسية الاقتصادية بغية تقوية وبناء النمو الاقتصادي الوطني وتحسين الظروف المعيشية في البلاد. ويحدد هذا البرنامج تدابير سياسية لاعتمادها من قبل الحكومة والقطاع الخاص على السواء بغية الترويج لنظام تجاري مفتوح ومتعدد

الأطراف. وتمثلت اهداف الخطة الرئيسية بـ: (١) معالجة الشؤون الاجتماعية، (٢) التوصل إلى تحقيق نمو متوازن عبر التركيز على المناطق الأقل نمواً، (٣) تحسين القطاعات الانتاجية وخصوصاً الصناعة والتجارة، و(٤) الالتزام بإنهاء المشاريع القائمة حالياً.

وبشكل خاص يهدف برنامج الخطة الخمسية للتنمية إلى:

- صياغة خطة عمل لتحسين البيئة التنافسية للصناعيين اللبنانيين وتحديد رؤيا لنمو مستقبلي للاقتصاد اللبناني.

- وضع الاولويات للنفقات المتعلقة بالمشاريع العامة من اجل تأمين ما يلزم من المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ضمن مستويات الانفاق العام المسموح به.

- بناء إطار تنافسي اكثر صلابة للصناعيين اللبنانيين والافراد العاملين في القطاع الاقتصادي.

والملفت في هذه الخطة انه تمت الاستعانة بمؤشرات عامة عند اعداد برنامج الخطة الخمسية للتنمية من اجل تحديد المستوى الحالي لتوفير المرافق العامة في مختلف المناطق اللبنانية. وقد اظهرت هذه المؤشرات بان لبنان تحت المعايير العالمية المسموح بها في القطاعات التالية: المياه، المياه المبتذلة، شبكة الطرقات، البيئة ومعهالجة النفايات الصلبة، بينما وصلت قطاعات اخرى كالتربية والكهرباء والاتصالات والمسكن إلى نسب مقبولة نسبياً.

تجدر الإشارة إلى ان قيمة برنامج الخطة الخمسية للتنمية الإجمالية هي ٥,٩١١,٧٢٢,٠٠٠ دولار اميركي (بالاضافة إلى النفايات الصلبة: ٩٩,٦٩٣,٠٠٠ دولار اميركي والمياه المبتذلة: ١,١٣٩,٢٥٠,٠٠٠ دولار اميركي).

برنامج المساعدات في لبنان

تبلغ قيمة مساعدات البرنامج الاستثمارية حوالي ١,١٢٢,٩ مليون دولار اميركي، يستفيد منها بشكل اساسي قطاع الصحة (١٩٪)، تنمية الموارد البشرية (١٨٪)، التنمية الاجتماعية (١٨٪ ومعظمها مخصص للقطاع الصحي ومياه الشفة)، الطاقة (١٧٪) والنقل (١٥٪). ويمثل مجمل التعاون التقني حوالي ٣١٪ من مجمل نفقات المساعدة الخارجية والتي لم تتغير منذ العام ١٩٩٩، وتبقى مساهمة هذا القسم فيما يتعلق بالاستثمار خجولاً لا يتعدى ٦ مليون دولار اميركي، معظمها على شكل هبات. اما القطاع الأكثر استفادة في هذا الإطار فيأتي ضمن تنمية الموارد البشرية (٣٩٪).

اما التعاون التقني المستقل فقد ازداد ١,٥٪ إلى ٥٢ مليون دولار اميركي عام ١٩٩٩، معظمها اتى على شكل هبات. وقد تركز التعاون التقني المستقل في تنمية الموارد البشرية (٣٤٪)، والتنمية الإدارية (١٤٪) والتنمية الاجتماعية (١٧٪) والصحة (١٠٪).

ابرز مصادر تمويل التعاون التقني في العام ١٩٩٩ فهي فرنسا (٩,٢ مليون دولار)، منظمة الأمم المتحدة (٨,٨ مليون دولار)، الاتحاد الأوروبي (٦,٤ مليون دولار) والولايات المتحدة الأميركية (٥,٩ مليون دولار).

المصدر: *Development Cooperation Report-Lebanon 2000-UNDP.*

ومع حلول الحكومة الجديدة (في العام ٢٠٠٠) كانت إحدى المبادرات الهامة هي إلغاء الجمارك وتحريك العجلة الاقتصادية من سياحة واستثمارات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. كما بدأت المشاورات الرسمية لانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وفي ظل هذه المتغيرات في السياسات الاقتصادية، كان المستوى المعيشي في تدن مستمر للبعض وفي ركود للبعض الآخر مما دفع بالعديد من القدرة الشبابية العاملة إلى الهجرة بشكل رئيسي إلى كندا والولايات المتحدة الأميركية واستراليا وبعض الدول الأوروبية.

في نهاية العام ١٩٩٩، أعادت الحكومة تفعيل عمل مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان *IDAL* وفي بداية العام ٢٠٠٠، افسحت المؤسسة المجال امام المستثمرين الاجانب بما قيمته حوالي ٥٠٠ مليون دولار (اي ما يقارب ٣٠٠٠ فرصة عمل) وذلك عبر تذليل العقبات الإدارية من خلال تنفيذ خدمة *One Stop Shop* مما يسهل طلبات مشاريع الاستثمار التي يقدمها المستثمرون الأجانب منذ تقديم الطلب ولغاية اخذ الترخيص.

اخيراً وليس اخراً، وفي ٢٥ ايار ٢٠٠٠ كان انسحاب العدو الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية الجنوبية. فكان لا بد من إضافة هذا الجزء من الوطن إلى خارطته الاقتصادية والتنبه إلى الحفاظ على هذا الجزء من أي ممارسات عشوائية قد تساهم في تدمير ثرواته الطبيعية. غير ان الكسارات والإعمار العشوائي كانا الأبرز.

الوضع البيئي في لبنان

لا يزال الوضع البيئي على حاله من تردي وتقهقر نتيجة غياب السياسات البيئية العامة وضعف التنسيق والتواصل بين المؤسسات الحكومية المعنية بالملفات البيئية المختلفة وضياع مرجعية ايجاد الحلول وآليات التدخل في اونة كثيرة. فالضغط على الموارد الطبيعية من توسع عمراني غير خاضع الادنى انواع التخطيط المتكامل سواء في الاراضي الزراعية او المساحات الحرجية، والقطع الجائر وافتعال الحرائق لتصنيع الفحم وانجراف التربة بسبب الانتشار العشوائي للمقالع والكسارات واستخدام المفرط للمبيدات الزراعية والاستخراج المياع الجوفية الى درجة تداخلت معها في مناطق ساحلية عديدة مياه البحر وتلوث الهواء الناتج بشكل كبير عن قطاع النقل وغيرها من القضايا تواجه المواطن اللبناني بشكل يومي من دون ان يأتي على إيجاد حل جذري لها بل يستعان بحلول آنية. وفي هذا التقرير لن نتطرق الى جميع هذه المشاكل وكيف تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، بل سوف نلقي الضوء على بعض من اهم المشاكل الحالية التي تعتبر قضايا اساسية في سياق عملية تطور التنمية المستدامة.

الازدحام السكاني

بالاستناد إلى حالة البيئة في لبنان (١٩٩٥) تعتبر كثافة السكان في لبنان من الأعلى في العالم (نحو ٣٥٠ نسمة/ كلم المربع مقارنة مع ٣٠ نسمة/كلم^2 في الولايات المتحدة الاميركية و٦٠ في مصر و١٢٠ في الصين). وبناء لأرقام وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ١٩٩٦، فإن عدد سكان لبنان (المقيمين وليس المهاجرين) هو ٣١١١٨٢٨ نسمة[1]. وقد اظهر مسح قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية بين العام ١٩٩٤ و١٩٩٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكان شمل سبعين الف شخص ان لبنان لا يعاني من نمو سكاني خطير او من نسبة وفيات او امية عالية، بل اشار إلى اكتظاظ سكاني مرتفع على طول الساحل اللبناني وخصوصاً في بيروت الكبرى مما يزيد من نسبة الفقر في هذه المناطق ويؤثر بطريقة سلبية على البيئة كالاستعمال المفرط للأراضي ومواردها وتلوث كل من الهواء والماء والتربة. كما اشار المسح إلى ان هناك ٩ من اصل ١٠ اشخاص شملهم المسح يعيشون في المدن وذلك مقارنة مع نسبة ٦٠٪ في العام ١٩٧٠. وتتعدى الكثافة السكانية في بعض احياء بيروت ٢٥,٠٠٠ شخص في الكلم المربع الواحد. وعلى سبيل المثال تصل نسبة الفراغ/ الفرد في بيروت إلى ٠,٣٥ متر مربع فقط بما في ذلك حرج الصنوبر، بينما في لندن مثلاً يصل المعدل إلى ١٠ كلم مربع للفرد الواحد، وهذا بحد ذاته مؤشر سلبي على انعدام شبه كلي للمساحات الخضراء في بيروت بشكل اساسي، باستثناء منطقة الوسط التجاري.

يذكر انه في بداية العام ١٩٩٦، بين الإحصاء ان محافظة بيروت تتضمن ما يقارب ١٨٨١٠ مبنى يطل على الطريق منها ٤٦٪ مخصصة للاستعمال المزدوج

(١) تتوزع في المحافظات الستة التالية: بيروت، ٤٠٧٤٠٣ نسمة (١٣,١٪)، جبل لبنان، ١١٤٥٤٥٨ نسمة (٣٦,٨٪)، البقاع، ٣٩٩٨٩٠ نسمة (١٢,٩٪)، لبنان الشمالي، ٦٧٠٦٠٩ نسمة (٢١,٦٪)، لبنان الجنوبي، ٢٨٣٠٥٦ نسمة (٩,١٪)، النبطية، ٢٩٥٤١١ نسمة (٦,٦٪).

و٤٥٪ للسكن و٧٪ غير صالحة. وهناك ١٥٩٤٣٨ شقة مخصص اكثر من ٧٣٪ للسكن وحوالي ٢٤٦٦٠ مؤسسة عاملة يستثمر اكثر من ٩٧٪ منها في القطاع التجاري[١].

بعض التوصيات للتخفيف من آثار الازدحام السكاني السلبية على الصحة والبيئة:

- التعريف بمفاهيم المدينة النظيفة والخضراء، وذلك من خلال إرساء الوعي العام حول الظروف المحيطة بالأفراد وإدراكهم للمشكلات المحيطة بهم، وآثارهم على الصحة وكيفية التعامل معها.

- الحث على المشاركة والتوعية حول شروط السكن الصحي وتعزيز مشاركة المواطنين في التخطيط لمجتمعهم.

قطاع المياه في لبنان

تتعرض المياه اللبنانية بشكل عام والمياه الجوفية بشكل خاص إلى استغلال عشوائي في ظل غياب تطبيق القوانين والأنظمة الرادعة، من خلال انتشار حفر الآلاف من الآبار على طول الخط الساحلي ضمن دائرة لا تتجاوز مساحتها كلم^2 حيث ارتفع عدد الآبار من ٩٢٠ بئر في العام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٠٠٠ بئر في اواخر التسعينات، اي بمعدل ١٠ آبار في الكلم^2 الواحد[٢]. ويبلغ عدد الآبار المحفورة بين طرابلس واطراف سهل عكار ١٥٠٠ بدل تقريباً، وحوالي ٢٢٠٠ بئر تقريباً بين القاع وبحيرة القرعون[٣].

(١) المرجع: مركز الدراسات والابحاث حول الشرق الاوسط المعاصر CERMOC، ١٩٩٩.

(٢) المرجع اجتماع فريق خبراء بشأن اعادة تأهيل المياه الجوفية وتأثيرها على حماية الموارد المائية وترشيد استهلاكها - ورقة د. حسين رمال - تشرين الثاني ٢٠٠٠ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٣) نفس مصادر المرجع اعلاه.

توزع حاجات المياه، والنمو السكاني والمناطق المروية
خلال السنوات ٢٠٠١، ٢٠١٠ و٢٠٢٠

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٣٠
الحاجات المنزلية(ملم^3)	١٢٥	٥٩٢	٨٩٤
الحاجات الصناعية (ملم^3)	٣٦٢	١٨٥	٢٥٠
الحاجات الزراعية	١٩٥٨	٢٤٠٤	٢٩٧٣
الفعالية العامة (٥٠٪) (ملم^3)	٢٢٤٥	٣١٨١	٤١١٧
السكان (المليون نسمة)	٤,٥	٥,٨	٧,٢
الأراضي المروية (الهكتار)	١١٠	١٣٥	١٦٧
المرجع: د. موسى نعمة، ٢٠٠٠			

وقد نتج عن هذه الممارسات العشوائية تفشي ظاهرة الملوحة نتيجة تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية. كما زاد من تفاقم هذه الازمة عدد من القضايا الأخرى ابرزها:

- تلوث المياه الساحلية والمياه الجوفية والسطحية بمياه الصرف الصحي للمدن الكبرى والتجمعات السكنية.

- تلوث المياه الساحلية والمياه الجوفية والمياه السطحية نتيجة التواجد العشوائي للنفايات الصلبة في خراج البلديات واودية الأنهر والمجاري المائية.

- الاستخدام المفرط وغير الرشيد للمبيدات الزراعية والاسمدة الكيماوية والمواد الكيماوية المختلفة في المصانع المختلفة والسهول الزراعية والمسالخ والدباغات.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى انه يوجد ما يقارب ٢٣ نبع من اصل

٣٤ في المنطقة الساحلية على ارتفاع ٣٠٠ متر وهي تعتبر ملوثة بكائنات البرازية. والأسباب الرئيسية لهذا التلوث ايضاً ناتج عن التخلص العشوائي من المياه المبتذلة في جوف الارض وتسربها من الحفر الصحية مباشرة في الطبقات المائية الصخرية، عدا عن وصول الانسان والحيوان بسهولة نحو المصادر المائية. وتشكل الينابيع والآبار الملوثة حوالي ٨٥٪ من مجموع مياه العذبة الصالحة للشرب في المنطقة الساحلية (٣٨٢,٩٠٠) متر مكعب في اليوم مقارنة مع ما هو مجمل يعادل ٤٥٢,٢١٠ متر مكعب في اليوم).

إضافة إلى ما تقدم، تعتبر المصانع المنتشرة عشوائياً على الساحل اللبناني من المصادر الرئيسية لتلوث المياه نظراً لغياب اي معالجة للمياه المبتذلة الصناعية. ومع غياب ارقام دقيقة عن مستويات التلوث الصناعي فإن هذا التلوث قد يصل إلى مستويات حرجة في بعض المناطق، على سبيل المثال:

١ ـ منطقة شكا وانسياب الأسبيستوس في مياه البحر نتيجة معمل الاسمنت.

٢ ـ سلعاتا ومخلفات الفوسفات من معمل الكيماويات.

٣ ـ زوق مصبح ـ زوق مكايل (التبييض، الباغة، وغيرها).

٤ ـ المنطقة الصناعية في الدورة (تخزين الفيول، الدباغات، الخ).

٥ ـ المناطق الصناعية في الشويفات، عين عنوب، وبشامون وتمر مخلفاتها الصناعية عبر نهر الغدير نحو البحر.

٦ ـ شاطئ الغازية ونهر سينيق (الدباغات ومعامل الصابون)[1].

والظاهر ان حالة المياه عموماً تتجه نحو الأسوأ نظراً لتفاقم مشكلة التلوث وعدم المراقبة اللازمة لحرم الانهار والينابيع، وهذا ما يظهر جلياً في وسائل الإعلام المختلفة التي تتناول تفشي الأمراض المعوية والتسمم بشكل شبه يومي تقريباً.

(١) المرجع: تقرير تقييم المنطقة الساحلية في لبنان، ١٩٩٧، ECODIT

بعض التوصيات العامة حول حماية الثروة المائية في لبنان:

١ ـ تطبيق احكام وبنود المرسوم رقم ١٤٤٣٨ تاريخ ١٩٧٠/٥/٢ وتعديلاته وخاصة ما يعود منها لشروط الترخيص مهما كان عمق الآبار او طاقة تصريفها.

٢ ـ التشديد على إقامة محطات تكرير للمياه المبتذلة.

٣ ـ إلزام البلديات ببناء شبكة مجارير صحية مزودة في نهايتها بمحطات تكرير ومنع طمر النفايات في محيط القرى.

٤ ـ الزام المصانع والمعامل بان تكون مجهزة بمحطات تكرير لمعالجة المياه الشديدة التلوث الناتجة عن عمليات التحويل.

٥ ـ مراقبة استخدام الأدوية الزراعية والمبيدات والأسمدة في الإنتاج الزراعي وضرورة تكثيف الإرشاد الزراعي للحؤول دون تلوث المياه الجوفية والتربة.

٦ ـ عدم الترخيص للأبنية الجديدة في القرى إلا اذا كانت مجهزة بجور صحية تعتمد الأصول الفنية في بنائها.

حالة الهواء في لبنان:

من دون إغفال مصادر تلوث الهواء المختلفة من مصانع ومعامل طاقة ومولدات كهربائية، يعد قطاع البري ولا شك المصدر الأبرز لانبعاث الغازات الملوثة على تنوعها في لبنان، وهو يعاني من مشاكل عديدة تتمثل بالعمر الوسطي الكبير نسبياً للسيارات (تبين أن نحو ٧٠٪ من السيارات العاملة في لبنان يزيد عمرها الوسطي على العشر سنوات وأن الاغلبية الساحقة من هذه السيارات تفتقر إلى الصيانة الدورية اللازمة)[1] والعدد الكبير لوسائل النقل السياحية الخاصة نسبة إلى عدد السكان. ومما زاد في حدة الأزمة عدم ترافق هذا الازدياد في اعداد السيارات مع عملية تطوير وتوسيع للبنى التحتية للنقل من جهة والفوضى العامة التي تطبع هذا القطاع من جهة اخرى مما يؤدي بشكل مستمر إلى نشوء ازمة سير خانقة تشهدها الطرقات داخل المدن الكبرى في ساعات الذروة خصوصاً.

(١) المرجع: تقرير عن جلسات حول تلوث الهواء في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، آب ٢٠٠٠.

إن كل ١٠ ميكرون ـ غرام/ متر مكعب زيادة في تركزات الجزيئات في بيروت يؤدي الى:

١ ـ زيادة ٨٠ حالة وفاة سابقة لأوانها.

٢ ـ ٣٠٠٠ حالة دخول الى المستشفى.

٣ ـ ٢٨٠٠ زيادة الى اقسام الطوارئ.

٤ ـ ١٤٠٠٠ يوم تمنع فيه اي حال من النشاطات (نتيجة دخول المستشفى).

وهذا الامر يمكن ترجمة كلفته بحيث تصل الى ١٠ مليون دولار.

ومع تركز يصل الى ٢٠٠ ميكرون غرام في المتر المكعب للجزيئات في بيروت تصبح الآثار الاجتماعية والاقتصادية ذات مدلول خطر بحيث يمكن تقديره بحوالي ١٣٠ مليون دولار.

المرجع: تقرير عن جلسات حول تلوث الهواء في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، آب ٢٠٠٠

ويأتي السبب الرئيسي في تلوث الهواء نتيجة التشريعات المتتالية التي أدت الى ازدياد ملحوظ في عدد السيارات السياحية العمومية حيث ارتفع عددها من ١٠٦٥٠ سيارة في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣٣٣٠٠ في العام ١٩٩٨. تم تشغيل حوالي ٢٤٠٠ اوتوبيس للقطاع الخاص كلها عاملة على المازوت، وحوالي ٤٠٠٠ ميني باص عمومي كلها عاملة على المازوت ايضاً، بالإضافة الى ما يزيد عن ٨٠٠,٠٠٠ سيارة سياحية خصوصية معظمها يعمل على البنزين بالرصاص. من جهة اخرى، فان واقع عدم التكافؤ التنافسي في سوق النقل العمومي بين السيارات السيارات والميني باص، ادى مؤخراً الى تحول عدد كبير منها الى العمل على المازوت وبلغ ما يقارب ١٨٠٠٠ سيارة سياحية عمومية. وقد صدر مؤخراً قانون يحدد المهل لتحويل السيارات السياحية العاملة على المازوت.

- ✓ تعد منطقة بيروت الكبرى من أكثر المناطق معاناة من اثر ازدحام السير وبالتالي تلوث الهواء. ويعد تلوث الهواء الذي يسببه قطاع النقل مرتفع جداً في معظم المدن اللبنانية اكثر منه في الدول الاخرى نظراً لوجود الابنية التي يسكن بها اللبنانيون على جانبي الشارع مما يؤدي إلى انبعاث تركزات عالية وانعدام التهوئة الطبيعية الكافية.
- ✓ تقدر نسبة الوفيات في لبنان بحوالي ٨,٢ وفاة/ الف شخص بالسنة (إدارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦). اما النسبة المرضية فيقدر انه يدخل الى المستشفيات اللبنانية ما مجموعة ٤٥٥٠٠٠ شخص، حوالي ١٥٠,٠٠٠ حالة موجودة في مستشفيات بيروت. وتقدر نسبة المرضى بامراض تنفسية وقلبية بحوالي ١٥٪. ويعد عدد المرضى المصابين نتيجة ملوثات الهواء ب ٢,٠٠٠ حالة.

المرجع: تقرير عن جلسات حول تلوث الهواء في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، آب ٢٠٠٠

تقدر نسبة الرصاص الموجودة حالياً في الوقود حسب المواصفات اللبنانية (وزارة النفط) حوالي ٠,٤ ملليتر/ ليتر في الوقود ٩٢ اوكتان اي ٠,٦٦ غرام/ ليتر، و٠,٢٥ ملليتر/ ليتر في الوقود ٩٨ اوكتان اي ٠,٤١٥ غرام في الليتر الواحد. وقد بلغت نسبة استعمال الوقود الخالي من الرصاص المستهلك في لبنان عام ١٩٩٦ ما لا يزيد عن ٨٪ من مجمل الوقود المستهلك وتتزايد هذه النسبة ببطء شديد، اي انها لم ترد عن ١٠ ـ ١٢٪ في العام ١٩٩٨. وبحسب مصادر وزارة البيئة، فإن محطات البنزين تتهرب من الوقود الخالي من الرصاص نظراً لشروط تخزينه التي تتطلب خزانات جديدة لا يستعد اصحاب المحطات لكلفتها الا في حال زاد الطلب على الوقود الخالي من الرصاص[1].

احد المشاريع التي قامت بها وزارة البيئة اتى ضمن برنامج البحر المتوسط للمساعدات التقنية البيئية METAP وهو انجاز المرحلة الأولى من دراسة «التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتلوث الهواء الناتج عن حركة السير في منطقة بيروت

(١) وزارة البيئة ـ مصلحة الوقاية من المؤثرات التكنولوجية.

الكبرى» (كانون الثاني - ١٩٩٩). وقد صدر عن الدراسة توصيات اعتبرت كخيارات سياسية لا بد من الاستعانة لحل مشكلة تلوث الهواء الناتج عن حركة السير. وجاءت التوصيات كالتالي:

اولاً، الخيارات السياسية التقنية:

- وضع مقاييس لانبعاثات السيارات الجديدة، وقد اعتمد هذا الخيار على مشروع قانون حماية البيئة (المادة ٣٥ الفقرة الاولى)، وهي مقاييس يمكن ان تؤخذ من البلدان المصنعة للسيارات مع فرض قيود على استيراد السيارات التي لا تتوافر فيها مقاييس الانبعاثات المحددة.

- وضع وتطبيق المقاييس المتعلقة بنوعية الهواء عبر اصدار وتطبيق المقاييس الوطنية المتعلقة بنوعية الهواء كما نص عليها مشروع قانون حماية البيئة.

- فرض الآلات المتعلقة بمراقبة الانبعاثات، وذلك عبر التأكد من وجود المحول الحفزي Catalytic converter الموجود داخل السيارات الجديدة، او فرض تركيب مثل هذه الآلات على السيارات المستعملة.

- تحسين وضع للطرقات وصيانتها.

- تحسين نوعية الوقود، خاصة وان السياسة العالمية تتجه نحو الاستبدال التدريجي للوقود المحتوي على الرصاص. وهنا يمكن للحكومة اللبنانية الاستعانة بخيارين وهما (١) التقليل من نسبة الرصاص في الوقود المحتوي على الرصاص بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من الاستهلاك العام وذلم ضمن روزنامة عمل لمدة خمس سنوات، او (٢) تشجيع استعمال الوقود الخالي من الرصاص.

ثانياً، الخيارات السياسية الادارية:

- تشجيع وسائل النقل العام وتفعيلها.

- توقيف خدمات التاكسي - سرفيس

- اعادة تأهيل البرامج الحالية للمراقبة والصيانة

- اتخاذ التدابير الادارية الملائمة في تنظيم السير مثل إعادة تأهيل الإشارات الضوئية ومخالفات الوقوف في المدن الداخلية.

- تخفيض العمل الأسبوعي من ستة ايام إلى خمسة كخطوة للتخفيف من ازدحام السير.

إدارة النفايات الصَلبة:

لا تزال إدارة النفايات الصلبة مجتزأة التنفيذ نظراً لغياب عمليتي التسبيخ وإعادة التصنيع من دورة إدارة النفايات الكاملة. وينتج لبنان حوالي ١,٣ مليون طن من النفايات المنزلية الصلبة سنوياً وأكثر من ٥٠٪ منها يتم جمعها من مدينة بيروت الكبرى وحدها.

نظراً إلى ان تنفيذ مشاريع إدارة النفايات الصلبة تفوق قدرة البلديات من النواحي المالية والتقنية والإدارية فقد كلفت الحكومة اللبنانية مجلس الإنماء والأعمار بمساعدة البلديات على تنفيد مشاريع معالجة النفايات الصلبة في كل المناطق اللبنانية عبر معالجة النفايات بتقنية الطمر الصحي المراقب في مرحلة اولى، يتم بعدها في مرحلة ثانية تحسين الخطة بادخال عمليات فرز النفايات وتخميرها. وفي الاطار نفسه، كلف مجلس الإنماء والاعمار بمتابعة تنفيذ خطة القرض الذي اجيز للحكومة بموجب القانون رقم ٩٦/٥٠١ ابرام الاتفاقية العائدة له والموقعة بين الدولة اللبنانية والبنك الدولي حول تحسين إدارة النفايات الصلبة في لبنان. وقد بلغت قيمة القرض الاساسي ٥٥ مليون دولار اميركي وذلك لتمويل المرحلة الاولى من خطة إدارة النفايات الصلبة. ومن بين أهداف المشروع (١) إنهاء التخلص غير الصحي من النفايات الصلبة، (٢) تحسين وسائل جمع النفايات والتخلص منها، (٣) تحسين استرداد تكاليف جمع النفايات الصلبة، (٤) تحديث الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات المرتبطة بقطاع ادارة معالجة النفايات الصلبة، (٥) زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة

شؤون النفايات الصلبة، و(٦) تعزيز قدرات مجلس الإنماء والاعمار ووزارة الداخلية والبلديات بالاضافة الى البلديات المشاركة في مجال ادارة شؤون النفايات الصلبة. كما يتضمن المشروع بنداً يتعلق بإعداد خطة إدارة المنطقة الساحلية اللبنانية.

وتتابع حالياً في إطار هذا الملف تشغيل مطمر زحلة الذي سوف يمول لمدة سنتين من تشغيله من قبل البنك الدولي بكلفة تبلغ ٢,٥ مليون دولار اميركي على ان يصار خلال هاتين السنتين تحديد الإطار المالي والإداري الذي يخول بلدية زحلة إدارة المطمر.

كما وافقت البلديات او اتحادات البلديات التالية على انشاء مطمر صحي في نطاقها وهي اتحاد بلديات جبيل واتحاد بلديات الفيحاء واتحاد بلديات السهل وبلدية صريفا. اما بالنسبة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل وبعد ان تم دراسة وتلزيم مطمر بعلبك خلال سنة ١٩٩٨، فقد الغي المشروع بطلب من البلدية ويتابع مجلس الانماء والاعمار حالياً اتصالاته مع المعنيين والبلديات في المنطقة لانشاء موقع لمعالجة النفايات في نطاقها[١].

إدارة المنطقة الساحلية:

تعتبر المنطقة الساحلية من المناطق الحيوية الرئيسية اذ تحوي اهم الحركات الاقتصادية من صناعية وسياحية (٧٣٪ من الدخل الاقتصادي الوطني) والتجمعات السكانية في لبنان. وتغطي المنطقة الساحلية ما يعادل ١٦٢,٠٠٠ هكتار (او ١٦٪ من الاراضي اللبنانية) يعيش فيها حوالي ٦٧٪ من عدد سكان لبنان الإجمالي (٢,٥١٠,٠٠٠ نسمة) وبكثافة متوسطية تبلغ ١,٥٤٩ شخص في الكيلومتر المربع (مقارنة مع المعدل السكاني الوطني وهو ٣٦٤ نسمة في الكيلومتر الواحد). كما

(١) المرجع: كلمة مندوب مجلس الانماء والاعمار خلال ورشة عمل بيئية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٦ في بعلبك.

يأوي الشاطئ اربع مرافئ تجارية واكثر من ١٥ مرفأ صيد والعديد من انابيب النفط وثلاث معامل حرارية عدا عن المصانع المختلفة. يتميز الشاطئ بكثرة المواقع التراثية والاثرية والثقافية والمناظر الطبيعية ومصادر الشرب الرئيسية. وتقدم شواطئه ووديانه ملاذاً للفارين من الاكتظاظ المدني.

غير ان هذه الأنشطة نفسها تساهم بشكل كبير في تدهور البيئة ونوعية الحياة على طول خط المنطقة الساحلية، اذ تعاني وبالتحديد من توسع مديني عشوائي وخصوصاً على جوانب الطرقات الرئيسية وعلى حساب الأراضي الزراعية والمواقع الطبيعية. كما ازدادت نسبة خصخصة الأملاك العامة وتقلصت امكانية ولوج العموم إلى الاملاك البحرية العامة. اضف الى ذلك الرمي العشوائي للنفايات الصلبة في المكبات المفتوحة (صيدا، طرابلس، عكار، الخ.) وانعدام وجود خطة متكاملة لحماية الموارد المائية وارتفاع نسبة تلوث الهواء نتيجة ازدحام السير الخانق ومعامل الطاقة والمصانع، وغيرها من الامور التي تدعو الى التنبه في كيفية استثمار ما تبقى من الموارد الساحلية القيمة.

كما يساهم القطاع الصناعي بالتسبب بمشاكل رئيسية جمة للمنطقة الساحلية تتشكل بانتشارها العشوائي على طول الساحل (يوجد حوالي ٢٠,٠٠٠ وحدة في المنطقة الساحلية اي ما يعادل ٨٥٪ من مجمل الوحدات الصناعية على المستوى الوطني) مما يؤدي المنظر الطبيعي العام والقطاع السياحي بشكل خاص، كما تنساب مخلفاتها في المياه الجوفية والبحرية وتلوث الهواء.

وتعاني الغابات الساحلية من انخفاض حاد في مساحاتها بسبب الرعي الجائر وتصنيع الفحم والتوسع العمراني المتزايد في المنطقة الساحلية. وقد تقلصت اماكن تواجد اشجار الخروب الطبيعية الى منطقتين رئيسيتين نذكر منها منحدرات رأس الشقعة في شمال البترون واقليم الخروب الى جنوبي الدامور. اما غابات الصنوبر الساحلية فلم يعد يوجد منها ما يذكر بسبب التوسع العمراني والبنى التحتية. يبقى ان

الغابات الطبيعية بقيت محفوظة في المواقع التي يصعب الوصول اليها كمنحدرات نهر الفيدار وابراهيم والأولي والدامور. وهنا لا بد من ذكر انه اعلنت عدة مناطق كمحميات طبيعية بقانون او قرار على المنطقة الساحلية، نذكر منها:

١ ـ جزر النخيل في طرابلس

٢ ـ المحمية البحرية في البترون

٣ ـ المحمية البحرية في جفتلك رأس العين (صور).

٤ ـ المحمية البحرية لرأس سدين البحر (جنوب صور).

٥ ـ محمية شاطئ صور.

كما هناك العديد من المناطق التي تحتاج الى حماية على طول الشريط الساحلي، وهي:

١ ـ مصب النهر الكبير.

٢ ـ رأس الناطور (شمال انفه) التي تحوي الملاحات التقليدية.

٣ ـ رأس الشقعة (حامات).

٤ ـ وادي نهر ابراهيم

٥ ـ وادي نهر الكلب

٦ ـ وادي نهر الدامور

٧ ـ رأس الناقورة.

وتشير الصور الجوية التابعة لعام ١٩٩٥ الى انه تحتل المسابح الخاصة حوالي ٥٪ من الشريط الساحلي الممتد بين خليج جونيه ومطار بيروت الدولي. اما عن البناء غير الشرعي فقد قدرت النسبة في لبنان الشمالي ب ١٥ كلم و١,٦٪ في لبنان الجنوبي. اضف الى ذلك التقطعات الساحلية التي تستثمر في مرافئ صيد السمك المسابح الشعبية

التي تقع إدارتها تحت مسئوليات وزارة السياحة (القانون رقم ٢١، ٦٦/٢٩/٣ والقرار رقم ١٥٥٩٨ تاريخ ٧٠/٢١/٩) محدودة العدد، اذ يوجد ٦ مسابح شعبية على طول الشاطئ في طرابلس وخلدة والغازية ورملة البيضاء وضبيه وجبيل[1].

على الحكومات ان تأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية، ومن ثم عليها تطوير التشريعات والمحفزات الاقتصادية الاستخدام المستديم والادارة المستديمة لموارد الارض. لذلك على الحكومات ان:

- تطور سياسات تأخذ بعين الاعتبار اساس الموارد والتغيرات السكنية واهتمامات الشعوب المحلية.

- تحسين وتطبيق القوانين والأنظمة لدعم الاستخدام المستديم للأراضي، ومنع تحويل الأراضي الخصبة الى اراضي بهدف استخدامات اخرى.

- التأكد من ان المؤسسات التي تتعاطى مع الأرض والموارد الطبيعية قد ادخلت القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية في مخططاتهم.

المرجع: الروزنامة ٢١ ـ الإدارة المستدامة للأراضي، الفصل العاشر

وفي اطار الحماية والتوعية على أهمية المحافظة على ما تبقى من الموارد الطبيعية في المناطق الساحلية، تقوم العديد من الجمعيات غير الحكومية بحملات هادفة تدعو المجتمع اللبناني على المستويين الشعبي والحكومي لتحمل مسؤولياتها. ومن بين الحملات نذكر حملة الأزرق الكبير لتنظيف الشاطئ (الرملي وفي عمق البحر) والتي تنفذ سنوياً على طول الشاطئ اللبناني بمشاركة جميع المؤسسات التربوية والجمعيات غير الحكومية. كما يقوم المركز البيئي للمعلومات التابع لجمعية حماية الطبيعة في لبنان وضمن اطار ادارة مشروع التوعية في المحميات الطبيعية بنشر الوعي حول اهمية المحافظة على شاطئ محمية صور نظراً لأهميته في تكاثر السلاحف المعرضة لخطر

(١) المرجع: التقرير حول تقييم المنطقة الساحلية في لبنان، ECODIT ١٩٩٧.

الانقراض. كذلك تعتبر جمعية امواج البيئة من اهم الجمعيات التي اخذت على عاتقها ملف التوعية حول الشاطئ اللبناني فتقوم ومنذ سنوات عديدة بورش عمل وحملات نظافة تطال الشاطئ اللبناني وبخاصة الجنوبي.

ـ انتشار المقالع والكسارات:

احصت الدراسة الوطنية عن المقالع والكسارات والمرامل[1] حوالي ٤٦٤ مقلع وكسارة و٢٤٦ مرملة وذلك لغاية العام ١٩٩٥ موزعة في المحافظات على النحو الآتي:

- محفظة جبل لبنان ٣٦٧.
- محافظة البقاع ١٢٣.
- محافظة لبنان الشمالي ١٥٤.
- محافظة الجنوب والنبطية ٦٦.

وكانت مرجعية إعطاء التراخيص كل من الوزارة الداخلية والمحافظ، بعدها انتقلت لتصبح بقرار مشترك من وزارة الداخلية والبلديات وبموافقة وزارة البيئة والمحافظ. وكانت تعطى قرارات ترخيص سابقا قبل ان تتحول وتصبح الآن مهلاً ادارية. ويعمل عدد من المقالع والكسارات اما ضمن مهل ادارية او من دون ترخيص. كما ان البعض يشرع عمل كسارته بداعي «استصلاح الاراضي» او «شق طرق» او غيرها. اما عن مخالفة القوانين، فان القوانين، فإن «القانون رقم ٢٥٣ الصادر عام ١٩٣٥ يشترط اقامة مدرجات حدها الاعلى ثلاثة امتار فيما جبهة القلع في مواقع العمل المقفلة والتي لا تزال تعمل تصل الى مئة متر بلا مدرجات، كما ان القانون حدد نوع المتفجرات والكمية وطرق التفجير من الأعلى الى الاسفل بينما يتم حاليا استخدام التفجير الافقي بالانفاق وتستعمل كميات هائلة من المواد المتفجرة. عدا ان المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٩٦ وقرار المجلس الاعلى للتنظيم المدني رقم ٧٤/٣٧ والقرار رقم ٧٥/٦ تحدد البعد القانوني للمواقع وهو لا يقل عن الف متر عن تجمع ٥

(١) دار الهندسة ـ ١٩٩٥ ـ لحساب وزارة البيئة.

منازل وعن مصادر المياه لكن الواقع يشير الى ان بعض الكسارات تعمل بجوار التجمعات السكنية وبمحاذاة الانهر ومجاري المياه والينابيع[1].

يذكر ان الآلية الحالية المتبعة في تنظيم عمل المقالع والكسارات هي كما نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم ٣١ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨ (مراجعة الملحق رقم ١).

المقالع والكسارات العاملة المنتسبة الى النقابة
لغاية شباط ٢٠٠١

المنطقة	العدد	مرخصة	مهلة ادارية
الجية ـ الناعمة ـ سبلين			
ضهر البيدر ـ عين دارة			
ترشين			
تعلبايا ـ التوتية			
بر الياس			
مجدل عنجر			
قب الياس			
رعيت			
حدث بعلبك			
بين بعلبك وعرسال			
زغرتا			
جبل اكروم			
الجنوب والنبطية			
المجموع			

المصدر: جريدة المستقبل (٢٠٠١/٦/١٤) عن امانة سر نقابة اصحاب المقالع والكسارات، علماً ان الجدول لا يشمل مقالع حجر الزينة ومقالع الموزاييك ومحافير الاسمنت والمرامل والكسارات المستحدثة.

(١) المرجع: المحامي عبد الله زاخيا، المسؤول عن البيئة في المؤسسة الوطنية للتراث.

ـ ادارة المحميات الطبيعية:

يتزايد عدد المحميات الطبيعية في لبنان بموجب قوانين صادرة عن مجلس النواب وهذا مؤشر على اهمية الوعي العام (سواء الشعبي بالمطالبة بحماية غاباتهم او الحكومي بإصدار القوانين) حول حماية المساحات الخضراء المتبقية في لبنان والتي يشير آخر احصاء بانها لا تتعدى ٧٪ من مساحة لبنان الإجمالية. ولكن على الرغم من إصدار هذه المحميات بقوانين، لا تزال آليات الحماية والمحافظة عليها ضعيفة نتيجة ضعف الوعي البيئي العام والمتمثل بالخوف من مفهوم المحميات الطبيعية الذي يعتقد العديد من المجتمعات المحلية بانها تمنعهم من الولوج إلى اراض تعتبر ممتلكاتهم، بالإضافة الى عدم توفر الموارد المادية والبشرية الكافية لحمايتها على الأرض. كما ان عدم اقرار مشروع قانون ادارة المحميات الطبيعية والمعد من قبل وزارة البيئة لا يعطي الدعم الكافي والتشجيع اللازم لحث اصحاب الاراضي الخاصة على حماية اراضيهم ذات القيمة الطبيعية العالية. وتحاول الجمعيات الاهلية ضمن نطاق عملها ان تحمي قدر المستطاع المحميات والمواقع الطبيعية ذات الاهمية. ومن هذه الجمعيات جمعية اصدقاء ارز تنورين (محمية ارز تنورين) وجمعية حرج اهدن (محمية حرج اهدن) وجمعية ارز الشوف (محمية ارز الشوف) ولجنة رعاية البيئة في طرابلس (جمعية جزر النخيل) وغيرها. كما تقوم جمعية الخط الأخضر حملة توعية حول اهمية المساحات الخضراء وتجييش الرأي العام لمطالبة الحكومة بمساحات خضراء في المدن. اخيراً نفذت جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية وبالتعاون مع الصندوق العالمي للبيئة WWF بدراسة لأهم المواقع الحرجية في لبنان وقد تم تحديد ١٤ موقع ذات اهمية منها حاريصا ومدخل نهر الدامور وحدث الجبة (تنورين) وغابة الفنيدق وغابة بكاسين (جزين) ووادي رشميا وغابة قنابا (برمانا) وغابة ايطو والقموعة وغابة دير الاحمر وغابة المتين وجبل موسى. كما تقوم الجمعية نفسها وفي اطار الاهداف الموضوعة لها بدورات تدريبية حول مكافحة الحرائق للمجتمعات المدنية بالاضافة الى حملات تشجير.

قوانين متعلقة بإنشاء محميات طبيعية
ـ جزر النخيل، قانون رقم: /١٢١/ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢
ـ حرج إهدن، قانون رقم: /١٢١/ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢
ـ ارز الشوف، قانون رقم: /٥٣٢/ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٩
ـ شاطئ صور، قانون رقم: /٧٠٨/ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٢
ـ غابة ارز تنورين، قانون رقم: /٩/ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥
ـ اليمونة، قانون رقم: /١٠/ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥
ـ بنتاعل، قانون رقم: /١١/ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥

بعض التوصيات المقترحة لزيادة عدد المحميات الطبيعية في لبنان:

- القيام بحملات توعية وطنية حول مفهوم المحميات الطبيعية ودورها العلمي والاقتصادي.
- توفير الدعم المادي اللازم للجمعيات الأهلية والسلطات المحلية للتكمن من ادارة المحميات الطبيعية.
- ايجاد فرص عمل للسكان المحليين عند الإعلان عن انشاء المحميات الطبيعية.
- تطبيق القوانين الصارمة بحق اي انتهاك للموارد الطبيعية والمنتجات غير الخشبية

ـ التصحّر:

يقع لبنان في ست مناطق مناخية ـ ارضية تتوزع بناء للنسب المساحية التالية: ١ ـ الجاف حوالي ٤,٨٪، ٢ ـ شبه الجاف حوالي ١٩,٣٪، ما تحت الرطب حوالي ٤٥,٢٪، الرطبي حوالي ٢٦٪، شبه الرطب حوالي ٤,٥٪ والبارد حوالي ٠,٢٪ (خولي، ٢٠٠٠).

على الحكومات بالتعاون مع الأمم المتحدة والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية ان:

- تنفذ مسح وطني حول حالة التنوع البيولوجي
- تطوير سياسات وطنية للحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وجعل هذه السياسات جزء من السياسة التنموية العامة.

المحافظة على التنوع البيولوجي - الفصل ١٥ من روزنامة ٢١

وتأخذ اوجه التصحر في لبنان مدى هاماً متزايداً في مختلف مناطقه المناخية - الارضية من الساحل محو الداخل. واهم العوامل التي تساهم في زيادة التصحر في لبنان مرده الى عدد من المظاهر الحياتية التي تضرب بشكل عام النظم البيئية وهي:

- التمدد المديني العشوائي على حساب الغطاء النباتي بما فيها الغابات والاحراج
- التلوث من مصادر واسباب مختلفة في المياه والتربة والهواء.
- حرائق الغابات والبساتين الزراعية
- التغيرات الحاصلة في طبقات المياه الجوفية نتيجة الضخ المفرط لاستعمالات مختلفة.
- انتشار المقالع والكسارات والمرامل.
- الرعي الجائر.

المصنف	الأرض	الأنظمة الحيوية	الرابط المؤثر بالمجتمع
العمليات والمناطق المناخية - الأرضية في لبنان	عدم استقرار السطح وتشقق المنحدرات (١، ٢، ٣، ٤)	تدهور الغطاء الغابي والأرض الزراعية (٢، ٣، ٤، ٥)	نقص في توفر الموارد (١، ٢، ٣، ٤)
	انجراف التربة - ويقدر بما يزيد عن ١٠٠ مليون طن سنوياً (١، ٢، ٣، ٤، ٥)	نقص التنوع الحياتي وعطاء الارض (كل المناطق)	هجر الاراضي بسبب التأثير على الانتاج الزراعي (١، ٢، ٣، ٤)
	نقص في الأراضي الخصبة (١، ٢، ٣)	تدهور المعطيات الفيزيائية والحيوية (كل المناطق)	زيادة الهجرة من الريف (١، ٢، ٥)
	هجمة وهيمنة الرمال في مواقع معينة (٢، ٢)	زيادة هيمنة انواع النبات الضار (كل المناطق)	زيادة الضغوطات على المواقع المدينية وضواحيها (كل المناطق)
	زيادة الاملاح في مواقع معينة (١، ٢، ٣)		
	النقص في توفر المياه (١، ٢، ٣)		

ملاحظة ـ ١: منطقة جافة، ٢: منطقة شبه جافة، ٣: منطقة ما تحت رطبة، ٤: منطقة رطبة، ٥: منطقة شبه رطبة، ٦: منطقة باردة. (المظاهر والعمليات التي تعكس تدهور الأراضي في لبنان - المرجع: د. محمد خولي، ٢٠٠٠).

ملف الصيد:

يعتبر لبنان من اهم مناطق العالم لهجرة الطيور حيث ان نصف هذه الطيور تعتبر الاجواء اللبنانية خلال فترة الهجرة في فصلي الخريف والربيع. وقد وردت اسماء بعض الطيور المعششة والمهاجرة في لبنان في لائحة الكتاب الاحمر للطيور

والحيوانات المهددة بالانقراض الذ يصدره الاتحاد العالمي للصون IUCN. وتشير احصاءات المجلس الوطني للصيد البري سنة ١٩٩٣ الى وجود ما يقارب ٦٠٠٠٠٠ صياد في لبنان (بمعدل ٥٧ صياد في كلم^2 الواحد مقارنة مع ٢,٦ في بريطانيا و٢,٨ في فرنسا) وبهذا تصل نسبة الصيادين الى عدد السكان في لبنان حوالي ١٧٪، مقارنة مع ٢,٦٪ في فرنسا و١٪ في بريطانيا[1]. فيقتلون ما يقارب العشرة ملايين طائر سنوياً من كافة الأجناس لذلك فإن انواع كثيرة من هذه الطيور تتعرض للتناقص السريع كالبجع الابيض مثلاً.

وبعد عدد من القرارات الوزارية التي صدرت بين العام ١٩٩٣ و١٠٠٧ (وهذا الاخير يقضي بتمديد مهلة الصيد البري)، اصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢٦ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٩ شكل من خلاله لجنة وزارية من كل من وزير الداخلية والبيئة والزراعة لوضع مشروع قانون يرمي الى تعديل نظام الصيد البري في لبنان الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٨. ولا زال هذا الملف مفتوحاً على مصراعيه مع استمرارية الصيد غير المشروع. وسف يصدر مجلس الوزراء قريباً قراراً بالسماح بالصيد او منعه.

وكانت الجمعيات الأهلية قد اخذت على عاتقها تنظيم ملف الصيد البري فأقامت جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية وبالتعاون مع التجمع اللبناني لحماية البيئة مبادرة تنظيم ورشتي عمل حول «الصيد البري في لبنان» في آذار ونيسان ٢٠٠١ وذلك بحضور كافة الممثلين عن القطاعات الحكومية والاهلية والخاصة المعنية بهذا الملف. وقد صدر عن الورشة توصيات، ابرزها تمثل بالطلب من المؤسسات الرسمية والامنية التشدد في تطبيق قرار مجلس الوزراء القاضب بمنع الصيد خاصة وان موسم التفريخ قد بدأ وذلك الى حين اعتماد آلية واضحة تسمح

(١) المرجع: د. جرادي، ندوة حول تنظيم الصيد البري في لبنان، المركز المتوسطي الحرجي في لبنان، آذار ٢٠٠١.

بتنفيذ مشروع القانون القاضي بتنظيم الصيد، بالاضافة الى اعتماد الحوار مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والاهلية المعنية للوصول الى قانون واضح وآلية محددة وواضحة لتنظيم الصيد. ولا بد من ذكر الحملة التي قامت بها جمعية «حملة التربية البيئية T.E.R.R.E» حول حماية الغابة من دود الصندل والتي اطلقت في هذا الاطار حملة لحماية الطيور التي تفتات على فراشات وبيوض ويرقات دودة الصندل.

لائحة طرائد الصيد في لبنان

- الترغل
- دجاج الأرض
- الحجل
- البط
- الاوز
- الكيخن
- الفري
- المطوق

المرجع: أ. سرحال، ٢٠٠١

القطاع السياحي في لبنان:

في لبنان ما تزال الحركة السياحية متصاعدة منذ العام ١٩٩٢ بالرغم من تراجع طفيف عام ١٩٩٦. وارتفع عدد السواح الدوليين الواصلين الى لبنان من ٢١٠,٠٠٠ سنة ١٩٩٢ الى ٦٥٠,٠٠٠ سنة ٢٠٠٠، بزيادة نسبة ٨٪ مقارنة مع العام ١٩٩٩. ويصل عدد السواح العرب المقبلين من المملكة العربية السعودية وقطر ومصر والبحرين الى ٢٦٥٠٠٠ قادم اي ٤١٪ من مجموع القادمين سنة ٢٠٠٠، يليهم الاوروبيون لا سيما الفرنسيون والالمانيون والبريطانيون الذي يشكلون اكبر عدد من القادمين (٢٠٠٠٠٠) اي ٣٠٪ من المجموع، يليهم بفارق كبير السواح الاتون من اميركا (١٢٪) وآسيا (٨٪) واوقيانيا (٦٪). اما النتيجة المباشرة لزيادة الاقبال فتحولت من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨. ووفقاً للمنظمة العالمية للسياحة، يبلغ متوسط إنفاق السواح القادمين الى لبنان ١٩٠٠ دولار لمدة ٣ او ٤ ايام. وتساهم السياحة اليوم بما يقارب ١٠٪ من الايرادات المحلية.

ويتوجه معظم السائحون الى المناطق الجبلية للاصطياف او لزيادة المراكز الاثرية والتاريخية. اما السياحة البيئية التي تعتمد على استكشاف تاريخ وثقافة المواقع والمحميات الطبيعية فلا زالت حديثة العهد يعتبر معظم روادها من الاجانب او من الشباب. ويعتبر عدد الشركات السياحية البيئية ضئيلاً جداً (لا يتجاوز الستة) يعتمد معظمها على السواح او المقيمين الاجانب في مداخيلها.

حاجات الشركات السياحية لتطبيق سياحة بيئية سليمة في لبنان

- توفير التدريب المكثف للمدراء والموظفين العاملين في السياحة البيئية بكافة مجالاتها ومستوياتها
- تشكيل مرشدين محليين
- تعزيز وتسويق السياحة البيئية بطريقة فعالة
- ادراج المواقع والمحميات الطبيعية ضمن خريطة المواقع والاماكن الاثرية.
- التمسني على جميع وكالات السياحة في لبنان استخدام حاملي دبلوم السياحة وذلك لرفع مستوى الخدمات
- تخفيض اسعار تذاكر السفر للمجموعات السياحية القادمة الى لبنان

المرجع: ح. حلبي، وكالة حلبي للسياحة والسفر، ورشة عمل حول السياحة البيئية في لبنان، المركز المتوسطي الحرجي في لبنان، شباط ٢٠٠١.

القطاع الزراعي:

ما يزال القطاع الزراعي يعاني من غياب لسياسة زراعية شاملة تحميه ومزارعيه من خطر المنافسة الخارجية. كما يعاني القطاع ذاته من تدهور للأراضي الزراعية نتيجة تآكلها من التوسع العمراني والبنى التحتية والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية. تتفاوت درجة تآكل واستهلاك الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء على ماهية وكيفية ادارة التوسع العمراني. ويعتبر كل من سهل عكار (حوالي ١٠,٠٠٠ هكتار)

وسهل القاسمية (٥,٠٠٠ هكتار) اهم السهول التي يتوقع لها الاستدامة على المدى الطويل. غير ان السهول الباقية لا يتوقع لها الحظوظ نفسها كسهول المنية (٢,٠٠٠ هكتار) ونهر ابراهيم (٨٠٠ هكتار) والدامور (٥٠٠ هكتار) بالاضافة الى بساتين صيدا (٨٠٠ هكتار) التي قد تفقد من وظيفتها الزراعية خلال العشر سنوات الآتية. اما سهول طرابلس (٥٠٠ هكتار) والبترون (٢٠٠ هكتار) ونهر الكلب (٥٠ هكتار) فمن المحتمل ان تغيب في القريب العاجل اذا لم يتم الحفاظ عليها من التوسع العمراني.

الثروة السمكية

على الرغم من عدم توفر الكثير من المعلومات حول هذا القطاع الإنتاجي، فيمكن الجزم بمدى تأثر الثروة السمكية خلال الحرب نتيجة استعمال المتفجرات والمبيدات السامة (كاللينذان Lindane). على انه ومنذ نهاية الحرب، تمت السيطرة ولو جزئياً على هذه الممارسة الغير مشروعة. وقد تم التعرف على حوالي ٣٢٤ نوع من السمك من خلال اصطياده في المياه اللبنانية. تتراوح كميات الصيد بين ٣٠٠٠ و٦٠٠٠ طن في السنة. وكما تم التأكيد عليه من التحاليل المخبرية فإن نوعية السمك في المناطق الاقليمية اللبنانية هي جيدة كونها تخلو من الزئبق والكادميوم والمواد الكلورية العضوية كالدي دي تي DDT.

حرائق الغابات:

تعتبر مشكلة حرائق الغابات احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه لبنان اليوم ويتهدد اثرها السلبي ما تبقى من الغطاء الاخضر المقدر حاليا بما لا يتجاوز ٦٪. وكانت سنوات الحرب الطويلة قد تركت آثارها السلبية الكبيرة على الموارد الطبيعية، وبخاصة الغابات نتيجة الحرائق الكثيرة التي اجتاحتها والرعي الجائر وقطع الخشب الى حد الاستنزاف لاغراض منزلية وصناعية، ناهيك عن انعدام تطبيق القوانين والتشريعات الآيلة الى مكافحة الحرائق وبالتالي الى حماية الغابات. وللاسف، ومع انتهاء الحرب، لم تنته الحرائق في الغابات التي تزايدت، وما تزال، بشكل مخيف الى

حد اظهرت معه ارقام الدفاع المدني على انه اندلع اكثر من ٤٥٠ حريق في جبل لبنان خلال اسبوعين فقط في ١٩٩٨. وقد تبين ان السبب الرئيسي لذلك هو انعدام الوعي البيئي حيال اهمية الغابات وتطويرها واستدامة مواردها. وعلى الرغم من الخسارة السنوية التي يتكبدها لبنان سنوياً ما زال هذا الملف من دون القيام باي خطوة جدية لحله. وتبقى مسؤولية مكافحته غير المدروسة على عاتق الدفاع المدني والجمعيات غير الحكومية والجيش اللبناني مع احتمال تكبد خسائر في الارواح.

على نظام الامم المتحدة والحكومات دعوة الجمعيات غير الحكومية للمشاركة الفعالة في صنع السياسات والقرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

(الشراكة مع الجمعيات غير الحكومية - الفصل ٢٧ من الروزنامة ٢١)

قطاع الطاقة:

في العام ١٩٩٨ قام البنك الدولي بتحضير استراتيجية للطاقة بغية مساعدة الحكومة اللبنانية في ترويج عملية وتطوير فعالين للقطاع الطاقة من اجل اشباع حاجات الوطنية في اطار تنموي مستديم. وتقترح هذه الاستراتيجية سياسة استثمارية وتدابير للتخفيف من اثر هذا القطاع على البيئة. كما تقترح الاستراتيجية اصلاحات مؤسساتية وتقوية شركة كهرباء لبنان. غير ان هذه الاستراتيجية لم تنفذ لغاية الآن واعطيت الاولوية لاعادة تأهيل كاملة للمعامل الحرارية.

وهناك عدد من البرامج التي تمولها المؤسسات المانحة والتي تساعد في بناء قدرات هذا القطاع ومنها:

- التخطيط وبرمجة الاستثمار Investment Planning and Programming (Ipp) وهو برنامج من تمويل الاتحاد الاوروبي وسوف يتم تنفيذه في وزارة الطاقة والمياه. ويهدف هذا البرنامج الى دعم تنفيذ استثمارات البنى التحتية العامة في لبنان. تبلغ قيمة البرنامج ٣ مليون دولار اميركي وهو يتطرق الى قضايا تتعلق بالعرض والطلب حول الطاقة المتجددة وقطاع النقل.

- برنامج التخطيط لابنية لا تستهلك من الطاقة Project on energy efficient buildings وهو ممول من الصندوق الفرنسي للبيئة والوكالة الفرنسية للبيئة والطاقة وتنفذه الجمعية اللبنانية للحفاظ على الطاقة. وهو مشروع لسنتين يهدف الى تطوير واعتماد قوانين للطاقة وتوجهات حول كيفية بناء الابنية مع تحسين فعالية الطاقة.

يذكر انه حتى الآن ما زال قطاع الطاقة الشمسية محدود وقد تراجع عدد الشركات الخاصة التي تعمل في هذا القطاع بشكل كبير نظراً لعدم الوعي العام وغياب الدعم الحكوم له. وفي هذا الاطار تنشط الجمعيات والمؤسسات الاكاديمية كالجامعة الاميركية والجامعة اللبنانية والمجلس الوطني للبحوث العلمية حول تنظيم ورش العمل وتقديم الابحاث حول احسن الوسائل لادخال وتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة الى لبنان.

يلخص الجدول التالي التغيرات في انماط الاستهلاك للطاقة بين العام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠، علماً بان لبنان يستهلك مجمل ما يستورد.

	Gas (Tons)	Fuel (Tons)	Diesel (Tons)		Kerosene (tons)	Fuel oil (Tons)			Asphalt (Tons)	total
			EDL	Local market		private secter	Local market	EDL		
2000 (till August)	101191	860963	357281	468601	82201	41892	106597	895640	45856	2960222
1999	135269	319905 (92 octane) 764965 (98 octane) 259226 (unleaded)	88111.216	86696.921	126166	91162	216697.201	1217218.938	83270	4961965.276
1998	138000	447073 (92 octane) 742181 (98 octane) 222502 (unleaded)	543275	881343	106881		148648	1439732	109535	4779170
1997	141241	132000	337374	670365	108454		338053	1466942	87585	4837789

المصدر: مديرية الطاقة، وزارة الطاقة، ووزارة الطاقة والمياه ٢٠٠٠

ابرز السياسات العامة التي من المتوقع ان تساهم في ارساء التنمية المستدامة

لبنان هو عضو في عدد من المعاهدات الدولية التي تفرض عليه حماية موارده الطبيعية منها معاهدة برشلونة واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية لوقف التصحر وغيرها، وهي جميعها نصوص تضمن بطريقة مباشرة او غير مباشرة حماية الشاطئ والموارد الطبيعية فيه من مياه وثروات نباتية وحيوانية وغيرها. غير ان هذا الامر يتطلب تطبيقاً فعالاً من جهة بحيث يتم اعداد خطة متكاملة لادارة الموارد ومن جهة اخرى توعية للمواطن اللبناني على المسؤوليات التي يتوجب عليه القيام بها من اجل الحفاظ على ما تبقى من هذه الثروات كي تبقى للاجيال المستقبلية. اما ابرز السياسات العامة التي في معظمها ما زالت عالقة والتي من شأنها ان تساهم في ارساء صلب لمفاهيم التنمية المستدامة فهي:

١ ـ قانون البيئة Code of the Environment: في العام ١٩٩٨ قامت وزارة البيئة وبالتعاون مع البنك الدولي ومشروع قدرات ٢١ بصياغة قانون البيئة. ومنذ ذلك الوقت ومشروع القانون عالق بين اللجان النيابية تعديله ومن ثم اقراره. ويحمل القانون في طياته العديد من الاطر والتوجهات السياسية البيئية ابرزها تشريع وجود المجلس الوطني للبيئة، وتحديد المصادر التمويلية الآيلة الى تغطية تكاليف الاجراءات لحماية البيئة، وتحديد آليات الرقابة البيئية، وتعزيز اهمية تبادل المعلومات والمشاركة، وحماية الاوساط البيئية المختلفة.

٢ ـ تقييم الاثر البيئي: حتى فترة حديثة جداً، فان الاثر البيئي في لبنان كان يعتمد في تطبيقه على متطلبات المؤسسات الاجنبية المانحة والتي تقوم بتمويل مشاريع البنى التحتية الرئيسية في البلاد. وتطلب هذه المؤسسات عادة تحضير دراسة تقييم الاثر البيئي كشرط مسبق قبل اعطاء المال. لذلك، ففي العام ١٩٩٩ قامت وحدة التخطيط والبرمجة، وهي ممولة من البنك الدولي وتعمل في وزارة البيئة بتحضير سياسة لتقييم الاثر البيئي تشتمل على المتطلبات القانونية والمؤسساتية وبناء القدرات

اللازمة لتنفيذ نظام تقييم اثر بيئي فعال في لبنان. وعلى الرغم تزايد الوعي البيئي والمتطلبات التي تطلبها المؤسسات الدولية المانحة والضغط العام تساعد في جميعها على تنفيذ سياسة تقييم الاثر البيئي في لبنان، فان العوائق القانونية والسياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والمؤسساتية فهي تبطئ من عملية تنفيذه. علاوة على ذلك، فان الافكار الخاطئة بان سياسات تقييم الاثر البيئي المعتقد بانها تحبط من النمو الاقتصادي والاستثمارات تساهم ايضا في الابطاء في تنفيذه. وسوف تشرف على تنفيذ القانون عند توقيعه من قبل الدولة مصلحة الوقاية من المؤثرات التكنولوجية العاملة في وزارة البيئة. وسوف يصار الى احداث وحدات تقييم اثر بيئي في مختلف الوزارات وذلك للتأكد من فعالية تنفيذ القانون، وقد سبق ان وضعت وحدة في وزارة الاشغال العامة.

٣ ـ الخطة الخمسية للتحريج: في منتصف هذه السنة انتقلت عملية ادارة التحريج في لبنان من وزارة الزراعة الى وزارة البيئة وذلك ضمن اطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات رصد لها مبلغ ٥ مليارات سنويا. ولهذه الغاية كلفت وزارة البيئة فريقاً من الخبراء شمل خبراء في التحريج والعمل الاهلي وقانونيين لوضع اسس هذه الخطة ويتوقع ان تباشر الوزارة بتطبيق هذه الخطة في الاشهر المقبلة.

٤ ـ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي: صدق لبنان على اتفاقية التنوع البيولوجي في ١٩٩٤/٨/١ وبموجب ذلك وبفضل اقرار الذي اصدره بمنع الصيد لمدة خمس سنوات بالحصول على عدة مساعدات دولية سمحت بإعادة انماء بعض من ثرواته النباتية والحيوانية ضمن ادارة المحميات الطبيعية في لبنان (انظر اهم المشاريع الدولية المنفذة في لبنان). وكإحدى نتائج هذه الاتفاقية ثم اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في العام ١٩٩٨ وذلك استجابة لمتطلبات بنود اتفاقية التنوع البيولوجي في لبنان. غير ان هذه الاستراتيجية بقيت حبراً على ورق اذ لم يتم اقرارها رسمياً واعتمادها من قبل مجلس الوزراء للعمل بها والزام جميع المعنيين بتنفيذها.

٥ ـ التربية على التنمية المستدامة: قام المركز التربوي للبحوث والتنمية بالتعاون مع الاونيسكو بإعداد الدليل الوطني «التربية البيئية: تربية وأهداف» والذي اصدرته وزارة التربية وقامت بتوزيعه على المدارس الرسمية في العام ١٩٩٨ بموجب القانون رقم ٧٣/م/٩٨ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٣ الذي ينص على الزامية المدارس (الخاصة والعامة) ودور النشر بالالتزام بالمقررات الصادرة بهذا القانون. غير ان هذا الدليل ما زال غير الزامياً. كما قام التربوي وبالتعاون مع الاونيسكو ايضاً بتطوير قاعدة معلوماتية شاملة حول التربية.

العوائق التي تواجه التنمية المستدامة في لبنان:

كسائر البلدان النامية، لا تزال التنمية المستدامة تجابه بعدد من العوائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسساتية والقانونية. وهذه العوائق ليست بجديدة، انما العديد منها قد سبق وذكر في تقرير «خمس سنوات بعد مؤتمر قمة الأرض»، مما يدل على الصعوبة التي تمر بها عملية التنمية المستدامة في لبنان على الرغم من التحاولات الحثيثة التي تقوم بها مختلف الاطراف المعنية بشؤوم التنمية. وهنا نأتي على ذكر بعض من هذه العوائق.

- **العوائق المؤسساتية والقانونية**

ـ تضارب الصلاحيات وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية بشؤون الإدارة البيئية مؤدياً إلى ضعف في اتخاذ القرار والتنفيذ.

ـ عدم تطبيق القوانين البيئية

ـ ضعف في هيكلية البلديات مع قلة الموارد المادية وغياب جزئي او كامل للوعي البيئي في مجالسها

ـ عدم وجود سياسة بيئية عامة.

ـ عدم النظر الى البيئة كأولوية للحل والمعالجة.

ـ قدم وعدم تطابق وتطبيق معظم القوانين من الوضع الحالي: تعود معظم القوانين في لبنان الى الثلاثينات، اذن فهي قديمة ولا يمكن تطبيقها في بعض الاحيان نظراً لعدم تماشيها مع العصر الحالي. وفي حال وجود بعض من القوانين التي تجيب جزئياً على مشاكل محاربة التلوث والوقاية من الاخطار والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية والغابات، الا ان هذه القوانين لا تطبق.

ـ عدم زار بعض القوانين الاساسية التي تسمح بتنظيم الوضع البيئي مثل قانون البيئة وتقييم الاثر البيئي.

ـ عدم اقرار القانون المتعلق بإدارة المحميات الطبيعية في لبنان والذي يشتمل في مشروع القانون المقدم على كيفية التعامل مع الاراضي العامة والخاصة في حال اعلانها محمية طبيعية من دون اللجوء الى استملاكها.

ـ عدم اقرار هيكلية الاستراتيجية البيئية.

- **العوائق البيئية:**

ـ غياب التخطيط المدني السليم على مستوى المدن

ـ تدهور المناطق الساحلية بكل مواردها وخصخصة الاملاك البحرية

ـ انحسار المساحات الزراعية على حساب التوسع العمراني والمدني

ـ تدهور الغطاء النباتي نتيجة الرعي الجائر والحرائق والممارسات الزراعية الخاطئة والنزوح من الريف الى المدن

ـ الانتشار العشوائي للمقالع والكسارات

ـ تلوث مياه الشرب

ـ تلوث الهواء

ـ التعرض بشكل عشوائي للثروة السمكية

- انتشار المراكز السياحية بشكل كبير تغيب معه ادنى شروط حماية البيئة
- النفايات الصلبة المنتشرة عشوائياً
- النفايات المياه المبتذلة المنتشرة في الهواء الطلق او في مجاري المياه.

● **العوائق الاجتماعية:**

- تدني المستوى المعيشي العام وانتشار نسبة الفقر
- وجود عقلية الربح السريع مع عدم التركيز على الفائدة التي قد تنتج عن اي مشروع على المدى الطويل
- غياب الوعي البيئي لدى شريحة كبيرة من المواطنين
- عدم الزامية التربية البيئية في المدارس والمعاهد والجامعات

● **العوائق الاقتصادية ـ الاجتماعية**

بما ان اكثر من ٥٠٪ من صادرات لبنان تعتمد على الموارد الطبيعية، فان التحدي الاكبر الذي تواجهه الصناعة اللبنانية هو في التوجه نحو خلق صناعات جديدة لا تعتمد بهذا القدر على الموارد الطبيعية.

من ناحية اخرى، فان الخطة الخمسية المشار اليها في بداية التقرير قد اوصت ببعض الخطوات كبدائل للتدابير الادارية التي تعتبر عوائق فعلية من فعالية الحركة الاقتصادية والتجارية:

- القيام بخطوة فورية لإزالة الحواجز الادارية التي تعيق حالياً التبادل التجاري والاستثمار الخارجي
- اعتماد تدابير لرفع مستوى تنافسية القطاعات الانتاجية
- الترويج لسياسة تنافسية الوحدات الصناعية عبر تدابير فعالة تطبق على كل قطاع صناعي على حدة.

ويعتبر تنفيذ هذا البرنامج من شأنه ان يساعد على مواجهة القضية الاساسية المتعلقة بالانتاجية والافضلية التنافسية من اجل تقوية افضل لقدارت المؤسسات اللبنانية على المنافسة في الاسواق العالمية.

التعاون الدولي ولبنان

أ ـ التعاون الاقتصادي الدولي:

منذ العام ١٩٩٢ ولبنان موقع او على طريق توقيع عدد من المعاهدات للترويج وحماية الاستثمارات وتفادي الضريبة المزدوجة. وقد وقعت معاهدات للترويج والحماية مع كل من ارمينيا واذربيجان وكندا والصين وكوبا وتشيكيا ومصر وفنلندا وفرنسا والمانيا واليونان وايران وايطاليا وماليزيا والمغرب ورومانيا وروسيا واسبانيا وسوريا وتونس واوكرانيا والامارات العربية المتحدة. كما بدأت المشاورات حول معاهدات مماثلة في كل من بلجيكا وبلغاريا والكويت وبولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. اما الاتفاقية حول تفادي الضريبة المزدوجة ومنع حلول المتعلقة بهبات التهرب الضرائبي سواء للافراد او للمؤسسات الذين يعانون من كيفية التعامل مع الضريبة في نفس الفترة الزمنية. وقد دخلت معاهدات تفادي الضريبة المزدوجة في حيز التنفيذ مع اربع دول، ووقعت مع ست دول وفي طور المناقشة مع اربعة عشر دولة اخرى.

كما قدم لبنان طلباً ليصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية (WTO) وقد اعطيت له صفة مراقب في نيسان عام ١٩٩٩.

وتناقش الحكومة اللبنانية حالياً اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي كجزء من اطار الشراكة المتوسطية الاوروبية. وتغطي الشراكة المقترحة عدد من آفاق التعاون بما فيها ارساء تدريجي للتجارة الحرة سواء السلع والخدمات وذلك عبر الغاء تدريجي للجمارك والعوائق غير الجمركية، تحرير حق تنظيم وتجارة الخدمات، وغيرها من

النواحي المختلفة المتعلقة بالدعم المادي والهبات. ويتطلب تنفيذ اتفاق الشراكة تغيرات هيكلية في لبنان تستهدف السياسات الصناعية والزراعية والضرائبية.

وقامت (وما زالت) الحكومة اللبنانية بإبرام العديد من المعاهدات التي تهدف الى زيادة الاستثمار للشركات والمصانع المحلية في دول اخرى. وفي هذا الاطار، وبموجب اتفاقية العام ١٩٧٧ للتعاون الاقتصادي والمالي المبرم مع الاتحاد الاوروبي والذي بموجبه تنظم العلاقة التجارية بين الطرفين، فقد سمحت هذه الاتفاقية امام ٨٥٪ من مجمل صادرات لبنان الى الاتحاد الاوروبي ان تستفيد من مبدأ الافضلية. اما في المقابل، فان لبنان غير مطلوب منه ان يقدم للاتحاد الاوروبي بالمثل.

كما ان لبنان هو عضو في اتفاقية التجارة العربية الحرة، وبموجب هذه الاتفاقية فقد تم الغاء الجمارك بنسبة ١٠٪ سنويا على بعض السلع بين ١٤ دولة عربية. وقد دخلت اتفاقيات التجارة الحرة حيز التنفيذ مع كل من سوريا ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة. بالاضافة الى ذلك، وفي شباط عام ١٩٩٨، فقد وقعت كل من لبنان وسوريا على اتفاق ينص على تخفيض نسبة الجمارك على السلع الصناعية بين البلدين حوالي ٢٥٪ سنوياً وذلك اعتباراً من ١٩٩٩. وفي ايلول ١٩٩٩ ومع اتفاق مماثل ينص على تخفيض الجمارك على السلع الزراعية بنسبة ٥٠٪ ابتداء من تشرين الثاني ١٩٩٩ وذلك بنسبة سنوية قدرها ١٠٪ على فترة خمس سنوات.

قامت المنظمات غير الحكومية بتنظيم منتدى مدني على هامش المؤتمرات الوزارية التي اقيمت في اطار لقاءات القمة الاوروبية المتوسطية منذ قمة برشلونة عام ١٩٩٥. وكان منتدى شتوتغارت المدني حتى الآن الاكثر اقليمية. وقد شارك التجمع اللبناني لحماية البيئة في هذه المنتدبات المدنية.

اهم توصيات المنتدى المدني المتوسطي ــ مرسيليا، فرنسا

- دعم مبادئ واهداف برشلونة وبرامج العمل المرفقة لدعم التنمية.
- التأكيد على حماية البيئة والقضاء على الفقر كأساس للتنمية المستدامة.
- الأسف لعدم فعالية برامج SMAP وLIFE في الدول النامية
- اعتماد الشفافية في برامج EUROMED وإعادة النظر في الاجراءات البيروقراطية وبنية الهيئة المشرفة وتسهيل المعاملات الادارية.
- الالتزام بالمعايير البيئية في مشاريع دول الشراكة الاوروبية المتوسطية.
- اشراك المنظمات غير الحكومية في آليات اخذ القرار.
- التأكيد على الالتزام بالتعاون من اجل السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية المستدامة لبلدان حوض المتوسط

ب ــ اهم المشاريع الممولة دولياً والعاملة في لبنان:

منذ انشاء وزارة البيئة والمؤسسات الدولية من برنامج الامم المتحدة للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي تقوم بتنفيذ مشاريع بيئية تنطلق من وزارة البيئة. وبعض هذه المشاريع ما زال يعمل اليوم والبعض الاخر قد انتهى عمله والجزء الثالث يتوقع له المباشرة في القريب العاجل. وبعض هذه المشاريع احدث تغييراً في اطار عمله عبر وضع آلية تمكنه من الاستمرارية من قبل الوزارة او الشركاء والبعض الآخر انتهى من دون ان ينبثق عنه اي استمرارية. بعض من هذه المشاريع هي:

مشروع «تقوية نظام التراخيص والمراقبة في المصانع» وهو مشروع ممول من الاتحاد الاوروبي وينفذ في وزارة البيئة. ان الغاية من المشروع هو تقوية نظام الترخيص والمراقبة في المصانع من خلال تطوير القوانين والانظمة ووضع الخطط العلمية الملائمة. اما اهدافه فهي تتخلص بالتالي (١) وضع/ تطوير المراسيم للمؤسسات المصنفة (٢) وضع/ تطوير المعايير العامة للسلامة البيئية (٣) تصميم الدليل الوطني للتدقيق البيئي (٤) تقوية قدرات وزارة البيئة للقيام بخطوات المراقبة البيئية (٥) تطوير خطة عمل

للالتزام البيئي للصناعة وتقوية الصناعيين لتبني هذه الخطط (٦) نشر التوعية حول كيفية الالتزام البيئي في المصانع (٧) تسهيل الالتزام البيئي في الصناعات المختارة ذات الأولوية عبر الاستعانة بالحوافز الاقتصادية. من بين الانجازات التي قام بها المشروع: (١) تحضير كتيب خاص بالفنادق الصديق للبيئة يساعد في تطبيق الادارة البيئية السليمة في الفنادق من اجل الحد من المخلفات والآثار البيئية السلبية، تخفيض نفقات التشغيل من خلال ترشيد استهلاك المياه والطاقة والخدمات والكيماويات، واخيراً توفير مزايا وفرص التنافس في الاسواق السياحية التي تتميز بتزايد الوعي البيئي.

اما الدليل الوطني للتدقيق البيئي فقد تم اعداده في اطار توحيد الاجراءات وطرق التدقيقات المعمول بها في القطاع الخاص في لبنان، وهو يشمل مختلف المواضيع البيئية داخل المؤسسات الصناعية كالاجراءات المتبعة في الادارة البيئية، والعمليات الانتاجية، واستهلاك المياه، وانتاج النفايات السائلة، ونوعية الهواء والانبعاثات الغازية الناتجة، وإنتاج النفايات الصلبة، والتلوث الضوضائي، واستهلاك الطاقة، والصحة والسلامة المهنية.

مشروع «ادارة المحميات الطبيعية» وهو مشروع سوف ينتهي العمل به في اواخر هذه السنة. وقد هدف الى وضع اطار عملي يسمح بحماية وادارة المحميات الطبيعية (ارز الشوف وحرج اهدن وجزر النخيل) من خلال اعطار ادارة المحميات على الارض الى جمعيات محلية غير حكومية.

برنامج «ادارة المناطق الساحلية» وهو مشروع ممول من خطة عمل البحر المتوسط وينفذ في وزارة البيئة. يستند برنامج ادارة المنطقة الساحلية - لبنان على مبدأ التكامل المحيط بمشاكل وقضايا البيئة والتنمية الساحلية، مما سوف يعزز من امكانية تنفيذ نشاطات تتقاطع بين الحماية والتنمية، وتوفق بين اولويات القطاع العام من جهة وضغوطات القطاع الخاص من جهة اخرى. وفي اطار المشروع تم اختيار البلديات الثلاث، الدامور والصرفند والناقورة، لتنفيذ نشاطات متعلقة بالإدارة المتكاملة للمنطقة

الساحلية، الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة، المحافظة على الموارد البحرية، الادارة المتكاملة للموارد المائية، الساحلية والتنمية المستدامة.

برنامج «ادارة المناطق الرطبة» وهو مشروع ممول من الصندوق الفرنسي للبيئة وسوف يبدأ العمل به قريباً في كل من محمية شاطئ صور ومستنقع عميق. ويعتبر هذا المشروع رائداً نظراً لكونه يتعاطى لأول مرة مع اراض خاصة بغرض حمايتها وادارتها بالتعاون مع المالكين والمزارعين العاملين ضمن نطاق المستنقع.

برنامج الاوزون وهو جاء نتيجة لمقررات بروتوكول مونتريال (انظر الملحق رقم ٢).

مشروع بدائل الميثيل البرومايد: في العام ١٩٩٩ بدأ مكتب الأوزون في وزارة البيئة مشروعاً تجريبياً لبدائل الميثيل برومايد لتعقيم التربة من اجل انتاج الخضار داخل الخيم البلاستيكية في لبنان. وهذه البدائل المختارة (الكيميائية منها وغير الكيميائية) هي: مزيج من تعقيم التربة عبر اشعة الشمس solarization والزبل manure، وتعقيم بيولوجي عبر البخار biofumigation، استعمال زيت الفجل وبزر اللفت كسماد اخضر للمحاصيل، واستعمال الانواع المقاومة المتوفرة، واستعمال انواع اخرى من المبيدات مثل (1, 3D, metam sodium) وVydate وانواع اضافية من مبيدات للاعشاب الضارة. وقد طبقت التجارب الاولى على الخيار والبندورة والفريز والباذنجان. يتضمن تنفيذ المشروع تأمين المعدات اللازمة المقترحة وتدريب الاشخاص المعنيين في كل من البدائل المذكورة اعلاه. كما يدخل ايضاً ضمن اهداف المشروع التحضير لتقييم تقني واقتصادي لكل التقنيات المستعملة ونشر النتائج بين خبراء الدول الواقعة تحت البند رقم ٥ في معاهدة مونتريال.

دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية البشرية المستدامة

لغاية الآن، كان دور الجمعيات البيئية مقتصراً على بعض الجوانب التي تؤثر على حياة الانسان في المدن كالتطرق إلى قضية النفايات الصلبة وأهمية التشجير

وتلوث المياه وسواها، من دون ان يتعدى ذلك إلى وضعها في اطار ربط بين الوضع البيئي والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. كما كانت معظم الجمعيات بشكل عشوائي غير معتمدة على الاهداف الخاصة التي رسمتها. ولكن وفي السنوات الاخيرة، تحولت نشاطات الجمعيات غير الحكومية الى عمل متخصص بحيث اصبحت معروفة في اطار عملها. وتتركز نشاطات اكثرية الجمعيات الاهلية على الشؤون المحلية الملحة كالتحريج ومكافحة الحرائق وتلوث المياه وانتشار المقالع والنفايات السامة وقضايا التنظيم المدني والتربية البيئية والوعي البيئي.

غير ان الجمعيات الاهلية ما زالت تعاني من مشكلة رئيسية الا وهي نقص الموارد البشرية المتخصصة القادرة على التفرغ لاعمال ونشاطات الجمعيات، ويعزى سبب ذلك الى عدم توفر الموارد المادية الكفيلة بانشاء فرق عمل دائمة التواجد.

الإعلام

ازداد اهتمام الاعلام (من تلفزيون وراديو وصحافة) بشكل رئيسي في نشر الكلمة حول الممارسات السلبية بحق البيئة وآثارها على الصحة البشرية والبيئة. غير انه ما زال محدوداً نظراً لعدة عوائق اهمها:

ـ الاتجاه العام للإعلام ليس اعلاماً تنموياً بيئياً فبالنظر الى وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون نجد ان نسبة البرامج التنموية البيئية قليلة للغاية بالنسبة الى برامج المنوعات، ناهيك عن اذاعتها في اوقات غير مناسبة.

ـ قلة الاعلاميين المتخصصين في مجالات البيئة والتنمية وقدرتهم على تبسيط المعلومات وشرحها وتوضيحها للقراء من ناحية الربط بين البيئة والمجتمع والاقتصاد

ـ بعض القضايا البيئية المثارة على الساحة الاعلامية لم يصل اليها الباحثون الى حل كقضية ادارة النفايات الصلبة والسائلة، مما يضع المواطن في حيرة او غير مؤمن بالخطوات المبذولة من قبل الدولة والمجتمعات الاهلية.

توصيات عامة لتطبيق التنمية المستدامة

التشديد على اهمية اتباع المشاركة الفعالة والحثيثة بين مختلف الاطراف المعنيين بعملية التنمية المستدامة

المطالبة بإقرار قانون البيئة

المطالبة بإقرار القوانين العالقة كمشروع تقييم الاثر البيئي ومشروع قانون المحميات الطبيعية، بالإضافة على اعتماد الاستراتيجيات والسياسات المختلفة التي تقوم المشاريع الدولية العالمة في وزارة البيئة بتحضيرها كاستراتيجية التنوع البيولوجي

تطبيق القوانين المرعية الاجراء لحماية الموارد الطبيعية والأوساط البيئية وذلك كجزء من عملية التنمية البشرية المستدامة

وضع سياسات عامة واضحة تتضمن الابعاد الاقتصادية والبيئية والسياسية.

رفع مستوى المعلومات والكوادر العاملة في المؤسسات الحكومة

زيادة التعاون بين المؤسسات المعنية بقضايا التنمية المستدامة

وضع قوانين وخطط متكاملة وواضحتة

احداث شبكة معلومات مستدامة تتعلق بقضايا التنمية المستدامة

الوصول الى وعي وطني حول مبدأ التنمية المستدامة

التخفيف من نسبة الفقر في المدن والارياف

تسهيل الوصول الى الوسائل التقنية الحديثة

الملحق رقم ٢

اتفاقية التنوع البيولوجي

الاعمال المنفذة	السنة
ـ تصديق الاتفاقية بموجب القانون رقم ٣٦٠	١٩٩٤/٨/١
تنفيذ مشروع «الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي» من قبل وزارة البيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) بتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF)	١٩٩٨
اصدار «الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل» استجابة في المادة ٦ من الاتفاقية	١٩٩٨
اصدار «التقرير الوطني الاول للتنوع البيولوجي» وتقديمه الى مؤتمر الاطراف في الاتفاقية استجابة الى المادة ٢٦ من الاتفاقية	١٩٩٨
تنظيم اول ورشة عمل وطنية حول التنوع البيولوجي لاطلاق نشاطات المشروع (شارك فيها حوالي ال ٦٠ شخصا)	١٩٩٨/٢/١٩
تنظيم اربع ورش عمل مناطقية حول التنوع البيولوجي في اربع محافظات في لبنان لمناقشة مختلف المشاكل المتعلقة بالمحافظة عن التنوع البيولوجي في المناطق اللبنانية المختلفة ولتحديد افضل الحلول لمعالجة هذه المشاكل بمشاركة جميع الحاضرين. (استندت خطة العمل التي تضمنتها «الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل» على التوصيات الصادرة من ورش العمل هذه) شارك في مجموع هذه الورشات ٣٤٣ مشاركا يمثلون كافة القطاعات المعنية: المؤسسات الحكومية، الجمعيات غير الحكومية، المؤسسات الاكاديمية، لقطاع الخاص.	الشمال: ١٩٩٨/٦/١٩ البقاع: ١٩٩٨/٧/٨ الجنوب: ١٩٩٨/٧/٣١ جبل لبنان: ١٩٩٨/٨/٢٠
تنظيم ورشة عمل وطنية ثانية حول التنوع البيولوجي لمناقشة مسودة «الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل» قبل صدورها بشكل نهائي ولاضافة التوصيات النهائية عليها. (شارك فيها حوالي ال ٦٠ شخصاً)	تشرين الثاني ١٩٩٨
تنظيم عدة نشاطات للتوعية حول اهمية التنوع البيولوجي: ملصقات، مطوزيات، لقطات اعلانية، انشاء صفحة على الانترنيت، مقالات في الصحف والمجلات المحلية.	١٩٩٨

الاعمال المنفذة	السنة
انشاء لجنة وطنية توجيهية للتنوع البيولوجي تتضمن ممثلين من القطاع العام والخاص والجمعيات الغير حكومية (٢٧ عضوا)	١٩٩٨
تنفيذ مشروع «دعم التخطيط للمحافظة على التنوع البيولوجي» (تمويل من مرافق البيئة العالمي/ GEF): مشروع اقليمي يشمل سبعة عشر بلداً عربياً، نفذ المشروع من قبل منسق اقليمي عام «الاتحاد العالمي للمحافظة/ IUCN «وثلاث منسقين اقليميين: واحد في وزارة البيئة اللبنانية لبلاد الشرق الاوسط، واحد في تونس لبلاد شمال افريقيا وواحد في البحرين لبلاد الخليج. الهدف: تقوية قدرات البلاد العربية الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في تحضير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل للمحافظة على التنوع البيولوجي، لتحقيق هذه الغاية يقوم المشروع بتسهيل تبادل المعلومات والتجارب والخبرات المتعلقة بالتخطيط للتنوع البيولوجي بين جميع الدول العربية في المنطقة	تشرين الثاني ٢٠٠٠/ حزيران ٢٠٠١
تنظيم ورشة عمل اقليمية في لبنان التجارب والخبرات المتعلقة باعداد الخطط والاستراتيجيات للمحافظة على التنوع البيولوجي بين جميع ممثلي الدول العربية. (٣٠ مشاركا)	٢٦ ـ ٢٨ شباط ٢٠٠١
اصدار نشرات اعلامية اقليمية باسم «ارابيو» في اللغات العربية، الفرنسية والانكليزية تتضمن معلومات عن التجارب والنشاطات للمحافظة على التنوع البيولوجي في كل بلد عربي. تم توزيعها في جميع البلاد العربية، وقد ارسلت في لبنان الى جميع المؤسسات العامة المعنية، المؤسسات الاكاديمية، الصحف المحلية والجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية.	العدد الاول: كانون الاول ٢٠٠١ العدد الثاني: ايار ٢٠٠١ العدد الثالث: سيصدر قريباً
انشاء موقع على الانترنيت يتضمن معلومات حول التنوع البيولوجي في البلاد العربية: WWW. arabpsp.org	٢٠٠١
انشاء ملف عناوين بريد الكتروني (Electronic mailing list) يهدف الى تشجيع الاتصالات تبادل المعلومات حول التخطيط للمحافظة على التنوع البيولوجي وهو يؤمن وسيلة للحوار لجميع الاعضاء من الدول العربية المهتمين بهذا الموضوع او الباحثين عن دعم او نصائح او ارشاد في هذا المجال (يتضمن ٥٠ عضواً من المنطقة العربية حتى الآن)	٢٠٠١

بروتوكول مونتريال (اوزون)

الاعمال المنفذة	السنة
خفض استهلاك لبنان من المواد المستنفذة لطبقة الاوزون (CFC's) من ١٠٠٠ طن سنة ١٩٩٣ الى حوالي ٥٠٠ طن لسنة ٢٠٠٠ وذلك يعود لتنفيذ البرنامج الوطني لحماية طبقة الاوزون وقد بلغت قيمة المساعدات الفنية والمادية حوالي ١١,٢٨ مليون دولار اميركي	آذار ١٩٩٣ - ابرام الاتفاقية

اتفاقية تغير المناخ

الاعمال المنفذة	السنة
انبثقت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ من مؤتمر قمة الارض في ريو دي جنيرو عام ١٩٩٢، ووقع لبنان عليها واصبح طرفاً في الاتفاقية عام ١٩٩٤.	
ووفاء بالتزامات لبنان نحو الاتفاقية فقد قامت وزارة البيئة بتنفيذ مشروع التغير المناخي الممول من مرفق البيئة العالمي GEF وبرنامج الامم المتحدة الانمائي خلال سنتين ١٩٩٧ - ١٩٩٩ حيث تم اصدار التقرير الوطني للبناني حول الغازات الدفيئة الذي قدم الى امانة اتفاقية تغير المناخ في تشرين الاول ١٩٩٩.	
يشمل التقرير ثلاثة عناصر رئيسية هي:	
١ - مسح شامل لمصادر ومصبات غازات الدفيئة عن العام ١٩٩٤	١٩٩٧ - ١٩٩٩
٢ - استراتيجية وطنية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من مصادرها الاساسية في قطاعات الطاقة والصناعة، والنفايات، والنقل، الابنية السكنية والتجارية.	
٣ - تقييم الآثار المحلية للبنان من جراء تغير المناخ وبالأخص الاثار السلبية ومدى تأثيرها على البيئة الحياتية البرية (الغابات، المحاصيل الزراعية، المحميات) والبحرية (المناق الساحلية والثروة المائية)	

الملحق رقم ٣

قرارات وزارة البيئة المعدة من قبل مشروع تقوية نظام الترخيص والمراقبة في المصانع

رقم القرار	الموضوع	رقم العدد	تاريخ الجريدة الرسمية	الصفحة
٧٥/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٤٣	٢٠٠٠/٩/٢١	٣٦٥٦
٩٠/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب)	٥٢	٢٠٠٠/١١/١٦	٤٦٣٩
٥/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٢	٢٠٠١/١/٤	٥٠
٥/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٥	٢٠٠١/١/٢٥	٣١٢
٣/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٥	٢٠٠١/١/٢٥	٣٠٥
٤/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٥	٢٠٠١/٣/١	٣١٢
٨/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	١٠	٢٠٠١/٤/٥	٦٦٦
١٦/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	١٥	٢٠٠١/٥/٣١	١٠١٦
٢٩/١	الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة	٢٦		٢٠١٢

المرجع: مشروع تقوية نظام الترخيص والمراقبة في المصانع، وزارة البيئة، ٢٠٠١

العولمة والبيئة

ميرفت ابو خليل - منسقة برنامج لايف

تبدو اهمية العالم الطبيعي اساسية من اجل البقاء. الا ان سعي منظومة العولمة لفرض آليات السوق كآلية وحيدة لتنظيم العلاقات بين البشر، يستهدف بين ما يستهدف تدمير البيئة بشكل لا مثيل له.

فقد ترافق تبلور مفهوم العولمة كمنظومة احادية القطب ومتعددة الأطراف (حيث تشمل مجموعة الدول الصناعية السبع ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحلف الناتو اضافة الى التكتلات الاقليمية والمجموعة الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي وغيرها)، مع نمو مذهل لكتلة مالية عابرة للقارات لا تخضع للنظام الضريبي وتمركز الاقتصاد العالمي في قبضة حفنة من تلك الشركات العملاقة، اضافة الى فرض برامج اعادة التكليف الهيكلي على البلدان النامية، وهي برامج انما تستهدف اولاً ضرب قطاعات عامة حيوية اساسية كالصحة والتعليم والطاقة. مما يؤدي الى تعميق التفاوت في البلد الواحد واهتراء النسيج الاجتماعي، اضافة الى انتشار الفقر والحاق مزيد من الاذى بالشرائح الاجتماعية المهمشة، واخيرا وليس آخراً، العبث غير المشروط بالبيئة.

تدمير البيئة هو إحدى عواقب العولمة:

مما لا شك فيه ان مجموعة السياسات التي يتم تنفيذها بغية تكريس اقتصاد

العولمة، قد ادخلت قواعد وآليات جديدة لا تتناسب مع حماية البيئة. فتحرير الاسواق المتنامي من اجل التجارة والاستثمار ادى وما زال يؤدي الى آثار مدمرة، حيث يتم استنزاف الموارد الطبيعية بوحشية لم يعرف لها سابقة، مما يهدد قدرة الكرة الارضية على استيعاب الاجيال المقبلة.

ولا بد من الاشارة الى ان قوانين العولمة الاقتصادية وآلياتها قد كبحت، او الغت القوانين والرسوم التي من شأنها حماية البيئة، في الوقت الذي تبدو فيه الكرة الارضية بامس الحاجة اليها. اذ ان الشركات العابرة للقارات، وهي اليوم الطرف الاقتصادي الابرز، قادرة على العمل متحررة من القيود. وضمن هذه السيرورة يتم القضاء على المساءلة الاقتصادية الديمقراطية كما يتم نسف احتمال تحقيق حماية البيئة بالوسائل الديمقراطية.

ونتيجة لما سبق، نشهد اليوم ازمات بيئية عالمية مزمنة غير قابلة للضبط وذلك في مجالات قطع الاشجار والقضاء على الاحراج واستنزاف التنوع البيولوجي وتغير المناخ واستنفاد الثروة السمكية وانجراف التربة وتلوث المياه والهواء والتربة بالإضافة الى نضوب المياه واستنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد.

ويؤدي التركيز المسعور على تعزيز التصدير، لا سيما تصدير المواد الزراعية والطبيعية دونما اي قيد او شرط، الى تدمير النظم البيئية المختلفة، حيث تصف منظمة اصدقاء الارض تلك المشكلة في تقرير حديث لها بان صندوق النقد الدولي يبيع البيئة مقابل لا شيء، اي «ببلاش».

آثار تحرير التجارة والاستثمار على البيئة:

يكمن احد اهم اهداف برامج التكليف الهيكلي في تشجيع التبادل التجاري في اي شكل من الاشكال، وغالباً ما يتحقق ذلك من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية التي تعمد الى استنزاف مواردها الطبيعية مما يؤدي الى التهديد المستقبلي للربح الآتي الناجم عن عملية التبادل التجاري.

ويشكل النقل إحدى الوسائل التي تتحقق من خلاله التجارة. وبما ان وسائل النقل الحالية تحمل بواسطة الوقود - الذي يبث في الهواء لدى احتراقه غازات مؤذية بما فيها غازات الدفيئة greenhouse - فقد ادى ارتفاع اللجوء الى النقل الذي تزامن مع نمو التجارة العالمية الى ازدياد التلوث وتغير المناخ العالمي. كما ادى الاعتماد على وسائل النقل هذه الى انقراض الانواع الحيوية حيث كان يتم نقل انواع تنتمي الى نظم بيئية متنوعة بواسطة البواخر والطائرات وسيارات الشحن الى اماكن جديدة، فينجم عن ذلك نتائج كارثية للتنوع البيولوجي المحلي.

كما تتعرض الانواع المهددة بالانقراض الى خطر آخر ناجم عن تحرير التجارة اذ ان نزع القيود عن الحدود في مجال التجارة، كما هو الحال في السوق الاوروبية الوحيدة والتجارة في اميركا الشمالية، يعيق فعلياً عملية الحؤول دون ممارسة التهريب غير الشرعي الانواع المهددة بالانقراض.

وتجعل الآليات ذاتها، آليات تحرير الاسواق، عملية مع التجارة غير الشرعية بالنفايات السامة مهمة شاقة، والمر ذاته ينطبق على تجارة غازات الكلور وفلوروكبون المعروفة بـ CFC، وهي تجارة محضورة.

الا ان الخطر الاهم لتحرير التجارة يكمن في آثاره الشاملة المدمرة للبيئة وقد باتت الشركات العملاقة، بعد نزع القيود عن التجارة، قادرة على ولوج نوعين من:

الأسواق الجديدة الهامة، لا سيما ان هدفها الرئيسي يشمل زيادة قيمة اسهمها ومضاعفة ارباحها. اما النوع الاول، فهو سوق شاسع من المستهلكين والمستهلكات الذي يتم اقناعهم من خلال وسائل الاعلان باستهلاك السلعة التي يتم تصنيعها. في حين ان السوق الثاني يشمل سوقاً شاسعاً للموارد الطبيعية وذلك لتلبية الانتاج من اجل سوق المستهلكين والمستهلكات في البلدان الصناعية.

وينجم عن ذلك، تصدير المنتجات والتقنيات وانماط الحياة التي كانت حكراً على البلدان الصناعية، وهي غالباً اذا ما اعتمدت تتسبب بالتلوث وتقضي بذلك على

الثقافات الوطنية المحلية التراثية البيئية بامتياز. وفي هذا المجال، لا بد من الاشارة الى استعمال السيارات حيث قفزت نسبة استعمالها من بضة آلاف عام ١٩٠٠ ليتجاوز عددها اليوم الـ ٥٠٠ مليون سيارة في انحاء العالم قاطبة، مما يتسبب بتلوث الهواء في المراكز المدينية وازدياد بث غازات الدفيئة مما يساهم في تغيير المناخ.

ومما لا شك فيه ان استمرار تدفق المنتجات التي تبيعها الشركات الى كل من اسواقها التقليدية واسواقها الاستهلاكية الجديدة تتطلب مضاعفة تدفق المواد الاولية. ويصبح التصدير امراً ملحاً نتيجة لإزالة حواجز الاستيراد والتصدير، فتلجأ البلدان النامية الى الإفراط في استغلال مواردها الطبيعية، وهي مصدر المواد الأولية، في محاولة منها لسد قسط من ديونها للبنوك الشمالية، فيصبح هدف الانتاج الاولي هو التصدير ليس الا:

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان كل الأساس الذي تم استخراجه في بوتسوانا عام ١٩٩٠ للتصدير، و٩٩٪ من البن الذي تم انتاجه في بوروندي كان ايضاً للتصدير، وكذلك الامر بالنسبة تـ ٩٣٪ من الموز في كوستاريكا و٨٣٪ من القطن الذي تمت زراعته في بوركينا فاسو و٧١٪ من التبغ المزروع في مالاوي ونصف الاشجار التي قطعت في ماليزيا، بالاضافة الى الاسماك التي تم اصطيادها من آيسلاند(*).

وهذا لا بد من الاشارة الى ان تحرر الاستثمار يتيح للشركات العملاقة بالانخراط بانشطة تعبث بالبيئة وتعتبر غير شرعية في البلدان الصناعية (او قد تتطلب غرامات باهظة لقاء التلوث الذي تتسبب به). فكان بديهياً لتلك الشركات التي يتملكها هاجس الربح، ان تختار البلدان النامية لتنفيذ تلك الانشطة الاقتصادية المدمرة للبيئة بسبب مرونة القوانين البيئية فيها، في حال وجدت. وقد تشمل تلك الانشطة صناعة الاسبستوس والاصبغة المشتقة من البنزين والغازات التي تدمر طبقة

(*) «المبادرة المكلفة، مصلحة التجارة والبيئة»، هـ. فرنش، آذار ١٩٩٣.

الاوزون (كالـ CFC) وبعض المبيدات الزراعية كالـ DDF، بالإضافة الى صهر المعادن كالرصاص والنحاس.

والجدير بالذكر ان الاذى لا يقتصر على استخراج المواد الاولية، حيث ان تصنيع السلع قد يتسبب بتلوث اكبر، اذ انه يتطلب كميات هائلة من الطاقة، غالباً ما تكون على شكل وقود، مما يساهم في تلويث الهواء وتغير المناخ. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال في عام ١٩٩٤، تطلبت معالجة المواد وتصنيعها الى سلع ١٤٪ من مجمل الطاقة التي استعملت في البلاد.

بالاضافة الى ذلك، يتطلب التصنيع استعمال كميات ضخمة من المواد الكيميائية ربما ان التصنيع يشهد تنامياً مطرداً ابداً، ازداد الانتاج السنوي العالمي للمواد الكيميائية المصنعة، وذلك بصورة مذهلة. اما نتائج تلك العملية فلا تخفى على احد، حيث ينخفض التنوع البيولوجي وتتنامى بشكل مرعب نسبة الاصابات بمرض السرطان.

وهكذا يتيح تحرير الاستثمار للشركات العابرة للقارات توسيع انتاجها الصناعي في كل ارجاء العالم، مما يزيد من نطاق المشاكل البيئية التي تتسبب بها هكذا انشطة اقتصادية. اذ شهد العالم اجتياحاً لصناعات الكمبيوتر والسيارات والفولاذ والورق والبلاستيك والمواد الكيميائية اضافة الى مصافي النفط، وهي صناعات تولد كميات هائلة من النفايات السامة مهددة الصحة العامة والتنوع البيولوجي.

العولمة وآثارها البيئية على لبنان

كما معظم البلدان النامية، مع اطلاق ورش اعادة الاعمار، غداة توقيع اتفاقية الطائف، ازداد الدين العام حدة في لبنان، وها هو الآن بصدد التحول الى دين خارجي، ومن تفرض شروطه المؤسسة الدولية وفقاً لمصالحها.

وكان الشاطئ من اولى الاهداف التي تسعى الدولة الى تخصيصها بما يتضمنه ذلك من قضاء على النظم البيئية البحرية والساحلية من جراء ردم الشاطئ وتحويله الى منتجعات سياحية تستفيد منها الشركات العملاقة وتحرم المواطنين والموطنات من حق الافادة من البحر، بالاضافة الى ضرب شرائح اجتماعية تعتمد في معيشتها على تلك النظم البيئية كالصيادين واصحاب الملاحات والمزار عين الصغار.

ويبقى خطر استيراد النفايات السامة حاضراً، لا سيما بعد ان سبق وتم على ايدي بعض قوى الامر الواقع في الثمانينات، حينما استوردت نفايات سامة من ايطاليا وطمرتها في عدد من المناطق اللبنانية.

وضمن السياق ذاته، يأتي رفع دعم الدولة لبعض القطاعات الحيوية كالبنزين، لينعكس بصورة سلبية على البيئة وتلوث الهواء، حيث وجد عدد كبير من السائقين العموميين مجبرين على اللجوء الى المازوت كبديل رخيص.

ويبقى التنظيم المدني احد مشكلات لبنان الرئيسية، لا سيما في مرحلة ولوجه نظام العولمة. فالبناء العشوائي والغاء الهوية المحلية لتحل محلها احادية الجانب هي ابرز نتائج العولمة، اذ انه يترافق مع القضاء على انماط حياة تراثية وصحية والنزعة الى الافراط في السلك الاستهلاكي وما يولد من نفايات غير قابلة للتدوير بمعظمها.

وهنا لا بد ان تنامي البناء العشوائي الحالي لا يخضع للمطلب السكني للمواطنين والمواطنات وانما يأتي ضمن سياسة المضاربة العقارية المرتبطة بتوقعات ليس الا وهو جوهر مفهوم العولمة. ونتيجة لذلك تنهش الجبال من قبل المقالع والكسارات دونما تنظيم ومراقبة معرضة النظم البيئية للاختلال.

ويبقى لبنان سوقاً نهماً لمنتجات الشركات الزراعية العالمية، حيث لا توجد رقابة لا على الاسمدة المستعملة ولا على المبيدات الزراعية، بالاضافة الى الافراط في استعمال تلك المنتجات، مما يعرض كلا من الارض والمنتجات والسلامة البشرية للخطر.

اما قانون الاجواء المفتوحة فهو ايضاً يشجع حركة الطيران ويزيل التي كانت مفروضة سابقا (التبادلية)، مما يجعل الهواء عرضة لتلوث اضافي ضافة الى الضجيج الناجم عن ذلك.

وختاماً لا بد من الاشارة الى ان العولمة الاقتصادية تطرح مشكلة يكمن جوهرها في مسألة النطاق: حيث تتحول الانشطة الاقتصادية من النطاق الضيق والمحلي الى النطاق الاوسع والعالمي، وهو تغيير تتضمنه التعريفات كافة التي تتناول العولمة، حيث يتم تهجير الانشطة والعلاقات التي كانت ما تزال محلية لتسمي شبكات انشطة وعلاقات تستهدف مناطق بعيدة في انحاء العالم قاطبة. اما المشكلة الرئيسية في هذا التحول فهي انه في حال طبقت على النشاط الاقتصادي، لا بد ان تنتهي الى انتهاك القوانين الاساسية للاستدامة البيئية واقتصاد التنمية، اذ ان الاستدامة البيئية تتطلب، اول ما تتطلب، مساءلة اقتصادية تتوفر على النطاق المحلي بشكل افضل.

٧ ـ اوراق عمل الجلسة الثالثة:

ـ معوقات التنمية المستدامة في لبنان ـ الاستاذ اديب نعمة

ـ دور الشبكة العربية للبيئة والتنمية في RIO + 10 ـ الدكتور عماد عدلي

معوقات التنمية المستدامة في لبنان

الاستاذ اديب نعمة

هناك poradigme اساس واحد هو SHD وهو يشكل الاطار العام الموجه للتفكير المستقبلي والنشاط العملي. وعلى الرغم من تعدد مكوناته، الا انه من غير المنطقي افتراض امكانية اعتماد استراتيجية متكاملة لاحد مكوناته بمعزل عن المكونات الاخرى... هو خيار متكامل ومنهج في التحليل والعمل.

بهذا المعنى... لا يمكن النجاح في وضع خطة «منجة مستدامة»، اي استراتيجية بيئية متكاملة في لبنان في حال عدم اعتماد استراتيجية تنمية.

والا فالنشاط البيئي سيبقى مقتصراً على مسائل عرضية، رغم اهميتها، ولا تطال جوهر المسائل في المدى البعيد ولا التغييرات الهيكلية.

التقارير العالمية اكدت ان الفقراء ليسوا المسؤولين اولاً عن تدهور الاوضاع البيئية. وما انت به قمة الارض في الريو عام ١٩٩٢، هو ربط المسائل البيئية بالخيارات الاقتصادية وانماط النمو...

ان الضغط الاساسي، والاكثر اهمية على البيئة فيأتي من مصدرين مرتبطين فانماط النمو السائدة: المصدر الاول، هو التلوث والاستغلال غير العقلاني للموارد من طور الانتاج نفسه.

المصدر الثاني، هو التلوث الناتج عن نمط الحياة الاستهلاكي التقديري.

وما خلصت اليه القمة هو ان هذه الخيارات وهذه الانماط في النمو غير قابلة للاستدامة، وحدوة للبيئة. لبنان لا يخرج عن هذا السياق العام.

الفلسفة التي تحكم المجتمع اللبناني هي فلسفة ربح مادي واستهلاكي.

- انماط نمو اقتصادي غير صديقة للبيئة.
- انماط عيش وسلوك استهلاكي
- الاستغلال المفرط للارض والموارد
- كثافة استخدام المبيدات في الزراعة
- تلوث المياه... والهواء (النقل العام - السيارات - الصيد)
- الاعمار والكسارات
- المضاربات العقارية والطرق والجسور.
- ادارة المشاكل.

معوقات التنمية المستدامة

١ - عدم وجود استراتيجية
٢ - انماط النمو، والنزعات الاستهلاكية
٣ - الادارة السياسية، الادغارة العملية.
٤ - التشريعات، صلاحيات الوزارات
٥ - شراكة المجتمع المدني ودور البلديات.

دور المنظمات غير الحكومية في التحضير لـ RIO + 10
المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد عدلي

هناك خمسة مراحل للتحضير لمؤتمر RIO + 10

١ - تنشيط المجمع الاهلي.
٢ - الحوار بين مختلف القطاعات المعنية.
٣ - التنفيذ والتفاعل مع القواعد.
٤ - الدفاع عن قضايا البيئة والتنمية.
٥ - بناء الشراكات مع انفسنا اولاً.

وتحدث عن تحضير الورقة اللبنانية والعمل في الدول الاخرى. ودعا الى ضرورة الاطلاع على تقارير الآخرين وخاصة الدول المتقدمة.

ورأى في هذه المناسبة فرصة لإقامة تحالفات جديدة، وتحدث عن اهمية دور القطاع الخاص والمشاركة في المشاريع التنموية وعن علاقة التنمية البشرية بالتنمية المستدامة.

٨ ـ لائحة المشاركين

التجمع اللبناني لحماية البيئة
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش - ايبرت
ورشة العمل الوطنية حول التنمية المستدامة في لبنان
عشر سنوات بعد الريو RIO + 10

فندق الكسندر الاشرفية - بيروت - ٧ ايلول ٢٠٠١

لائحة المشاركين

	اسم المؤسسة	ممثل المؤسسة	وسائل الاتصال
١١	التجمع اللبناني لحماية البيئة (نائب الرئيس اللبنانية للحفاظ على البيئة)	جورج ابو جوده	03/438269
١٢	مؤسسة عامل (د. كامل مهنا)	ثريا حيدر	01/317293 01/317294
١٣	رابطة النهضة الاجتماعية	نهلا حسين	01/547775
١٤	كلنا مسؤول	ماهر سلوم	03/832377
١٥	اتحاد جمعيات عائلات بيروت لجنة البيئة التجمع اللبناني لحماية البيئة	هيام كريدية	03/747800
١٦	مركز الابحاث والتدريب حول قضايا التنمية CRTD	خلود كرم	01/66751
١٧	ناشط بيئي	نمور جهاد	03/303533
١٨	نداء الارض عربصاليم	زينب فرحات	07/535063

	اسم المؤسسة	ممثل المؤسسة	وسائل الاتصال
١٩	الجمعية اللبنانية لتوفير الطاقة والبيئة	حسان جابر	01-383908 فاكس
٢٠	جمعية العمل التطوعي	مرجب حمية	٠٣/٥٣٤٨٩٣
٢١	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية	منى ابراهيم	01/513445 03/617586 Fax. 05.955103
٢٢	نادي حماية البيئة جامعة بيروت العربية	ح. حسن سرية	01/300110 ext2230
٢٣	مكتب السيدة رندة بري امواج البيئة	رجاء السيد	01/806330 03/536008
٢٤	الاتحاد اللبناني برعاية الطفل	انعام عبود	345150 مكتب 557626 منزل
٢٥	التجمع اللبناني لحماية البيئة جمعية امواج البيئة	مالك غندور	03.241451
٢٦	اكاديمية البيئة والطاقة (سيدرا)	د. ميلاد جرجوعي	01.285844
٢٧	تجمع اصدقاء أرزكنورين	د. منذر داغر	03-667584
٢٨	بديعة بيضون	فريدريش ايبرت	01/353698
٢٩	محمد عرابي مجلس البيئة عكار	محمد عرابي	03/643485 01/614047 فاكس 48
٣٠	لجنة رعاية البيئة طرابلس	زينب الزيلع	06/600673 06/205022
٣١	رابطة سيدات دير الاحمر	دينا الخوري رئيسة الرابطة	٠٣/٦٢٢٣٦٩ فاكس ٠١/٢٨١٩٤٤
٣٢	جمعية سلامة البيئة والتراث	محمد حيدر بعلبك	٠٨/٣٧٠٠٦٣
٣٣	جمعية سلامة البيئة والتراث	بعلبك حسن شمص	٠٨/٣٧٠٨٢٠

	اسم المؤسسة	ممثل المؤسسة	وسائل الاتصال
٣٤	امواج البيئة	ليلى	03/868313
٣٥	كلية العلوم الصحية		01-340460 ext.4660
٣٦	د. نبيل عساف		03/321154
٣٧	مؤسسات د. محمد خالد	علي حجار	٠١/٨٠١٩٣٣ مدير التدريب
٣٨	سبل الخير اللبنانية	زياد معصراني مدير تنفيذي	03/885254
٣٩	ساسي الخوري	وزارة البيئة	04/522222
٤٠	انطوان عرابي		04/522216
٤١	نقابة المهندسين	المسؤول لطفي سلوم	٠٣/٧٧٥٦٩٩ ٠١/٨٥٠١١١
٤٢	جمعية المحيط الاصفر	عباس شمص	٠٣/٢٤١٦٨٢
٤٣	الشبكة العربية هيئة والتنمية (رائد)	عماد الدين عدلي	20-2-304635 الفاكس
٤٤	الهيئة اللبنانية للتنمية	رئيسة الهيئة المحامية ريتا البير متني حواط	03/233306 fax: 09/946047
٤٥	جمعية الانماء الاجتماعي والثقافي «انماء»	هيفا يونان	٠١/٩٨٣٠٠٨/٩ ٠٣ - ٤٤٣٥٢١
٤٦	المجلس النسائي اللبناني	نزيهة السيد مندوبة الجنوب	٠١ - ٧٣٦٦٣٢ ٠٧ - ٧٢٣١١٠ هاتف شخصي
٤٧	جريدة المستقبل	علي محمد	٠٣ - ٣٧٠٢٤٤
٤٨	نقابة المهندسين في بيروت	لطف الله الحاج	٠٣/٧٧٣٣٦٣
٤٩	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت	باسمة	٠١/٧٩٠٧٣٢ ٧٩٠٤٧٣
٥٠	مركز دراسات البيئة	دويط كامل اللبناني	٠٣/٣٥٥٥٥٢

	اسم المؤسسة	ممثل المؤسسة	وسائل الاتصال
٥٢	UNDP	ندى الناشف ديما الخطيب	01-981301
٥٣	التجمع اللبناني لحماية البيئة	فريد التونجي	03/290151 01/331331
٥٤	بسام رزق	وكالة اخبار اليوم	
٥٥	ابتسام الحموي	جريدة الشرق الاوسط	01/800092
٥٦	ايمي حنا	مجلس البيئة عكار	(03) 641561
٥٧	فاروق رزق	جمعية المبرات الخيرية	03/208782
٥٨	هيئة الاسعاف الشعبي	سوسن آل ناصر الدين	01/307616
٥٩	د. ايلي مخايل	الجامعة اللبنانية	03/286559
٦٠	هيلين ابي بيدر	Greu Line	01.746215
٦١	جمعية الصناعي اللبناني	هشام ابو جوده	01/35028-1-2 03/412267
٦٢	حبيب معلوف	الهيئة اللبنانية والانماء	السفير
٦٣	Byblos ecologia	د. فيفي كلاب	03-444401 09-623001 09-946505
٦٤	Lebanon Faules Diannag association	سناء نمر	01/318575 01/311978
٦٦	Consumers Lebanon	ـ ايفر برجاوي ـ د. عبد الرحمن برو	01/554455
٦٧	Life-UNDP	ميرفت ابو خليل	03-848512
٦٨	سو	سوسن مهدي	03-745126

	اسم المؤسسة	ممثل المؤسسة	وسائل الاتصال
٦٩	بيئة الالفين	د. كمال مدور	03/779930 01/481996
٧٠	CEL/EPA	هيثم سلوم	h salloum odol.com
٧١	UNDP Connultaub	وفاديا كيوان	03/232988
٧٢	L'orient le jour	Fuzainne	03/363811 Beaktini
٧٣	AFDL	هشام سلمان	03/493281 05/220430
٧٤	AFDC	فادي بو علي	03/965232
٧٥	AFDL		03/848412
٧٦	عضو مجلس بلدية اده جبيل وممثل محمية بنتاعل جبيل	جان بيار اده	(03) 782149

تحضير لقمة الريو + ١٠ العالمية:
ماذا يعتزم اللبنانيون في لبنان؟

ورشة تحضيرية لقمة «الأرض ٢» في جوهانسبورغ:
لبنان في الرتبة ٦٥ في التنمية بين ١٦٢ دولة

مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في لبنان
20 MARS/MARS - SEPTEMBRE 2001
الريو + ١٠ وقمة جوهانسبورغ
بشير بالخير في شأن النجوم والقمائم

mardi 11 septembre 2001 page 5

L'Orient LE JOUR

INFORMATIONS LOCALES

UNIVERSITÉ

Les professeurs de l'UL critiquent la désignation des doyens

Le comité exécutif de la ligue des professeurs à plein temps de l'UL a tenu hier une réunion extraordinaire au cours de laquelle il a passé en revue les informations qui ont été rapportées dans la presse concernant la parution d'un décret pour la nomination des doyens des facultés et des instituts de l'UL. Au cours de la réunion, le comité exécutif a insisté sur les points suivants :

1 - La réaffirmation de l'importance de la désignation des doyens conformément aux règlements et lois en vigueur et la nécessité de réaffirmer l'indépendance de l'UL, tout en respectant le principe de la participation de tous à la réforme de l'université. Le comité a en outre réclamé la mise en place d'un plan global pour l'enseignement supérieur qui assure l'intégration nationale et la démocratie de l'enseignement.

2 - Le comité exécutif estime, par ailleurs, que la nomination des doyens en construire à la loi. Il exprime toutefois des réserves en ce qui concerne la spécialisation des doyens désignés, qui ne correspond pas, selon lui, à la faculté dont ils ont été chargés, bien qu'ils jouissent des critères académiques et personnels. En plus de ses tâches administratives, un doyen d'université doit posséder les compétences académiques requises dans chaque faculté. Il doit, par conséquent, être au courant des curriculums et des matières qui y sont enseignés.

3 - Le comité exécutif s'attend à des clarifications prochaines sur ce dossier et sur toutes les informations – parfois contradictoires – qui ont circulé à ce sujet.

Le ministre Béchara Merhej et le député Antoine Haddad découpent le gâteau, entourés des fondateurs du mouvement.

JEUNES

La Maison de la renaissance a pignon sur rue à Beyrouth

Les pionniers de la renaissance libanaise ont désormais leur maison à Beyrouth. L'inauguration du local a eu lieu la semaine dernière, en présence de nombreuses personnalités, notamment le ministre Béchara Merhej et les députés Farid el-Khazen et Antoine Haddad. C'est en quelque sorte la naissance de ce mouvement qui appelle au changement dans tous les domaines, afin de sortir les jeunes de leur désenchantement.

Le secrétaire général du mouvement, l'avocat Frédéric Hachem, a exposé les grandes lignes de cette action collective qui vise à l'émergence de Libanais tournant, débarrassés des étroites considérations confessionnelles, communautaires et régionales, aspirant à vivre, réellement en commun dans le cadre d'un protocole aux bases saines, claires et modernes.

Dans son discours de présentation, Me Hachem a précisé qu'il y a

ENVIRONNEMENT - Un séminaire à l'hôtel « Alexandre » a évoqué les dossiers brûlants

Second sommet de la terre l'an prochain à Johannesburg : le Liban s'y est-il préparé ?

Il y a neuf ans, se déroulait le premier sommet de la terre à Rio (Brésil), une réunion au sommet de tous les gouvernements et toutes les instances concernés par l'écologie dans le monde. Dans un an aura lieu le second sommet de la terre à Johannesburg (Afrique du Sud), baptisé Rio+10. Les pays devront y présenter un état des lieux du développement durable et des projets entrepris. Où en sommes-nous au Liban ? Très peu préparés, comme on pouvait s'y attendre. C'est le cas des pays arabes en général. Avons-nous encore le temps de faire la différence ?

Un séminaire sur le développement durable au Liban en préparation au sommet Rio+10 a eu lieu vendredi passé à l'hôtel *Alexandre*. Il était patronné par le ministre de l'Environnement Michel Moussa (présent à l'inauguration), et organisé par le Rassemblement libanais pour la protection de l'environnement, en coopération avec l'association Friedrich Ebert et avec la participation du Réseau arabe pour l'environnement, le développement et le sommet de la terre. Étaient présents également des représentants d'organisations internationales et des secteurs public et privé.

Le séminaire s'est attaqué à plusieurs questions brûlantes : l'état de l'environnement aujourd'hui, les progrès trop timides dans le développement durable (et les obstacles qui demeurent), la rédaction du rapport libanais qui devrait être présenté au prochain sommet, les projets entrepris (notamment ceux appuyés par les organisations internationales), l'impact de la mondialisation sur l'environnement, les stratégies et les lois (ou leur absence), le retard arabe et la coopération indispensable... Sans compter, bien sûr, des propositions de solutions une fois le diagnostic établi.

Un rapport national des ONG pour une évaluation du développement durable durant les années qui ont suivi Rio a été lu au nom des organisateurs par Malek Ghandour (il l'a préparé en collaboration avec Sawsan Mehdi). Ce rapport a relaté comment les dépenses consacrées au domaine écologique ont chuté de dix millions de dollars dans le plan d'urgence mis au point par le gouvernement en 1992, à 3,5 millions dans le cadre du programme Horizon 2000 préparé par la suite. Or, ce programme a été remplacé en 1999 par un plan quinquennal rédigé par le Conseil de développement et de reconstruction (CDR), qui vise principalement à établir une liste des priorités. Or, ce plan est basé sur des indicateurs qui montrent que le Liban a un niveau inférieur à la moyenne dans les secteurs de l'eau, de l'eau usée, du réseau routier, de l'environnement et du traitement des déchets, alors qu'il a un niveau acceptable dans d'autres secteurs comme l'éducation, l'électricité, les télécommunications et l'habitat.

Le rapport des ONG constate en outre la dégradation écologique continue dans le pays, et énumère les obstacles au développement durable au Liban : conflits d'intérêt et manque de coordination entre les ministères, lois non appliquées et nouvelles législations non votées, préparation et éveil insuffisants au sein des conseils municipaux, manque de politique environnementale, absence de l'environnement dans la liste des priorités, non adoption d'une stratégie claire.

Tout cela se passe alors que le Liban a signé ou s'apprête à signer un nombre de conventions internationales et de traités d'échange avec d'autres pays. Le rôle des médias dans la lutte écologique a été évalué à la hausse depuis un certain temps, malgré le manque de journalistes spécialisés. Quant à l'action des ONG, elle aurait acquis depuis peu, selon le rapport, une nouvelle dimension : ne se limitant plus à certains aspects écologiques limités, ces organisations s'occuperaient aujourd'hui de plus en plus de développement durable dans tous les sens du terme, bien que manquant d'expertise et de moyens.

Toujours dans le cadre du rapport, les décisions politiques qui contribueraient à implanter le développement durable passent par l'adoption de lois telles que le code de l'environnement, le texte sur l'impact environnemental, la réalisation du plan quinquennal de reboisement, l'application de la stratégie nationale pour la protection de la biodiversité, l'introduction d'un marqueur sur ces questions dans l'éducation (il existe mais n'est pas obligatoire). Malheureusement, la plupart de ces textes et de ces projets dorment toujours dans les tiroirs.

Enfin, les recommandations du rapport se résumeraient comme suit : renforcer le partenariat entre les différents acteurs, appliquer les lois, en adopter de nouvelles, décider d'une politique nationale, élever le niveau des cadres dans les institutions gouvernementales, créer un réseau d'information sur ce sujet, sensibiliser la population et réduire la pauvreté.

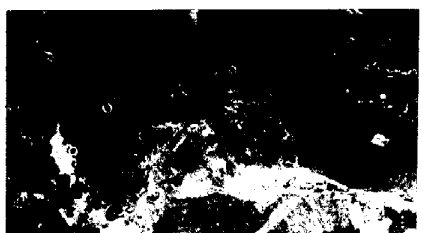

Un rapport sur la situation de l'environnement devrait être rédigé par le gouvernement en vue du sommet de Rio+10, qui doit identifier les problèmes et trouver des solutions.

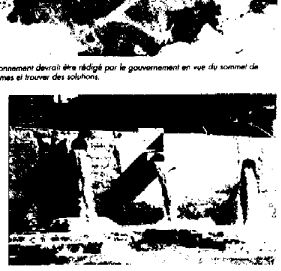

Dans le cadre de la mondialisation, des industries dangereuses peuvent être implantées dans les pays en développement.

Mondialisation : une *mondialisation et : l'exploitation sauvage des ressources naturelles pour satisfaire des habitudes de consommation de plus en plus exigeantes. D'autant plus que les multinationales sont désormais libres de leurs mouvements dans le monde».*

Elle a énuméré les problèmes causés par le transport et sa pollution, les trafics illicites qui nuisent aux espèces en voie de disparition, les marchés ouverts qui transforment la population mondiale en un immense réservoir de consommateurs pour les grands commerces, l'exploitation sauvage par les pays en développement de leurs ressources afin de satisfaire les exigences du marché mondial, le transfert des industries dangereuses dans ces pays.

Dans une note plus positive, le directeur général du ministère de l'Environnement, Berge Hatjian, a relaté les faits du travail écologique au Liban. Il a énuméré les preuves d'une participation active pour la protection de l'environnement dans les écoles.

Puis sa part, la représentante du Pnud, Nada Nachef, a résumé l'intérêt des organisations internationales dans le secteur du développement au Liban. Elle a conseillé aux [illegible]

التحضيرات مكثفة لانعقاد قمة الارض الثالثة ولبنان يفتقد الى سياسة تنموية شاملة !

انتشار الفقر التصحر القادم واستراتيجية البيئة لم يقرّها مجلس الوزراء

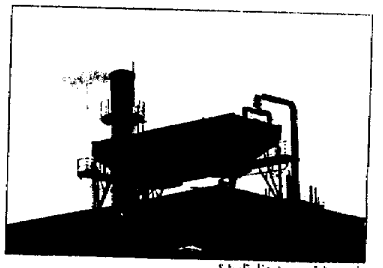

مكب برج حمود على حاله (رونالد ناصيف)

بأيّ بيئة يشتري «من عنا» تلوث؟

سوزان بربار

بدأت التحضيرات لانعقاد قمة الارض الثالثة ريو + ١٠ في ايلول ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ - جنوب افريقيا حيث انعكس ذلك على لبنان في الشراكة وتحضير اوراق عمل ضمن تكليف ورش العمل لتحسين السياسة العامة والتنمية المستدامة ومراجعة الحالة البيئية والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية وتقييم ما آل اليه تنفيذ مقررات قمة الأرض بعد عشر سنوات من قمة الارض تبعا للبنود الواردة في الروزنامة ٢١ والتي تتفق مع طبيعة الواقع اللبناني. فإذا بيرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان وبرنامج قدرات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في نيويورك سعيا الى ورشة اقليمية للدول العربية حيث شارك ٤٠ ممثلا من ١٦ دولة عربية بغية تقديم التجارب الوطنية بما فيها الفرص والعقبات التي تواجه كل دولة من اجل تطبيق التنمية المستدامة.

بالمقابل قد اعدّ كل من المهندسين مالك غندور وسوسن مهدي تقريرا وطنيا لبنانيا ايضا لتقييم مسار التنمية المستدامة وذلك ضمن ورشة عمل اخرى قام بها التجمع البيئاني، واهم ما جاء في التقرير انه منذ انعقاد قمة ريو عام ١٩٩٢ التي صادقت انطلاق الحكومة بسياستها الاقتصادية الاصلاحية حيث لا يزال الحديث صعبا عن سياسة تنموية مستدامة سواء عبر مشاريع اعادة الاعمار او من خلال برامج الانمو الاقتصادي، اذ لا سياسة بيئية تنموية، ولا قانون البيئة الذي مضى على تحضيره اكثر من ثلاث سنوات، قمة القرار ذاته بالنسبة للاستراتيجية البيئية التي مرت على مجلس الوزراء منذ العام ١٩٩٢ وهدف الحكومة اللبنانية الرئيسي هو ترميم قطاع الخدمات العامة وتحفيز الحركة الاقتصادية، وقد حدد البرنامج الاصلي بالمشاريع ذات الاولوية كإعادة تأهيل قطاع الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. بعد ذلك عملت الحكومة على تمديد المشروع بحيث اصبح يشمل مرحلتي استرداد الكلفة وارساء التنمية المستدامة عبر برنامج آفاق ٢٠٠٠ والذي قدرت كلفته بحوالي ١٨ بليون دولار اميركي وذلك لغاية عام ٢٠٠٧ غير انه من الموسف ان تدنى النفقات البيئية من ١٠ ملايين دولار في برنامج الطوارئ في هذه المرحلة، الى ٣.٥ مليون دولار من برنامج آفاق ٢٠٠٠، ولغي العام ١٩٩٩، استبدل مجلس الانماء والاعمار برنامج آفاق ٢٠٠٠ بالخطة الخمسية للتنمية الذي يهدف الى صيانة خطة عمل لتحسين البيئة التنافسية للصناعيين اللبنانيين ووضع الاولويات للنفقات المتعلقة بالمشاريع العامة. والملفت في هذه الخطة انه تمت الاستعانة بمؤشرات عامة اظهرت ان لبنان تحت المعايير العالمية المسموح بها في القطاعات التالية: مياه الشفة، المياه المبتذلة، شبكة الطرقات، البيئة ومعالجة النفايات الصلبة، بينما وصلت قطاعات اخرى كالتربية والكهرباء، والاتصالات والمسكن الى مستوى مقبول نسبيا، اذ بلغت الخطة الخمسية للتنمية ٩١١،٧٢٢،٠٠٠ دولار اميركي فضلا عن النفقات الصلبة ٩٩،٦٣٩،٠٠٠ دولار اميركي والمياه المبتذلة ١،١٣٩،٢٥٠،٠٠٠ دولار اميركي.

عوائق «بالجملة والمفرق»

لا يزال الوضع البيئي على حاله من التردي نتيجة غياب السياسات البيئية العامة وضعف التنسيق والتواصل بين المؤسسات الحكومية المعنية بالملفات البيئية. فالضغط على الموارد الطبيعية مستمر من توسع عمراني على حساب الاراضي الزراعية والمساحات الحرجية والقطع الجائر واشتعال الحرائق لتصنيع الفحم واجراف التربة بسبب الانتشار العشوائي المقالع والكسارات والاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية واستخراج المياه الجوفية الى درجة تداخلت معها في مناطق ساحلية عديدة مع مياه البحر وتلوث الهواء الناتج بشكل كبير عن قطاع النقل وغيرها، من القضايا التي تواجه المواطن اللبناني بشكل يومي من دون حل جذري متكامل. اما من جهة العوائق التي تواجه التنمية المستدامة فهي كالتالي:

- تضارب الصلاحيات وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية بشؤون الادارة البيئة.
- عدم تطبيق القوانين البيئية.
- ضعف هيكلية البلديات مع قلة الموارد المادية وغياب جزئي او كامل للوعي البيئي في مجالسها.
- عدم وجود سياسة بيئية عامة.
- عدم النظر الى البيئة كأولوية لدخل والمعالجة.
- غياب تطابق وتطبيق معظم القوانين مع الوضع الحالي، خصوصا في ظل عدم اقرار بعض القوانين الاساسية التي تسمح بتنظيم الوضع البيئي.
- عدم اقرار القانون المتعلق بإدارة المحميات الطبيعية في لبنان وغياب القرار «هيكلية الاستراتيجية البيئية» فضلا عن غياب التخطيط المدني السليم على مستوى المدن وتدهور المناطق الساحلية بكل مواردها وخصخصة الاملاك البحرية وانحسار المساحات الزراعية على حساب التوسع العمراني والمدني، عدا تدهور الغطاء النباتي نتيجة الرعي الجائر والحرائق والممارسات الزراعية الخاطئة، والانتشار العشوائي للمقالع والكسارات، تلوث مياه الشرب والهواء، والتعرض بشكل عشوائي للثروة السمكية وانتشار المراكز السياحية بشكل كبير حيث تغيب معها ادنى شروط حماية البيئة، من دون ان ننسى النفايات الصلبة المنتشرة عشوائيا. يضاف الى ذلك تدني المستوى المعيشي العام وانتشار نسبة الفقر وايضا وجود عقلية الربح السريع مع عدم التركيز على الفائدة التي قد تنتج عن اي مشروع على المدى الطويل، وغياب الوعي البيئي لدى شريحة من المواطنين وعدم الزامية التربية البيئية في المدارس والمعاهد.

اوراق عمل خجولة

ان اكثر من ٥٠٪ من صادرات لبنان تعتمد على الموارد الطبيعية فإن التحدي الاكبر الذي تواجهه الصناعة اللبنانية كما ورد في التقرير هو في التوجه نحو خلق صناعات جديدة لا تعتمد بهذا القدر على الموارد الطبيعية. من ناحية اخرى فإن الخطة الخمسية المشار اليها في بداية التقرير قد اوصت ببعض الخطوات كبدائل للتدابير الادارية التي تعتبر عوائق فعلية تعيق الحركة الاقتصادية والتجارية. فمنذ العام ١٩٩٢ ولبنان موقع او على طريق توقيع عدد من المعاهدات للترويج وحماية الاستثمارات وتفادي الضريبة المزدوجة. كما قدم لبنان طلبا ليصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية وقد اعطيت له صفة مراقب في نيسان عام ١٩٩٩ فيما تناقش الحكومة اللبنانية حاليا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي كجزء من اطار الشراكة المتوسطية الاوروبية.

والسؤال البارز هو: ما هي ابرز السياسات العامة التي يمكن ان تساهم في ارساء التنمية المستدامة؟ بداية من قانون البيئة Code de l'environement الذي يحمل في طياته من الاطر والتوجيهات السياسية البيئية ابرزها تشريع وجود المجلس الوطني للبيئة وتحديد آليات الرقابة البيئية الى تقييم الاثر البيئي اذ انه في العام ١٩٩٩ قامت وحدة التخطيط والبرمجة وهي ممولة من البنك الدولي وتعمل في وزارة البيئة بتحضير سياسة لتقييم الاثر البيئي وتشتمل على المتطلبات القانونية والمؤسساتية وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ نظام تقييم الاثر البيئي الفعّال في لبنان، اما من ناحية الخطة الخمسية للتخريج، ففي منتصف هذه السنة انتقلت عملية ادارة التخريج في لبنان من وزارة الزراعة الى وزارة البيئة وذلك ضمن اطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات رصد لها مبلغ ٥ مليارات سنويا، بالمقابل فقد بقيت الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي حبرا على ورق والتي تنص على الاتفاقية في ١٩٩٩/٨/١ ومدى نتائج هذه الاتفاقية. تم اعداد الاستراتيجية وحتى اليوم لم يتم اقرارها رسميا من قبل مجلس الوزراء للعمل بها، ومن جهة اخرى من ناحية التربية على التنمية المستدامة فقد قام المركز التربوي للبحوث والتنمية بالتعاون مع الاونسكو بإعداد الدليل الوطني «التربية البيئية» حيث قام بتوزيعه على المدارس الرسمية في عام ١٩٩٨ والذي ينص على الزامية المدارس العامة والخاصة ودور النشر بالالتزام بالمقررات الصادرة لهذا القانون غير ان هذا الدليل ما زال غير إلزامي.

توصيات لمن؟

واخيرا تم رفع التوصيات العامة لتطبيق التنمية المستدامة:

- التشديد على اهمية اتباع المشاركة الفعالة والحذية بين مختلف الاطراف المعنيين بعملية التنمية المستدامة.
- المطالبة بإقرار قانون البيئة.
- المطالبة بإقرار القوانين العالقة كمشروع تقييم الاثر البيئي ومشروع قانون المحميات الطبيعية. بالاضافة الى اعتماد الاستراتيجيات والسياسات المختلفة التي تقوم المشاريع الدولية العاملة في وزارة البيئة بتحضيرها كاستراتيجية التنوع البيولوجي.
- تطبيق القوانين المرعية الاجراء لحماية الموارد الطبيعية وذلك كجزء من عملية التنمية البشرية المستدامة.
- وضع سياسات عامة واضحة تتضمن الابعاد الاقتصادية والبيئية والسياسية.
- رفع مستوى المعلومات والكوادر العاملة في المؤسسات الحكومية.
- زيادة التعاون بين المؤسسات المعنية بقضايا التنمية المستدامة.
- إحداث شبكة معلومات مستدامة تتعلق بقضايا التنمية المستدامة
- الوصول الى وعي وطني حول مبدأ التنمية المستدامة.
- التخفيف من نسبة الفقر في المدن والارياف.
- تسهيل الوصول الى الوسائل التقنية الحديثة.

الديار
الاحد ٩ ايلول ٢٠٠١

ورشة عمل تحضيراً لقمة الارض (ريو +١٠)

انعقدت ورشة العمل الوطنية حول التنمية المستدامة تحضيراً لقمة الارض (ريو +١٠) في اوتيل الكسندر وبدعوة من التجمع اللبناني لحماية البيئة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت وبالتنسيق مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية ومجلس الارض حيث تحدث في الافتتاح امين سر التجمع مالك غندور مشيراً الى ان الحكومات والشعوب لم تبذل الجهد الكافي لمواجهة تدمير النظم الايكولوجية وتزايد معدلات الفقر داعياً الى تعديل المسار بما يتجاوز دائرة المناقشات والوثائق وبعدها توالت الكلمات لرئيس التجمع رفعت ساباً معتبراً انه لا بيئة بدون تنمية ولا تنمية على حساب البيئة وتدمير التوازن الطبيعي.

اما ممثل فريدريش ايبرت سمير فرح فرأى ان حماية البيئة والتنمية البشرية المستدامة بحاجة لوضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع القائم وتحسب حساب الاجيال القادمة.

بالمقابل شدد وزير البيئة ميشال موسى على اهمية انصراف الوزارة الى معالجة المشاكل الطارئة المتفاقمة للتدهور البيئي دون ان تغفل مقررات قمة الارض لافتا بان الوزارة تواجه صعوبات على الصعيد المؤسساتي والقانوني لجهة الهيكلية وضآلة مواردها المالية وجهازها البشري وغياب التشريعات اضافة الى تشابك الصلاحيات مع وزارات وادارات اخرى معنية بالادارة البيئية مما يقلل من فعالية القرارات المتخذة.